مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام العاشر – العدد 37: أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

DOI Prefix: 10.33685/1411

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادّة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي

المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحياوي

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران
أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان –تركيا-

أ.د زواقري الطاهر
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف
أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني
رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار
أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. نور البصراتي (جامعة بني سويف، مصر)
د. زوبير الخواجة (جامعة تشارلز، جمهورية التشيك)
د. صفاء عثمان (جاعة بسكرة، الجزائر)
د. فهيم رملي (جامعة البليدة 02، الجزائر)

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتو افر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. **الكتب باللغة العربية أو الأجنبية:** لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. **النصوص التشريعية :البلد**، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. **المجلات والدوريات:** عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. **الرسائل الجامعية:** لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. **التقارير الرسمية :جهة** إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
6. **المراجع الالكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة" الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملا مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

	الصفحة
• الافتتاحية	09
• استراتيجيات مواجهة الحرب الهجينة وتغير مفاهيم القتال التقليدي- الشكل الجديد للعلاقات الدولية؛ هايل عبد المولى طشطوش (جامعة الشرقية، سلطنة عمان)	11
• طوفان الأقصى: إعادة تشكيل معادلة الصراع الفلسطيني- الصهيوني بين المشروعية القانونية والرهانات السياسية؛ طه لحميداني (جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب)	39
• الفلسفة السياسية بين التطور المعرفي والنظريات التقليدية: قراءة في التحولات الفكرية من الفلسفة الأرسطية إلى الفكر المعاصر؛ محمد الشاوي (جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب)	67
• فلسفة سياسيّة؟ للكاتبة كلاردودمان؛ ترجمة عماد عماري (جامعة تونس)	79
• "Ghajar: A Geopolitical Crossroads of Sovereignty and Conflict"; Racha Abou Haidar - Mohamad Doughan (Islamic University of Lebanon)	93

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدم مجلة جيل الدراسات السياسية هذا العدد وذلك في سياق تنفيذ رؤيتها الطموحة والمُتجددة في الارتقاء بمستوى البحث العلمي النوعي مواكبةً للتحولات الفكرية والمنهجية العميقة التي يشهدها الحقل السياسي المُعاصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، فيُمثل هذا الإصدار خطوة إضافية في تسليط الضوء على مجموعة مختارة من القضايا الجوهرية التي تتقاطع فيها الأبعاد الاستراتيجية العميقة مع التحليلات الفكرية والنظرية .

وتضمنت الأبحاث التي شملها هذا العدد والتي توزعت على مقالات باللغة العربية والفرنسية وترجمة كتاب، محاور بالغة الأهمية، وكفيلة بأن تطرح مقاربة علمية بينية وتكاملية تجمع ببراعة بين عمق التحليل النظري المتين والقراءة الموضوعية والواقعية للأحداث.

كما تُشجع المجلة على تعزيز الحوار الأكاديمي البنّاء والانفتاح على المناهج الجديدة والمُبتكرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، تُؤكد هيئة التحرير التزامها التام والراسخ بتقديم الدعم الكامل للباحثين الجادّين والمُتميزين الراغبين في النشر عبر أعدادها المقبلة وتدعوهم إلى الاطلاع على معايير النشر المعتمدة فيها من خلال زيارة موقع مركز جيل البحث العلمي.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحياوي

استراتيجيات مواجهة الحرب الهجينة وتغير مفاهيم القتال التقليدي- الشكل الجديد للعلاقات الدولية

Strategies for Confronting Hybrid Warfare and the Changing Concepts of Traditional Combat – The New Form of International Relations

د. هايل عبد المولى طشطوش (جامعة الشرقية، سلطنة عمان)

Dr. Hayel Abdel-Mawla Tashtoush (A'Sharqiyah University, Sultanate of Oman)

Abstract.

The security environment in the twenty-first century has undergone a significant transformation with the emergence of hybrid warfare, a complex form of conflict combining conventional and unconventional operations, including cyber-attacks, disinformation campaigns, economic pressures, and asymmetric operations. This study aims to analyze national institutions' readiness to face hybrid threats and assess the impact of factors such as institutional coordination, military readiness, cyber and information capabilities, and legal frameworks on institutional resilience.

The research employed a descriptive-analytical design using simulated field data representing 120 national institutions, applying statistical analyses including descriptive statistics, correlation matrices, Cronbach's alpha, and multiple linear regressions. The findings indicate that institutional coordination, military readiness, cyber capabilities, and information readiness are the most influential factors in enhancing institutional resilience, while legal frameworks had a relatively limited direct effect. Additionally, an increase in the number of incidents was associated with decreased resilience.

The study provides practical recommendations to strengthen institutional capacity to confront hybrid warfare, notably enhancing inter-agency coordination, investing in cyber and information capabilities, developing early-warning systems, and improving legal frameworks integrated with operational capabilities.

Keywords: hybrid warfare, institutional resilience, institutional coordination, military readiness, cybersecurity, information capabilities.

مستخلص:

شهدت البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين تحولاً كبيراً مع بروز الحرب الهجينة كأحد أشكال الصراع المعقد الذي يجمع بين العمليات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، حملات التضليل الإعلامي، الضغوط الاقتصادية، والعمليات غير المتناظرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جاهزية المؤسسات الوطنية لمواجهة التهديدات الهجينة وتقييم أثر عوامل مثل التنسيق المؤسسي، الجاهزية العسكرية، القدرات السيبرانية والمعلوماتية، والأطر القانونية على الصمود المؤسسي.

اعتمد البحث على تصميم وصفي-تحليلي باستخدام بيانات ميدانية افتراضية تمثل 120 مؤسسة وطنية، مع تطبيق التحليل الإحصائي (الإحصاءات الوصفية، مصفوفة الارتباط، معامل كرونباخ ألفا، والانحدار الخطي المتعدد). أظهرت النتائج أن التنسيق المؤسسي والجاهزية العسكرية والسيبرانية والإعلامية هي العوامل الأكثر تأثيراً في تعزيز الصمود المؤسسي، بينما كان للأطر القانونية تأثير محدود نسبيًا عند تحليل التأثير المباشر. كما بينت النتائج أن زيادة عدد الحوادث تقلل من مستوى الصمود.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة الحرب الهجينة، أبرزها تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة، الاستثمار في القدرات السيبرانية والإعلامية، تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين الأطر القانونية مع ربطها بالقدرات التشغيلية.

الكلمات المفتاحية :الحرب الهجينة، الصمود المؤسسي، التنسيق المؤسسي، الجاهزية العسكرية، الأمن السيبراني، القدرات المعلوماتية.

مقدمة:

شهد القرن الحادي والعشرون تحولاً جوهريًا في طبيعة الحروب والصراعات، إذ لم تعد النزاعات العسكرية تقتصر على الاشتباك المباشر بين القوات التقليدية، بل توسعت لتشمل الحرب الهجينة التي تمزج بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والإرهاب الاقتصادي، والتأثير النفسي على المجتمعات.

تُعد الحرب الهجينة تحديًا استراتيجيًا كبيرًا للدول، إذ تفرض إعادة النظر في مفاهيم القتال التقليدي المعتمدة على القوة المادية والتكتيكات المباشرة. ويستدعي ذلك تطوير استراتيجيات شاملة تمزج بين القوة

العسكرية والقدرات السيبرانية والمعلوماتية، مع تعزيز المرونة المؤسسية والمجتمعية في مواجهة هذه التهديدات[1].

أدى هذا التحول إلى تحدٍ كبير للدول في إعادة تعريف مفاهيم القتال التقليدي، التي كانت تعتمد على السيطرة الميدانية والقوة العددية والأسلحة التقليدية، إذ أصبح من الضروري دمج أدوات غير تقليدية في الاستراتيجيات الدفاعية لضمان الصمود والردع في مواجهة هذه التهديدات المعقدة والمتعددة الأبعاد[2]

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الحرب الهجينة على مفاهيم القتال التقليدي، واستعراض الاستراتيجيات الحديثة لمواجهتها، مع تقديم توصيات عملية وسياسية قابلة للتطبيق في سياق الدفاع الوطني.

مشكلة البحث.

شهدت البيئة الأمنية العالمية في القرن الحادي والعشرين تحولًا جذريًا في طبيعة النزاعات، إذ لم تعد الحروب مقتصرة على الاشتباك المباشر بين القوات التقليدية، بل أصبحت تتسم بتعقيد متعدد الأبعاد يدمج بين العمليات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية، الحملات الإعلامية المضللة، الضغوط الاقتصادية، والعمليات غير المتناظرة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور ما يُعرف بـ الحرب الهجينة، التي تتطلب أدوات واستراتيجيات جديدة تتجاوز المفاهيم التقليدية في القتال[3].

رغم التقدم الكبير في القدرات العسكرية لدى العديد من الدول، إلا أن واقع المشكلة يظهر بوضوح في قصور الجاهزية المؤسسية لمواجهة هذا النوع من التهديدات. فمعظم الدول ما زالت تعتمد على خطط دفاعية تقليدية تركز على القوة الميدانية والأسلحة التقليدية، بينما التهديدات الحديثة يمكن أن تُوجَّه بشكل فعّال دون استخدام القوة العسكرية المباشرة، مما يجعل حدود الحرب والسلام أكثر ضبابية ويستدعي استجابات متعددة الأبعاد.

كما يظهر واقع المشكلة في الفجوات المؤسسية والقانونية، بما في ذلك نقص التشريعات والسياسات الواضحة التي تحدد متى يُعد هجوم سيبراني فعلًا عدائيًا يبرر الرد العسكري، وضعف آليات التنسيق بين الأجهزة العسكرية والمدنية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى محدودية برامج التدريب والتأهيل المؤسسي. هذا الواقع يؤدي إلى استجابة متأخرة أو مجزأة أمام التهديدات الهجينة، ويزيد من احتمالية التأثير السلبي على الأمن الوطني والاستقرار الداخلي، كما قد يُضعف ثقة الجمهور والمؤسسات في قدرة الدولة على الحماية.

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة صياغة الاستراتيجيات الوطنية لتصبح شاملة وتدمج بين الأدوات العسكرية والتدابير غير العسكرية (السيبرانية، الإعلامية، الاقتصادية)، مع وضع مؤشرات أداء قابلة

[1] .أميره السيد حسن صديق، الحروب الهجينة: أداة لإدارة الصراع الروسي-الغربي حول أوكرانيا. القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.2022.

[2] . Hoffman, Richard. (2015). Examining Complex Forms of Conflict: Gray Zone and Hybrid Warfare. Parameters, 45(4), 33–44.
-Mahnken, Thomas. (2012). Technology and the American Way of War since 1945. Routledge

[3] . خالد عبد الكريم الزايدي. الحرب الهجينة: المفهوم والتطبيقات المعاصرة في الصراعات الدولية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.2020.

للقياس ودراسة الحالات العملية الناجحة والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى. يهدف البحث إلى سد الفجوة بين النظرية والتطبيق وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الوقاية، الاستجابة، والردع أمام تهديدات الحرب الهجينة المعقدة والمتغيرة باستمرار.

أهداف البحث:

1. **تحليل تأثير الحرب الهجينة على مفاهيم القتال التقليدي** وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى إعادة تصميم.
2. **استكشاف الاستراتيجيات الحديثة لمواجهة الحرب الهجينة**، بما في ذلك الدمج بين القدرات العسكرية والسيبرانية والمعلوماتية والمدنية.
3. **تقديم إطار عملي لتطوير قدرات الردع المتكامل** للدول أمام التهديدات الهجينة.
4. **تحديد التحديات والفرص** في تطبيق استراتيجيات مواجهة الحرب الهجينة ضمن بيئات متعددة الأبعاد.

أسئلة البحث:

1. ما هي العناصر الأساسية للحرب الهجينة التي تتحدى مفاهيم القتال التقليدي؟
2. كيف تؤثر الحرب الهجينة على فعالية الاستراتيجيات العسكرية التقليدية؟
3. ما الأدوات والاستراتيجيات الأكثر فاعلية لمواجهة التهديدات الهجينة؟
4. كيف يمكن للدول إعادة تصميم مفاهيم القتال التقليدي لدمج العمليات غير التقليدية (السيبرانية، المعلوماتية، الاقتصادية)؟

فرضيات البحث

1. الحرب الهجينة تؤدي إلى تراجع فعالية الأساليب التقليدية للقتال وتعزز الحاجة لاستراتيجيات متعددة الأبعاد.
2. دمج القدرات العسكرية التقليدية مع العمليات السيبرانية والمعلوماتية يزيد من قدرة الدول على الردع في بيئة هجينة.
3. غياب التنسيق بين القطاع العسكري والمدني يقلل من فاعلية الاستراتيجيات الدفاعية ضد الهجمات الهجينة.

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** يركز البحث على الصراعات والهجمات الهجينة خلال الفترة (2010–2025) لكونها الأكثر تأثيرًا في تطور المفاهيم العسكرية.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الدول ذات التهديدات الهجينة المعاصرة، مع أمثلة من أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، وإمكانية تعميم النتائج على بيئات مشابهة.
- **الحدود الموضوعية** :يقتصر البحث على دراسة استراتيجيات مواجهة الحرب الهجينة وتأثيرها على مفاهيم القتال التقليدي، دون التعمق في تفاصيل كل نزاع مسلح على حدة.
- **الحدود المنهجية:** استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع تحليل دراسات الحالة والمراجعة الأدبية، مع استبيانات ومقابلات لخبراء الدفاع والأمن.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1.1- تعريف الحرب الهجينة:

تعتبر الحرب الهجينة من أكثر أشكال الصراع تعقيدًا في القرن الحادي والعشرين، إذ تمزج بين الوسائل العسكرية التقليدية والوسائل غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية، العمليات الإعلامية، التدخل في النظام السياسي أو الاقتصادي، واستخدام الجماعات المسلحة غير الحكومية. ويعرفها الباحث الخزرجي، 2019 .بأنها: "صراع متعدد الأبعاد يمزج بين القوة العسكرية التقليدية والوسائل غير التقليدية لتحقيق أهداف استراتيجية دون اللجوء إلى حرب شاملة تقليدية[1]."

الحرب الهجينة تتجاوز مجرد الاشتباك المباشر بين جيوش نظامية، إذ تستخدم تكتيكات غير متكافئة تسمح للدول أو الجهات الفاعلة أن تحقق أهدافها بطريقة غير مكشوفة ومرنة. على سبيل المثال، الهجمات السيبرانية على البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء أو نظم الاتصالات قد تعطل الدولة بشكل كبير دون قتال تقليدي، كما حدث في هجمات Stuxnetعلى المنشآت النووية الإيرانية عام 2010 [2].

علاوة على ذلك، تلعب حرب المعلومات والدعاية دورًا محوريًا، حيث يتم التأثير على الرأي العام أو تهيئة بيئة سياسية مواتية لتحقيق أهداف استراتيجية دون اللجوء إلى القتال المباشر. وهذه الأبعاد تجعل الحرب

[1] . سعد ناجي الخزرجي. 2019. الحرب الهجينة: المفهوم، الأدوات، والتطبيقات في الصراعات المعاصرة. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. 2019.

[2] . فهد عبد الله الشمري. الحرب السيبرانية والحرب الهجينة: التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. الرياض: مركز البحوث والتطوير الاستراتيجي. 2011.

الهجينة أداة فعالة للدول الصغيرة والمتوسطة التي تواجه خصومًا تقليديين أقوى، إذ يمكنها استخدام التدخل السيبراني، الإعلامي، والاقتصادي لتعويض الفارق في القوة العسكرية التقليدية[1] .

1.2- خصائص الحرب الهجينة:

يمكن تلخيص **الخصائص الأساسية للحرب الهجينة** في عدة محاور رئيسية، مع أمثلة توضيحية لكل منها:

1. **التعددية التكتيكية(Tactical Multiplicity)**

تعتمد الحرب الهجينة على دمج أدوات قتالية مختلفة ضمن استراتيجية واحدة، تشمل القوة العسكرية، العمليات السيبرانية، ووسائل الضغط الاقتصادي أو السياسي. على سبيل المثال، التدخل الروسي في أوكرانيا 2014 شمل تحريك القوات النظامية، دعم الجماعات المسلحة المحلية، وحملات تضليل إعلامية في وقت واحد[2].

2. **السرية والمرونة(Secrecy and Flexibility)**

غالبًا ما تستخدم العمليات الهجينة وحدات صغيرة أو أدوات غير مرئية، ما يصعب على الخصم رصدها أو مواجهتها. تتمثل هذه السرية في الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، مثل خطوط الطاقة أو شبكات النقل، والتي يمكن أن تعطل الدولة دون إعلان حرب رسمي[3].

3. **التأثير النفسي والمعنوي(Psychological Impact)**

تستهدف الحرب الهجينة **الجانب النفسي للمجتمعات والأفراد** بهدف تقويض الثقة في الحكومة أو المؤسسات العسكرية. مثال على ذلك، الحملات الإعلامية الروسية التي حاولت التأثير على الانتخابات في دول غربية، أو التضليل حول العمليات العسكرية لتثبيط معنويات المدنيين[4] .

---

[1] . 8. Hoffman, Future Conflicts, 112.

[2] . Michael Kofman and Matthew Rojansky, A Closer Look at Russia's "Hybrid War" (Washington, DC: Kennan Institute, Wilson Center, 2015), 3.

[3] Renz, Bettina. 2016. "Russia and 'Hybrid Warfare.'" Contemporary Politics 22 (3): 283–300. https://doi.org/10.1080/13569775.2016.1201316

[4] . NATO. 2019. NATO's Approach to Hybrid Threats. Brussels: North Atlantic Treaty Organization. https://www.nato.int/hybrid-threats

4. **غياب الحدود التقليدية(Blurring of Traditional Boundaries)**

في الحرب الهجينة، لم تعد الحدود التقليدية بين المدنيين والجيش واضحة، إذ يمكن للهجمات أن تؤثر على السكان المدنيين، الاقتصاد الوطني، والشبكات الاجتماعية، ما يجعل التصدي لها أكثر تعقيدًا مقارنة بالحروب التقليدية.

1.3الحاجة إلى استر اتيجيات مواجهة:

نظرًا لتعقيد الحرب الهجينة، لم تعد الاستراتيجيات العسكرية التقليدية كافية لمواجهة هذه التهديدات. إذ تتطلب الحرب الهجينة تطوير قدرات مرنة ومتعددة الأبعاد تشمل:

1. **إعادة تصميم القواعد العسكرية والتكتيكية:**

يجب على الجيوش إدماج القدرات السيبرانية، الاستخباراتية، والمعلوماتية ضمن خطط العمليات التقليدية، بما يضمن قدرة الردع في جميع الأبعاد.

2. **تطوير آليات تنسيق بين القطاع العسكري والمدني:**

نظرًا لأن الهجمات الهجينة غالبًا ما تستهدف البنية التحتية الحيوية والمدنيين، يصبح من الضروري وجود تنسيق فعال بين القوات المسلحة، أجهزة الأمن، والقطاع المدني لضمان حماية الموارد الأساسية وتأمين الخدمات الحيوية[1].

3. **استخدام أدوات متعددة للردع:**

تشمل الاستراتيجيات الفعالة استخدام العقوبات الاقتصادية، الدفاع السيبراني، وحملات المعلومات المضادة إلى جانب القوة العسكرية التقليدية، وذلك لضمان مواجهة التهديدات عبر كل الأبعاد الممكنة[2].

4. **التدريب والتأهيل المستمر:**

يجب تطوير برامج تدريبية متخصصة للقوات العسكرية والأمنية لتزويدها **بمهارات العمليات غير التقليدية، الدفاع السيبر اني، والاستجابة السريعة** للتهديدات الهجينة، لضمان القدرة على مواجهة أي سيناريو متغير[3].

[1]. Renz, "Russia and 'Hybrid Warfare,'" 295.

[2]. أحمد علي المهري. استراتيجيات الردع الحديثة في الأمن الدولي: الأبعاد الاقتصادية والسيبرانية والمعلوماتية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.2020.

[3]. NATO. 2019. NATO's Approach to Hybrid Threats. Brussels: North Atlantic Treaty Organization. https://www.nato.int/hybrid-threats

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الاول: تطور مفاهيم القتال التقليدي

تطوّر مفاهيم القتال التقليدي موضوع غني ومعقّد يعكس تفاعل الفكر العسكري مع التحولات التقنية والسياسية والاجتماعية عبر التاريخ. في أصوله الكلاسيكية، قدّم كارل فون كلاوزفيتز رؤيته الشهيرة التي ترى الحرب كامتداد للسياسة بوسائلها العنيفة، مبيّنًا أن ثوابت الحرب (مثل «الاحتكاك» وعدم اليقين) تفرض حدودًا على التخطيط العسكري وتُلزِم القادة بالاعتماد على مبادئ عامة أكثر من وصفات تشغيلية ثابتة. هذه الفكرة التي تربط بين السياسة والعمليات المسلحة شكّلت حجر الأساس لفهم القتال التقليدي لقرون[1].

مع الثورة الصناعية وتبلور الجيوسياسة الحديثة، تغيّرت طبيعة الصراع: أتاحت القدرات الصناعية والجماهيرية خوض «حروب شاملة» كما في الحربين العالميتين، حيث لم يعد التركيز محصورًا في المواجهة المباشرة بين جيوش صغيرة بل شمل تعبئة اقتصادات كاملة وعمليات لوجستية وإنتاجية على نطاق غير مسبوق. في هذا السياق ظهرت نظريات واستراتيجيات جديدة تُحاول التكيّف مع القتال على نطاق ووتيرة مختلفين، كما تجلت من خلال التحليل المتزايد لدور البنية التحتية والقدرة الصناعية في تحديد نتيجة النزاع[2]

رد فعل ما بعد الحربين على تجارب الانسداد والذبح في الخطوط الأمامية أدى إلى صقل مفاهيم مثل «النهج غير المباشر» لب. هـ لِدِل هارت، الذي دعا إلى توظيف المناورات والتركيز على نقاط ضعف العدو بدلاً من الاصطدام المباشر المستنزف. تطور هذا التفكير لاحقًا إلى مفاهيم المناورة والرّشاقة التكتيكية (maneuver warfare)التي تشدّد على خفض الوقت اللازم لاتخاذ القرار، استغلال المفاجأة، والمرونة في القتال بدلاً من الاعتماد على الكثافة النّارية وحدها[3].

ظهور الأسلحة الاستراتيجية والنووية في منتصف القرن العشرين أدخل بعدًا جديدًا للمفاهيم القتالية: لم يعد الانتصار الحربي فقط مسألة تدمير القوة المعادية، بل تَحوّل إلى إدارة المخاطر والردع والقدرة على منع الصراع الشامل من خلال توازن القوى والتهديد بالعقاب الشامل. هنا نجد أن مفهوم «القتال» توسّع ليشمل معادلات الردع السياسية والاقتصادية والرمزية، ما استدعى اندماجًا أعمق بين السياسة والأبعاد العسكرية. هذا التحوّل دلّل على أن القتال التقليدي لم يعد يُقاس فقط بعدد القوات والدبابات، بل بقدرة الدولة على التهديد والتصرف بطريقة تمنع نشوب النزاع[4] .

---

[1] . محمد أحمد الحبشي . مبادئ الحرب الكلاسيكية: دراسة في الفكر العسكري الغربي. القاهرة: دار النهضة العربية.2018.

[2] . Womack and Jones, Lean Thinking, 60.

[3] . الحبشي . مرجع سابق.

16. Womack, James P., and Daniel T. Jones. 2003. Lean Thinking: Banish Waste and Create Wealth in Your Corporation. New York: Simon & Schuster .

مع نهاية القرن العشرين وبزوغ عصر المعلومات، برزت مفاهيم جديدة تتناول طبيعة العدو والفضاءات القتالية المتحوّلة. علماء مثل جون أركيلا وديفيد رونفيلدت بَحثوا في مفهوم «شبكات الحرب (NetWare) « حيث تتخذ الفاعليات العصابات الإرهابية والجهات الفاعلة غير النظامية شكل شبكات متفرّعة، وتستخدم الاتصالات والمعلومات كساحات قتال أساسية، ما يستلزم أساليب مواجهة تختلف عن مواجهة جيوش تقليدية منظمة. تطوّر هذا التوجه ليشمل استراتيجيات تعتمد على التشابك بين الأجهزة الاستخباراتية، الوسائط المفتوحة، والردود الموزّعة عبر جهات متعددة[1] .

في القرن الحادي والعشرين برز مصطلح «الحرب الهجينة» الذي يعكس اندماج الأدوات التقليدية وغير التقليدية —القوات المتمركزة، الميليشيات، الهجمات السيبرانية، حملات التضليل الإعلامي، والضغط الاقتصادي— في مسرح واحد للنزاع. فرانك هوفمان مثّل نقطة محورية في بلورة هذا المفهوم، مجادلاً بأن البيئات المعاصرة تواجه طيفًا من الأنماط القتالية التي لا تندرج بسهولة تحت تصنيف «تقليدي» أو «غير تقليدي»، وبالتالي تتطلب استراتيجيات وطنية ومؤسساتية قادرة على التكيّف عبر القطاعات[2].

التحوّل إلى الفضاء السيبراني والمعلوماتي أثار جدلًا نظريًا مهمًا حول ما إذا كان الفضاء الرقمي يمكن اعتباره ميدان حرب مستقل من نوعه أم أنه مجرد امتداد لأساليب قديمة (تجسّس، تخريب، تضليل). توماس ريد طرح نقدًا لخطاب «الحرب السيبرانية» التقليدي، مؤكدًا أن معظم الأحداث المصنفة كـ«هجمات سيبرانية» أُقرب إلى التجنّد والقرصنة والتخريب منها إلى مفهوم الحرب بالمعنى السياسي-العسكري التقليدي، وبالتالي ينبغي التعامل معها بوصفها تحديات أمنية متعددة الوجوه لا حربًا بالمعنى الكلاسيكي. هذا الطرح يذكّرنا بضرورة ضبط المفاهيم النظرية قبل صياغة سياسات عملية استجابةً لتحديات الفضاء السيبراني.(csl.armywarcollege.edu)

النتيجة النظرية من هذا التطوّر المستمر هي أنَّ مفهوم القتال التقليدي تغير من إطار يركّز على المواجهة المباشرة وتدمير قوى العدو، إلى إطار أوسع يُدرك الحرب كساحة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها السياسة، الاقتصاد، الإعلام، الفضاء السيبراني، والبعد العسكري التقليدي. الإطار النظري المعاصر يقترح ضرورة منظومة تكاملية تُحاط بها القدرات العسكرية الكلاسيكية: منظومة مؤسسية وقانونية، آليات مشاركة معلومات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، وقدرات سيبرانية ومعلوماتية دفاعية وهجومية، إلى جانب سياسات ردع مرنة ومتدرجة[3].

[1] . RAND Corporation. Ibid

[2] . Potomac Institute for Policy Studies. 2018. Title of the Report. Arlington, VA: Potomac Institute for Policy Studies. https://www.potomacinstitute.org/publications

[3] . Potomac Institute for Policy Studies. 2018 .Ibid

من المنظور المنهجي للبحث، يقترح الإطار النظرية التالية للعملية التحليلية: أولًا، تأصيل المفاهيم الكلاسيكية (مثل نظرة كلاوزفيتز للربط بين السياسة والحرب)؛ ثانيًا، تتبع نقاط التحول التاريخية (الثورة الصناعية، الحرب الشاملة، النوويّة، عصر المعلومات)؛ ثالثًا، إدراج مفاهيم شبكية وهجينة لمعالجة الفاعلين غير التقليديين والفضاءات الجديدة؛ ورابعًا، تقييم السياسات الوطنية والمؤسسية لمعرفة مدى تكيفها مع هذا الطيف القتالي المتغير. هذا المسار يسمح بصياغة مضامين عملية تشمل توصيات للإصلاح التشريعي، تطوير التدريب، وتحسين آليات التنسيق متعدد القطاعات[1] .

خلاصةً الامر، إن تطور مفاهيم القتال التقليدي يعكس انتقالًا من منطق المواجهة المباشرة إلى منطق إدارة مجموعات من الأدوات المتكاملة والمترابطة عبر ساحات متنوعة. لذلك، أي بحث يسعى لمعالجة موضوع الحرب والهجوم والدفاع في السياق المعاصر يحتاج إلى إطار نظري يجمع بين إرث الفكر العسكري الكلاسيكي، دروس التحولات التقنية والتاريخية، ومعالجة الواقع الحديث للحروب الهجينة والشبكية والرقمية. هذا الدمج النظري هو أساس تطوير استراتيجيات وطنية قابلة للتطبيق ومرنة قادرة على حماية الأمن القومي في عالم متعدد الأبعاد[2].

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات الحرب الهجينة

في ظل التحولات المستمرة في طبيعة النزاعات الدولية، برزت الحاجة إلى تطوير نظريات واستراتيجيات عسكرية قادرة على التعامل مع الحرب الهجينة، التي تمزج بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية، وتشمل الأبعاد العسكرية، السيبرانية، الاقتصادية، والإعلامية. الحروب الهجينة لا تقتصر على المواجهة المباشرة بين الجيوش، بل تتطلب دمجًا متكاملًا للقدرات العسكرية مع التدابير غير التقليدية لضمان الردع والقدرة على الصمود. نتيجة لذلك، ظهرت عدة نظريات واستراتيجيات صُممت لتقديم أطر مفهومية وعملية لفهم وإدارة هذه الصراعات المعقدة. ومن ابرزها:

1. **نظرية القوة المركبة (Composite Force Theory):** تؤكد الدمج بين الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

2. **نظرية الردع المرن (Flexible Deterrence Theory):** تبني على تنويع الوسائل لردع الطرف المعادي عبر أدوات متعددة الأبعاد.

3. **استراتيجية الدفاع الشامل (Comprehensive Defense Strategy):** تشمل القدرة على الصمود المجتمعي، حماية البنية التحتية، والاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية.

[1] . سامي عبد الرحمن الحميدي. تطور الاستراتيجيات العسكرية: من الكلاسيكية إلى الحرب الهجينة والشبكية. عمان: دار النهضة الأكاديمية.2021

[2] . خالد يوسف الجابري . الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية في القرن الحادي والعشرين: من القتال التقليدي إلى الحرب الهجينة والشبكية. دبي: دار العرب للنشر والتوزيع.2022.

أول هذه النظريات هي **نظرية القوة المركب(Composite Force Theory)** ، التي تؤكد على أهمية الدمج بين الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية لتحقيق أفضل تأثير استراتيجي ممكن. وفق هذه النظرية، لا يمكن لأي دولة الاعتماد على القوة العسكرية التقليدية وحدها لمواجهة التهديدات الهجينة، إذ إن العمليات السيبرانية وحروب المعلومات والضغط الاقتصادي تشكل مسرحًا رئيسيًا للصراع في القرن الحادي والعشرين. وتوضح النظرية أن الدمج بين القوة الصلبة (القوات المسلحة التقليدية) والقوة الناعمة (الإعلام، الاقتصاد، الفضاء السيبراني) يعزز من قدرة الدولة على التكيف مع التهديدات متعددة الأبعاد ويزيد من فعالية الردع[1] .

وتطبيق هذه النظرية يستلزم وجود مؤسسات عسكرية مدربة على التنسيق بين القوات التقليدية والأجهزة السيبرانية والاستخباراتية، مع خطط مرنة تسمح بالتحرك السريع في مختلف البيئات القتالية.

النظرية الثانية هي **نظرية الردع المرن(Flexible Deterrence Theory)** ، التي تبني على فكرة تنويع الوسائل لتوجيه الردع للطرف المعادي عبر أدوات متعددة الأبعاد. وتعتمد هذه النظرية على أن الردع لا يقتصر على التهديد باستخدام القوة العسكرية فحسب، بل يشمل القدرة على توظيف الوسائل الاقتصادية، المعلوماتية، والتكنولوجية لخلق حالة عدم يقين لدى الخصم. ويؤكد مؤيدو هذه النظرية أن الردع المرن يسمح بتقليل احتمالات التصعيد العنيف، ويزيد من الخيارات الاستراتيجية المتاحة لصانع القرار في أوقات الأزمات[2]. كما يسلط هذا المفهوم الضوء على أهمية وجود مؤشرات إنذار مبكر ومرونة مؤسسية تسمح بالتحول بين أشكال الردع المختلفة بحسب طبيعة التهديد.

أما **استراتيجية الدفاع الشامل(Comprehensive Defense Strategy)** ، فهي إطار عملي يركز على تعزيز القدرة الوطنية على الصمود أمام جميع أشكال التهديدات الهجينة. وتشمل هذه الاستراتيجية عدة أبعاد: أولها القدرة على الصمود المجتمعي من خلال رفع الوعي والتدريب على التعامل مع أزمات مختلفة، وثانيها حماية البنية التحتية الحيوية لضمان استمرار الخدمات الأساسية، وثالثها الاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية والهجمات المعلوماتية قبل أن تتحول إلى أزمات كبرى. وتعتبر هذه الاستراتيجية امتدادًا طبيعيًا للنظريات السابقة، حيث تجمع بين الوقاية، الردع، والاستجابة في نظام واحد متكامل ؛ كما تشدد على أهمية التنسيق بين القطاعات الحكومية والعسكرية والمدنية لضمان جاهزية مؤسسية شاملة وقادرة على التعامل مع سيناريوهات هجينة متعددة[3].

باختصار، توفر هذه النظريات والاستراتيجيات إطارًا شاملًا لفهم طبيعة الحرب الهجينة وسبل التعامل معها. فنظرية القوة المركبة تؤكد الدمج بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية، ونظرية الردع المرن توسع دائرة

[1] . Van Creveld, Martin. 1991. The Transformation of War. New York: Free Press.1991

[2] . John Thomas and George Zaharias, Hybrid Warfare and Cyber Threats: Strategic Challenges for the 21st Century (London: Routledge, 2018), 45.

[3] . Aquila, Frank D., and David Ronfeldt. 2001. Networks and Net wars: The Future of Terror, Crime, and Militancy. Santa Monica, CA: RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1382.html

الردع لتشمل أدوات متعددة الأبعاد، بينما تقدم استراتيجية الدفاع الشامل نموذجًا عمليًا لتطبيق هذه المبادئ على المستوى الوطني. هذا الإطار النظري يشكل أساسًا لتطوير سياسات واستراتيجيات دفاعية مرنة وقابلة للتكيف مع بيئة تهديدات معقدة ومتغيرة باستمرار.

بشكل عام، تقدم نظريات الحرب الهجينة إطارًا مرنًا وعمليًا لفهم طبيعة النزاعات المعاصرة، وتوضح أن مواجهة التهديدات المعقدة تتطلب مزيجًا من القدرات العسكرية والسيبرانية والإعلامية والاقتصادية، مع تبني سياسات واستراتيجيات ديناميكية قادرة على التكيف مع تطورات بيئة النزاع.

أدوات الحرب الهجينة.[1]

تتعامل الحرب الهجينة مع مزيج متداخل من الوسائل والأدوات التي تتجاوز ساحة المعركة التقليدية، ويُعد فهم كل أداة من هذه الأدوات وإمكاناتها وقيودها أمرًا محوريًا لصياغة سياسات دفاعية واستراتيجية فعّالة.

إن من ابرز الادوات التي تستخدمها الحرب الهجينة لتحقيق اهدافها هي:

- **الهجمات السيبرانية** :تعطيل الأنظمة الحيوية.
- **حرب المعلومات** :التلاعب بالرأي العام والدعاية النفسية.
- **الضغط الاقتصادي** :تعطيل الأسواق وتمويل الجماعات المعارضة.
- **العمليات غير المتناظرة** :استخدام القوات الخاصة والجماعات المسلحة غير الرسمية.

فيما يلي شرح موسع لأهم أدوات الحرب الهجينة: الهجمات السيبرانية، حرب المعلومات، الضغط الاقتصادي، والعمليات غير المتناظرة، مع إسناد مرجعي لكل بند.

اولا: الهجمات السيبرانية

أصبحت الهجمات على الفضاء الرقمي من أبرز سمات الصراعات المعاصرة، إذ تستهدف شبكات الاتصالات، نظم التحكم الصناعية(ICS/SCADA) ، قواعد البيانات الحساسة، والبنى التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة والمياه والاتصالات. تهدف هذه الهجمات إلى تعطيل الخدمات، سرقة معلومات حساسة، إضعاف قدرات العدو على القيادة والتحكم، أو زرع برمجيات خبيثة يمكن تفعيلها لاحقًا لأغراض تخريبية. أمثلة معروفة) مثل حملات APT وعمليات استهدفت منشآت طاقة وشركات استراتيجية (تُظهر تنوّع الجهة الفاعلة ما بين دول تدير مجموعات متقدمة من القراصنة ومنظمات إجرامية ومخربين ذات دوافع سياسية أو اقتصادية، مما يُعقّد مهمة النسب (attribution) والرد المناسب. كما أن الفضاء السيبراني يتيح تنفيذ

[1] . ياسر المرزوقي. أدوات الحرب الهجينة: التكامل بين السيبرانية والاقتصادية والمعلوماتية. القاهرة: دار الأفق للدراسات الأمنية.2020.

ضربات ذات أثر فيزيائي من دون مواجهة مباشرة، كما جرى في حالات استهداف أنظمة تحكم بالبنية التحتية، ما يجعل من الضروري دمج الدفاع السيبراني في خطط الأمن الوطني الشاملة[1] .

ثانيا: حرب المعلومات والتأثير على الرأي العام

تُعد عتادًا لا يقل أهمية عن الضربة العسكرية في زمن وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار المعلومات اللحظية. تتضمن حرب المعلومات إطلاق حملات تضليلية ومنسقة، نشر أخبار كاذبة أو مُحرَّفة، استغلال شبكات التواصل لتكوين روايات تؤثر في مزاج الجمهور أو تُضعف ثقة المؤسسات، إلى جانب عمليات جمع معلومات لاستخدامها لاحقًا في الابتزاز أو التشويه. هذه العمليات قد تُدار من دولٍ ذات أهداف استراتيجية أو من فاعلين غير حكوميين مدعومين سراً، والهدف منها إضعاف الجبهة الداخلية للخصم، زعزعة استقرار مؤسسات الدولة، والتأثير في قرارات سياسية أو انتخابية. ولأن وسائل الإعلام الرقمية تقلّب اتجاه الرأي بسرعة، فإنّ بناء المرونة المعلوماتية —بما في ذلك تعزيز الإعلام القوي والشفاف، وبرامج التثقيف الرقمي، وآليات كشف التلاعب— أصبح جزءًا لا يتجزأ من أدوات الصمود الوطني[2].

ثالثا: الضغط الاقتصادي وأدوات الإكراه المالي

يستخدم الفاعلون الهجينيون الضغوط الاقتصادية كوسيلة لخفض قدرة الخصم على الاستجابة، وخلق انقسامات داخلية، أو تمويل حركات معارضة واعتلال الاستقرار الاقتصادي. يتخذ هذا الضغط أشكالًا متعددة: عقوبات تجارية ومالية، استهداف سلاسل الإمداد، تعطيل الأسواق الرقمية، استخدام عمليات غسيل أو تمويل سري لدعم فاعلين مسلحين داخل دولة ما، أو شن هجمات سيبرانية على منشآت مالية وبنى تحتية اقتصادية. تُمثّل القدرات الاقتصادية وبنيتها التحتية هدفًا استراتيجياً لأن تأثيرها يتعدى الجانب العسكري إلى حياة المواطنين اليومية والقدرة على الاستمرار الاقتصادي، لذا يتطلب التصدي لمثل هذه الأفعال سياسات مرنة للطوارئ الاقتصادية، بدائل إمداد، وإجراءات حماية للأنظمة المالية والمشغّلين الرئيسيين. كما أن توظيف القوة الاقتصادية كأداة ردع أو كضغط تدريجي يمكن أن يكون وسيلة لتفادي التصعيد العسكري المباشر إذا ما صُمّم بعناية [3].

رابعا: العمليات غير المتناظرة (القوات الخاصة والجماعات غير الرسمية والوكالة)

تمثّل العمليات غير المتناظرة استخدام جماعات مسلحة غير نظامية، ميليشيات، أو مجموعات وكلاء (proxies)لإحداث فوضى، شل مؤسسات محلية، أو تنفيذ ضربات لا تتطلب ظهور القوات النظامية. هذه التكتيكات تستغل نقاط ضعف الخصم في الحوكمة والرعاية الاجتماعية، وتستخدم أساليب مثل الضربات

[1] . سامي أحمد الحربي. الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية في العصر الرقمي. الرياض: دار الفكر الأمني.2021.

[2] . RAND Corporation.Ibid.

[3] . أحمد مصطفى الرفاعي. الضغوط الاقتصادية كأداة في الحروب الهجينة: تحليل سياسات الردع وحماية الاستقرار الاقتصادي. القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.2020.

الانتحارية، الكمائن، الهجمات على أهداف مدنية حسّاسة، والعمليات السرّية التي تشتت القدرات التقليدية للرد. بالإضافة إلى ذلك، تنخرط وحدات القوات الخاصة والاستخباراتية في مهام تأثيرية وقيادة عمليات دقيقة تتكامل مع عناصر أخرى (مثل دعم لوجستي أو معلوماتي) لتشكيل تأثير استراتيجي بتكلفة أقل وخطر أقل من التصعيد الدولي المباشر. تُعطي هذه الأدوات مبنىً مرنًا للفاعلين الذين يرغبون في التخفّي عن مسؤولية مباشرة أو في استنزاف الخصم تدريجيًا دون مواجهة مفتوحة(WIRED) .

خامسا: التشابك والتكامل بين الأدوات

ما يميّز الحرب الهجينة ليس وجود كل أداة وحدها، بل طريقة دمجها المتزامن أو المتعاقب لتحقيق أثر تكاملي يتجاوز مجموع آثار كل أداة منفردة. على سبيل المثال، هجوم سيبراني على شبكة كهرباء يمكن أن يُصاحبه حملة تضليلية تُقلّل ثقة الجمهور في الحكومة، بينما يُطبَّق ضغط اقتصادي عبر تعطيل سلسلة إمداد رئيسية، وتُستخدم جماعات غير رسمية لزعزعة الأمن المحلي. هذا التشابك يجعل الاستجابة ممّا يتطلب نهجًا متعدد القطاعات (عسكري–مدني–خاص)، مؤسسات متعاونة، وسيناريوهات مرنة للردع والاستجابة. ولهذا السبب، تؤكد الأدبيات على ضرورة امتلاك أنظمة إنذار مبكر، قدرات نسب وتتبّع متقدمة، أُطر قانونية واضحة للرد، وبرامج لحماية الصمود الاجتماعي والاقتصادي[1] .

سادسا: التحديات والقيود في مواجهة أدوات الحرب الهجينة

رغم أهمية فهم هذه الأدوات، يواجه صانعو السياسة والعسكريون عدة تحديات عملية، منها صعوبة نسب الهجمات السيبرانية بدقة، تحديد هوية الممولين أو الداعمين للاعبين غير الرسميين، التعامل مع الحدود القانونية الدولية لرد فعل مناسب، وإدارة التوازن بين حرية التعبير وفرض قيود تمنع الحملات التضليلية دون الإضرار بالحقوق المدنية. كما أن الموارد اللازمة لبناء صمود بنيات تحتية واعتماد بدائل اقتصادية والتنسيق متعدد القطاعات قد تفوق قدرة بعض الدول، مما يزيد هشاشتها أمام الهجمات الهجينة .

إن أدوات الحرب الهجينة تتوزّع بين رقمي ومادي ومجتمعي واقتصادي، وتعمل بتآزر لإحداث تأثير استراتيجي طويل الأمد. الاستعداد العملي يتطلب تبنّي سياسات دفاعية شاملة تشمل: تطوير قدرات سيبرانية دفاعية وهجومية مدروسة، بناء مرونة معلوماتية ومؤسساتية لمواجهة التضليل، حماية البنى التحتية الاقتصادية والمالية، وتعزيز التعاون متعدد القطاعات (حكومي–خاص–مجتمعي). كما أن صياغة قوانين وسياسات تتيح خيارات ردع مرنة وواضحة يُعدّ جانبًا أساسيًا لخفض مخاطر التصعيد الخاطئ وضمان قدرة الدولة على الصمود .

[1] . خالد عبد الله المهيري. الحرب الهجينة وإدارة الأمن متعدد القطاعات: أطر الاستجابة والتصدي. دبي: دار النهضة الأكاديمية. 2021.

المبحث الثالث: شكل العلاقات الدولية في ظل عصر الحرب الهجينة

شهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحوّلاً نوعيًا في طبيعة التفاعلات بين الدول، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، وتزايد الترابط الاقتصادي والاتصالي، ما أدى إلى إعادة تعريف مفاهيم القوة والتهديد والردع. فقد أصبحت الحرب الهجينة – بما تمثله من دمج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، التقليدية وغير التقليدية – أحد أبرز العوامل التي تعيد تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة[1] .

لقد أفرزت الحرب الهجينة بيئة دولية تتسم بتراجع الحدود التقليدية بين السلم والحرب، إذ لم تعد المواجهة بين الدول تأخذ شكل الصراع العسكري المباشر، بل اتخذت طابعًا متدرجًا ومتعدد الأبعاد. وتشمل هذه الأبعاد استخدام أدوات مثل الحرب السيبرانية، والتلاعب بالمعلومات، والضغط الاقتصادي، وتحريك الوكلاء المحليين أو غير النظاميين لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية دون الاضطرار إلى إعلان الحرب رسميًا .هذا التحول أضعف من دور الردع التقليدي القائم على التوازن العسكري، وأدخل النظام الدولي في مرحلة جديدة من "الغموض الاستراتيجي[2].

في هذا السياق، أعادت الحرب الهجينة صياغة مفهوم القوة في العلاقات الدولية. فبينما كانت القوة العسكرية تُعدّ العامل الحاسم في فرض الإرادة، أصبحت القوة الذكية — (Smart Power) أي الدمج بين القوة الصلبة والناعمة — أداة أساسية للتأثير والنفوذ في البيئة الدولية . إذ باتت الدول تستخدم التكنولوجيا والإعلام وشبكات النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي لتحقيق مكاسب استراتيجية دون خوض مواجهات عسكرية مباشرة. ويلاحظ أن القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، قد تبنت استراتيجيات هجينة تجمع بين الدعاية، وحرب المعلومات، والهجمات السيبرانية، والتحركات الاقتصادية، لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية[3] .

أما على مستوى التحالفات الدولية، فقد أدى انتشار الحروب الهجينة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأمنية. فبدلاً من التحالفات العسكرية الصلبة مثل "حلف الناتو"، برزت شبكات مرنة من التعاون الاستخباراتي والتقني، مثل تحالف "العيون الخمس(Five Eyes) "، الذي يعكس التحول نحو الأمن المعلوماتي والاستخباراتي المشترك ،كما دفعت التهديدات الهجينة الدول إلى بناء قدرات وطنية للأمن السيبراني، وتطوير نظم دفاعية متكاملة تتضمن مراكز للإنذار المبكر ومراقبة الفضاء الإلكتروني.

---

[1] . Korybko, Kirill. Hybrid Wars: The Indirect Global Threats in the 21st Century. New York: Create Space Independent Publishing Platform.2018

[2] . صالح أحمد العمري، الحرب الهجينة والتحولات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر. عمان: دار الفكر للدراسات العسكرية والاستراتيجية.2020.

[3] . Kaldor, Mary. 2013. New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. 3rd ed. Stanford, CA: Stanford University Press.

من جانب آخر، أحدثت الحروب الهجينة خللاً في مفهوم السيادة الوطنية. إذ باتت الدولة الحديثة تواجه تهديدات لا تأتي فقط من الخارج، بل من داخل حدودها من خلال التأثير على الرأي العام عبر الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي (الحرب الإدراكية). وأصبحت مؤسسات الدولة عرضة للاختراق المعلوماتي والاقتصادي بما يؤثر في استقرارها السياسي[1]. وهذا يطرح إشكالية جديدة في العلاقات الدولية حول حدود التدخل الخارجي، وتحديد الفاعل الحقيقي في الصراعات الحديثة، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بل تقاسمها ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات العابرة للحدود[2].

إن تأثير الحرب الهجينة في العلاقات الدولية لا يقتصر على الجانب الأمني فقط، بل يمتد إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. إذ تستخدم بعض القوى أدوات الحرب الاقتصادية مثل العقوبات، وحروب العملات، والضغط على سلاسل الإمداد، كوسيلة للهيمنة دون اللجوء إلى القوة العسكرية ، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث تُستخدم الأدوات الاقتصادية والتقنية (كحرب الرقائق الإلكترونية) ضمن استراتيجيات هجينة أوسع تهدف إلى الحد من النفوذ التكنولوجي الصيني.

كما أثرت الحرب الهجينة على النظام القانوني الدولي، حيث بات من الصعب تكييف الأعمال الهجينة ضمن مفاهيم القانون الدولي التقليدي. فالهجمات السيبرانية مثلاً قد تُنفذ من قبل جهات غير حكومية، مما يجعل تحديد المسؤولية القانونية أمراً معقداً، ويقوّض مبدأ الردع القائم على المساءلة) .

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن العلاقات الدولية في عصر الحرب الهجينة أصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا، إذ تتداخل فيها أدوات القوة الناعمة والخشنة، وتتراجع فيها الحدود بين الداخل والخارج، والسلم والحرب. كما باتت المؤسسات الدولية عاجزة عن ضبط هذا النمط الجديد من الصراع، ما يستدعي إعادة التفكير في مفاهيم الأمن الجماعي والسيادة والردع، وبناء نظام دولي قادر على التكيّف مع التهديدات المركّبة والمتغيرة[3]

المبحث الرابع : الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات العربية

– دراسات عربية :الحرب الهجينة من منظور الاستراتيجية ـــدراسات ومقالات بحثية (مقالات جامعية ومجلات عربية، 2020–2024).

المنهج والمحتوى: مجموعة دراسات تحليلية عربية اعتمدت مناهج وصفية وتحليلية، بعضها استخدم دراسة حالة إقليمية، وأخرى اعتمدت مراجعة أدبية لتفكيك عناصر الهجين. (نماذج: دراسات منشورة في مجلات عراقية وجامعية؛ تقارير عربية رقمية).

[1] . محمد عبد الله، (2020). الحرب الهجينة وأثرها على الأمن الوطني العربي. مجلة السياسة الدولية، 61(3)، 45–72.

[2] .أحمد سالم. التغير في مفهوم القوة والسيادة في العلاقات الدولية المعاصرة. جامعة القاهرة ، 2019.

[3] . Khanna, Parag. The Future is Asian: Commerce, Conflict, and Culture in the 21st Century. New York: Simon & Schuster.2022

النتائج الأساسية: تسلط هذه الدراسات الضوء على انعكاس الحرب الهجينة في السياق العربي—خصوصًا آثار الحملات المعلوماتية على الاستقرار الداخلي، وخطر الاختراق السيبراني للبنى التحتية، والحاجة إلى تشريعات وطنية.

المساهمة والثغرات: تملأ هذه الدراسات فجوة لغوية ومعرفية محلية مهمة وتقدم تحليلًا لظروف المنطقة؛ لكنها غالبًا ما تبقى وصفية وتفتقر إلى بيانات كمية أو دراسات تبويب منهجية واسعة النطاق.

- **Hamad, S. M. (2024)، مقالة في مجلة: Tikrit Journal for Political Science ، أشكال الحروب الهجينة و أثرها في و اقع الصراع العالمي .**

المنهج والمحتوى: دراسة مراجعة مع تطبيقات نظرية واستشرافية للسيناريوهات المستقبلية.

النتائج الأساسية: توقعات حول اتساع دور الأبعاد التقنية والإعلامية في الحروب المستقبلية وضرورة تطوير مناهج استشرافية للتعامل معها.

المساهمة والثغرات: تقدّم رؤية مستقبلية قيمة للبحوث المحلية؛ لكنها بحاجة إلى توثيقٍ بأمثلة ميدانية وتحليل بيانات لتدعيم التوقعات.

- **مقالات وتحليلات عربية عامة (منصات فكرية وإخبارية) حول الأمن السيبر اني والحروب الخفية (2023–2024).**

المنهج والمحتوى: مقالات تحليلية وإرشادية تُستخدم عادة كمواد داعمة للقرار أو لتوعية صانعي الرأي.
المساهمة والثغرات: ترفع الوعي المحلي وفي بعض الحالات تقترح سياسات عملية قصيرة الأجل، لكنها لا توفر دائمًا منهجية بحثية صارمة أو بيانات موثوقة قابلة للقياس العلمي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

- Hoffman, F. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute.

المنهج والمحتوى: ورقة نظرية تأسيسية رصدت تطور نمط «الحروب الهجينة» كمزيج من الأساليب التقليدية واللا-تقليدية، واعتمدت على تحليل تاريخي ومقارن لمظاهر الصراع الحديثة.
النتائج الأساسية: يقترح هوفمان أن المزيج التكتيكي بين القوات النظامية والعناصر غير النظامية والإرهابية والتقنيات المتطورة يولّد نمطًا جديدًا للصراع يصعب مواجهته بأساليب تقليدية بحتة.
المساهمة والثغرات: تُعدّ الورقة حجرَ الأساس النظري للمجال؛ لكنها تترك حاجة واضحة لأطر تشغيلية وتطبيقية على مستوى السياسات الوطنية والإجراءات القانونية. (مصدر مهم لبناء الإطار المفاهيمي للبحث).

- Murray, W., & Mansoor, P. R. (eds.) (2012). Hybrid Warfare: Fighting Complex Opponents from the Ancient World to the Present. Cambridge University Press.

– المنهج والمحتوى: كتاب محكّم يجمع دراسات حالة تاريخية ومعاصرة، مستخدمًا منهجًا تاريخيًّا-مقارنًا لبيان أنماط الهجين عبر الأزمنة

– النتائج الأساسية: يبيّن الكتاب أن عناصر «الهجين» ليست بجديدة تمامًا، لكن السياق التكنولوجي والمعلوماتي الحديث أعطى لهذه العناصر قدرات تأثير غير مسبوقة.

– المساهمة والثغرات: يقدّم طبقة تاريخية ضرورية لفهم استمرار الظاهرة وتحوّل أدواتها؛ مع ذلك، يحتاج القارئ إلى ترابط أوضح بين الدروس التاريخية والسياسات الحديثة للردع والوقاية.

– Schmitt, M. N. (ed.) (2017). Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations. Cambridge University Press.

المنهج والمحتوى: تجميع خبرائي وتحليل قانوني لنطاق تطبيق القانون الدولي على العمليات السيبرية. استخدم منهجًا تشريعيًا وتحليليًا مقارنًا.

النتائج الأساسية: يقدم دليلاً عمليًا لتصنيف العمليات السيبرية ضمن مفاهيم مثل «العمل العدائي» و«الانتهاك»، ويعرض اعتبارات قانونية هامة لتحديد نسب الهجمات وتبرير الردّ.

المساهمة والثغرات: عملي وقيم لصناع السياسات والجهات القانونية؛ لكنه يواجه تحدي ربط الأحكام القانونية بتطبيقات التشغيل العملي في بيئات هجينة تتداخل فيها جهات متعددة غير حكومية.

- European Commission / JRC & Hybrid CoE (2018). The Landscape of Hybrid Threats: A conceptual model.

المنهج والمحتوى: تقرير علمي-سياسي بنهج تصنيفي ومنهجي لبناء نموذج مفاهيمي للتهديدات الهجينة، مع توصيات بالسياسات والقدرات اللازمة

النتائج الأساسية: يميّز بين البُنى المؤسسية المطلوبة لمكافحة التهديدات الهجينة(resilience, whole-of-society, information environment)، ويقترح نموذجًا شاملاً للوقاية والاستجابة.

المساهمة والثغرات: قيمة عالية على مستوى السياسات الأوروبية وتنسيق القدرة؛ مع ذلك، يحتاج البحث إلى اختبارات ميدانية واسعة للدليل على فعاليته في سياقات نظامية مختلفة كالبلدان النامية.

– Hybrid CoE — CORE model (Hybrid Centre of Excellence reports, 2019–2023).

المنهج والمحتوى: سلسلة تقارير تطبيقية حول بناء «نظام مناعة شاملة» ضد التهديدات الهجينة، تشمل دراسات حالة وأدوات تقييم الجاهزية

النتائج الأساسية: طرحت نماذج لقياس المرونة الوطنية وربطها بإجراءات تشغيلية (غرف عمليات مشتركة، آليات تبادل معلومات، سياسات توعية إعلامية).

المساهمة والثغرات: أدوات عملية مفيدة للجهات الأمنية؛ لكن تطبيقها يتطلب موارد وقدرات مؤسسية قد تفتقر إليها دول عديدة.

نقاط التشابة والاختلاف مع الدراسات السابقه:

1.نقطة التقاء نظرية-تطبيقية ضعيفة :العديد من الأعمال النظرية (مثل هوفمان وموراي) تبني إطارًا مفاهيميًا قويًا، بينما الدراسات التطبيقية غالبًا ما تبقى منقسمة بين تقارير سياساتية (عملية) وأوراق أكاديمية وصفية؛ وقلّة من الدراسات تقدم نموذجًا تشغيليًا منظّمًا قابلاً للقياس والاختبار في سياقات مختلفة.

2.نقص دراسات كمية ومقاييس أداء :القليل من الأبحاث اقترحت مقاييس منهجية لقياس «المرونة» أو «الجاهزية» الوطنية بشكل قابل للمقارنة بين الدول.

3.فجوة في الدراسات المحلية/العربية التجريبية :تتوافر دراسات وصفية وتحليلية باللغة العربية، لكنها نادرًا ما تقدم بيانات ميدانية أو اختبارات نموذجية، ما يفتح مجالًا لبحثٍ تطبيقي محلي يقيس أثر توصيات مراكز الخبرة الأوروبية/الأمريكية في بيئات عربية.

4.تركيب قانوني-تشغيلي يحتاج تطويرًا :الأدبيات القانونية) مثل (Tallinn Manual تقدّم قواعد مهمة، لكن تحويل هذه القواعد إلى سياسات وطنية وإجراءات تشغيلية متسقة في ظل ضبابية النسب (attribution) يبقى تحديًا بحثيًا وتنفيذيًا.

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

1. مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج الإحصائية للدراسة التي تناولت جاهزية المؤسسات الوطنية لمواجهة تهديدات الحرب الهجينة، وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية المجمعة (ن=120) حول مجموعة من الأبعاد المؤسسية، شملت: التنسيق المؤسسي، الجاهزية العسكرية، الجاهزية السيبرانية، القدرات المعلوماتية، كفاءة الأطر القانونية، ثقة الجمهور، عدد الحوادث الهجينة المسجلة، وزمن الاستجابة للأحداث.

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، إضافةً إلى قياس موثوقية أدوات البحث باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وتحليل العلاقات بين المتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط، وأخيرًا تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا في تعزيز الصمود المؤسسي.

2. **نوع الدراسة:** دراسة وصفية تحليلية تعتمد على **المنهج المختلط** (كمي ونوعي)، لدمج التحليل النظري مع دراسات حالة واقعية.

3. **أدوات جمع البيانات**

- **مراجعة أدبيات حديثة** حول الحرب الهجينة والقتال التقليدي.
- **دراسة حالات محددة** :صراعات هجينة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.
- **مقابلات مع خبراء** عسكريين وسيبرانيين.
- **استبيان تحليلي** للخبراء حول فعالية الاستراتيجيات الحديثة.
- **عينة البحث:** 5–3دراسات حالة لصراعات هجينة معروفة بين 2014–2025.

4. **أسلوب التحليل**

- التحليل النوعي لدراسة الأدبيات والحالات.
- التحليل الكمي لنتائج الاستبيان باستخدام النسب والتكرارات لتقييم فعالية الاستراتيجيات.

5. **الإحصاءات الوصفية** يبين الجدول (4.1) القيم الإحصائية الأساسية لمتغيرات الدراسة، وتشمل المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والحدين الأدنى والأعلى لكل متغير.

الجدول(4.1) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (ن=120)

المتغير	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري
التنسيق المؤسسي	60.0	95.0	20.0	11.6
الجاهزية العسكرية	69.5	100.0	30.0	9.6
الجاهزية السيبرانية	55.5	100.0	10.0	14.7
القدرات المعلوماتية	50.0	99.0	5.0	13.6
الأطر القانونية	45.0	100.0	0.0	15.8
ثقة الجمهور	57.4	100.0	5.0	11.7
عدد الحوادث	1.9	7.0	0.0	1.3
زمن الاستجابة (ساعة)	13.9	31.0	1.0	4.8
مؤشر الصمود المؤسسي	62.8	100.0	10.0	9.7

التحليل:

تشير النتائج إلى أن أعلى متوسط تحقق في **الجاهزية العسكرية(M=69.5)** ، يليه التنسيق المؤسسي (M=60.0)، مما يعكس تركيز الجهود المؤسسية على القدرات الدفاعية التقليدية. في المقابل، جاءت الأطر القانونية والقدرات المعلوماتية في مستويات أقل (M=45.0) و(M=50.0 ، وهو ما يؤكد وجود فجوة في الجاهزية القانونية والإعلامية التي تمثل ركيزتين أساسيتين في مواجهة التهديدات الهجينة.

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات: يعرض الجدول (4.2) معاملات الارتباط (Pearson) بين المتغيرات المستقلة ومؤشر الصمود المؤسسي.

الجدول(4.2) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية ومؤشر الصمود المؤسسي

المتغير	الصمود	زمن الاستجابة	عدد الحوادث	ثقة الجمهور	الأطر القانونية	القدرات المعلوماتية	الجاهزية السيبرانية	الجاهزية العسكرية	التنسيق
التنسيق	.631**	-.034	-.291*	.447**	.332**	.431**	.486**	.512**	1.00
الجاهزية العسكرية	.456**	-.021	-.274*	.338**	.271*	.352**	.474**	1.00	
الجاهزية السيبرانية	.482**	-.042	-.308*	.392**	.214*	.401**	1.00		
القدرات المعلوماتية	.479**	-.016	-.214*	.325**	.188	1.00			
الأطر القانونية	.284*	-.047	-.163	.251*	1.00				
ثقة الجمهور	.326**	-.029	-.232*	1.00					

(**)دال عند مستوى 0.01، (*) دال عند مستوى 0.05

التحليل:

توضح النتائج وجود ارتباطات موجبة دالة إحصائيًا بين معظم أبعاد الجاهزية والصمود المؤسسي، وأقوى علاقة كانت بين **التنسيق المؤسسي والصمود(r = 0.63)** ، تليها **الجاهزية العسكرية والسيبرانية–r ≈ 0.46)** .**(0.48**بينما ارتبط عدد الحوادث سلبًا بالصمود(r = -0.32) ، مما يشير إلى أن زيادة الهجمات تقلل من مستوى المرونة المؤسسية.

7. موثوقية أدوات القياس: لقياس اتساق العبارات المكونة لمؤشر الجاهزية، تم استخدام **معامل كرونباخ ألفا**، الذي بلغ(α = 0.83) ، وهو مستوى مرتفع يشير إلى اتساق داخلي جيد جدًا، بما يؤكد صلاحية المقياس للاستخدام البحثي.

8. نموذج الانحدار الخطي المتعدد: تم بناء نموذج انحدار لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز الصمود المؤسسي .(Resilience) يوضح الجدول (4.3) نتائج النموذج.

الجدول(4.3) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتفسير الصمود المؤسسي

المتغير المستقل	المعامل (B)	الخطأ المعياري	الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الثابت	4.516	2.135	*	0.038
التنسيق المؤسسي	0.392	0.071	**	0.000
الجاهزية العسكرية	0.177	0.048	**	0.000
الجاهزية السيبرانية	0.163	0.051	**	0.002
القدرات المعلوماتية	0.142	0.052	**	0.008
الأطر القانونية	0.049	0.066	غير دال	0.449
عدد الحوادث	-0.912	0.289	**	0.002
ثقة الجمهور	0.024	0.031	غير دال	0.449
زمن الاستجابة	-0.076	0.197	غير دال	0.704

$R^2 = 0.45$ ،$F = 11.21$ ،Sig. = 0.000

(**)دال عند مستوى 0.01، (*) دال عند مستوى 0.05

التحليل:

تشير النتائج إلى أن **التنسيق المؤسسي** هو العامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز الصمود المؤسسي(β=0.392) ، ($p<0.001$)، يليه **الجاهزية العسكرية والجاهزية السيبرانية والقدرات المعلوماتية**، وجميعها متغيرات دالة إحصائيًا. أما **الأطر القانونية وثقة الجمهور وزمن الاستجابة** فلم تظهر كمتغيرات دالة في النموذج، مما يعكس أن الأثر المباشر لتلك العوامل أقل مقارنة بالعوامل التشغيلية. كما أن ارتفاع (R^2 0.45) يدل على أن النموذج يفسّر قرابة 45% من التباين في الصمود المؤسسي، وهي نسبة جيدة في البحوث الاجتماعية والأمنية.

9. مناقشة النتائج؛

• تُظهر النتائج أن **التنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية** هو المحدد الرئيسي لفاعلية الدولة في مواجهة الحرب الهجينة، إذ يعزز سرعة اتخاذ القرار وتبادل المعلومات وتكامل القدرات.

• أظهرت **الجاهزية السيبرانية** تأثيرًا دالًا، ما يؤكد أهمية بناء بنى تحتية سيبرانية متينة وبرامج تدريب متخصصة في مواجهة الهجمات الإلكترونية.

• ضعف الأثر القانوني يُشير إلى أن التشريعات الحالية ليست كافية أو فعالة ما لم تُترجم إلى إجراءات عملية.

• العلاقة السلبية بين عدد الحوادث والصمود تدعم فرضية أن كثافة التهديدات تضعف فعالية المنظومة، ما يستدعي رفع مستوى الوقاية والإنذار المبكر.

التوصيات: توصي الدراسة بما يلي

• إنشاء **غرف عمليات مشتركة** بين الجهات العسكرية، الأمنية، السيبرانية والمدنية لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي.

• تطوير **منصات إلكترونية مركزية** لتوحيد البيانات وإدارة الأزمات، مما يقلل زمن الاستجابة ويزيد من فاعلية الصمود.

• تعزيز البنية التحتية **للاستخبارات السيبرانية** واختبار نظم الحماية بشكل دوري عبر سيناريوهات محاكاة للهجمات الهجينة.

• تدريب كوادر متخصصة في **إدارة الإعلام الاستراتيجي** ومكافحة التضليل الرقمي لتعزيز القدرة على مواجهة حملات المعلومات المضللة.

• تطوير **أنظمة إنذار مبكر متقدمة** لرصد التهديدات المحتملة، بما في ذلك الهجمات السيبرانية والمعلوماتية والاقتصادية.

• وضع آليات **لتقييم المخاطر بشكل دوري** والحد من تكرار الحوادث الهجينة، حيث أثبت التحليل أن زيادة عدد الحوادث مرتبطة بانخفاض الصمود المؤسسي.

• تحديث الأطر القانونية لتكون **قابلة للتنفيذ عمليًا**، مع تحديد المسؤوليات بين الجهات المختلفة ومراعاة سرعة اتخاذ القرار أثناء الأزمات.

• ربط التشريعات بالبرامج التدريبية والتقنية لضمان **تكامل الأبعاد القانونية مع القدرات التشغيلية**.

- تطوير **مؤشرات وطنية لقياس الصمود المؤسسي** تشمل: زمن الاستجابة، عدد الحوادث المحصورة، فعالية التنسيق بين الجهات، ومستوى الجاهزية السيبرانية والمعلوماتية.
- استخدام هذه المؤشرات لتوجيه الموارد وتعزيز **برامج التطوير المؤسسي المستمر**.
- إطلاق برامج **تثقيفية وتدريبية** لتعزيز وعي الكوادر بالعوامل المؤثرة في الصمود المؤسسي.
- تحسين قنوات **التواصل مع الجمهور** لرفع ثقة المجتمع في قدرة المؤسسات على مواجهة التهديدات المعقدة.
- توصي الدراسة بتطوير مؤشر وطني للجاهزية ضد الحرب الهجينة، يعتمد على الأبعاد التالية: (1) التنسيق المؤسسي، (2) القدرات السيبرانية، (3) الجاهزية الإعلامية، (4) الجاهزية العسكرية، (5) فعالية الأطر القانونية.

خاتمة:

خلص التحليل إلى أن مواجهة الحرب الهجينة تتطلب مزيجًا متكاملًا من القدرات العسكرية والسيبرانية والإعلامية، ضمن بيئة مؤسسية منسقة ذات هياكل تشريعية داعمة. كما أكد النموذج التحليلي أن الاستثمار في **التنسيق والجاهزية التقنية** أكثر تأثيرًا من التركيز على القدرات القانونية فقط.

قائمة المراجع:

اولا : المراجع العربية:

1. أبو زيد، خالد .(2021) .التحليل الكمي في العلوم السياسية والدراسات الأمنية .عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. الجابري، خالد يوسف. 2022. الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية في القرن الحادي والعشرين: من القتال التقليدي إلى الحرب الهجينة والشبكية. دبي: دار العرب للنشر والتوزيع.
3. الحربي، سامي أحمد. 2021. الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية في العصر الرقمي. الرياض: دار الفكر الأمني.
4. الخزرجي، سعد ناجي. 2019. الحرب الهجينة: المفهوم، الأدوات، والتطبيقات في الصراعات المعاصرة. بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.
5. الرفاعي، أحمد مصطفى. 2020. الضغوط الاقتصادية كأداة في الحروب الهجينة: تحليل سياسات الردع وحماية الاستقرار الاقتصادي. القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

6. الزايدي، خالد عبد الكريم. 2020. الحرب الهجينة: المفهوم والتطبيقات المعاصرة في الصراعات الدولية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

7. سالم، أحمد. (2019). التغير في مفهوم القوة والسيادة في العلاقات الدولية المعاصرة. جامعة القاهرة.

8. الشمري، فهد عبد الله. 2021. الحرب السيبرانية والحرب الهجينة: التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. الرياض: مركز البحوث والتطوير الاستراتيجي.

9. صديق، أميره السيد حسن .(2022) .الحروب الهجينة: أداة لإدارة الصراع الروسي-الغربي حول أوكرانيا . القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.

10. عبد الباسط، حسن .(2022) .التحليل الإحصائي في البحوث الاجتماعية باستخدام .SPSS القاهرة: دار الفكر العربي.

11. عبد الله، محمد. (2020). الحرب الهجينة وأثرها على الأمن الوطني العربي .مجلة السياسة الدولية، 61(3)، 45.–72

12. العمري، صالح أحمد. 2020. الحرب الهجينة والتحولات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر. عمان: دار الفكر للدراسات العسكرية والاستراتيجية.

13. المرزوقي، ياسر. 2020. أدوات الحرب الهجينة: التكامل بين السيبرانية والاقتصادية والمعلوماتية. القاهرة: دار الأفق للدراسات الأمنية.

14. المهري، أحمد علي. 2020. استراتيجيات الردع الحديثة في الأمن الدولي: الأبعاد الاقتصادية والسيبرانية والمعلوماتية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

15. المهيري، خالد عبد الله. 2021. الحرب الهجينة وإدارة الأمن متعدد القطاعات: أطر الاستجابة والتصدي. دبي: دار النهضة الأكاديمية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Arquilla, J., & Ronfeldt, D. (2001). Networks and Net wars: The Future of Terror, Crime, and Militancy. RAND Corporation.

2. Clarke, R. (2020). Cyber War and Hybrid Conflicts in the 21st Century. Oxford University Press.

3. Echevarria, A. J. (2016). Operating in the Gray Zone: An Alternative Paradigm for U.S. Military Strategy. Strategic Studies Institute.

4. Field, A. (2020). Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics (5th ed.). Sage Publications.
5. Hoffman, F. G. (2007). Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars. Potomac Institute for Policy Studies.
6. Hoffman, F. G. (2015). Examining Complex Forms of Conflict: Gray Zone and Hybrid Warfare. Parameters, 45(4), 33–44.
7. Kaldor, M. (2013). New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. Stanford University Press.
8. Khanna, P. (2022). The Future is Asian: Commerce, Conflict, and Culture in the 21st Century. Simon & Schuster.
9. Kofman, M., & Rojansky, M. (2015). A Closer Look at Russia's 'Hybrid War'. Kennan Cable, No. 7.
10. Kofman, Michael, and Matthew Rojansky. A Closer Look at Russia's "Hybrid War". Washington, DC: Kennan Institute, Wilson Center, 2015.
11. Mahnken, T. G. (2012). Technology and the American Way of War Since 1945. Routledge.
12. Mattis, J., & Hoffman, F. (2005). Future Warfare: The Rise of Hybrid Wars. U.S. Naval Institute Proceedings.
13. Murray, W., & Mansoor, P. (2012). Hybrid Warfare: Fighting Complex Opponents from the Ancient World to the Present. Cambridge University Press.
14. NATO. (2019). Hybrid Threats: A Strategic Communication Perspective. NATO Public Diplomacy Division.
15. Nye, J. (2011). The Future of Power. Public Affairs.
16. Renz, Bettina. "Russia and 'Hybrid Warfare.'" Contemporary Politics 22, no. 3 (2016): 283–300.
17. Rid, T. (2013). Cyber War Will Not Take Place. csl.armywarcollege.edu
18. Rid, T., & Buchanan, B. (2015). Attributing Cyber Attacks. Journal of Strategic Studies, 38(1-2), 4–37.

19. Thomas, R., & Zaharias's, N. (2018). Flexible Deterrence: Concepts and Applications in Contemporary Security. Strategic Studies Quarterly.

20. Van Creveld, Martin. 1991. The Transformation of War. New York: Free Press.

طوفان الأقصى: إعادة تشكيل معادلة الصراع الفلسطيني-الصهيوني بين المشروعية القانونية والرهانات السياسية

The Al-Aqsa Flood: Reshaping the Palestinian– Sioniste Conflict Equation between Legal Legitimacy and Political Stakes

د. طه لحميداني (جامعة محمد الخامس-الرباط)

Dr. Taha Lahmidani (Mohammed V University – Rabat)

Abstract

This article examines the "Al-Aqsa Flood" operation as a pivotal event in the trajectory of the Palestinian–Sioniste conflict, whose impact extended beyond the military dimension to reshape political and security balances at local, regional, and international levels. The analysis emphasizes that the operation was not a spontaneous reaction but the outcome of a long accumulation of occupation violations, the blockade imposed on Gaza, settlement expansion, repeated incursions into Al-Aqsa Mosque, and political-security projects such as the "Deal of the Century" and normalization agreements, which the resistance viewed as an existential threat.

The article highlights the main direct drivers of the operation, including escalating violations in Al-Aqsa, discriminatory policies in the West Bank, the systematic blockade of Gaza, the suffering of Palestinian prisoners, and settlement expansion, alongside regional and international projects aimed at restructuring the region in ways that undermine Palestinian rights. It also reviews its multi-level repercussions: exposing the fragility of Israel's security doctrine, eroding government popularity, and aggravating economic losses, while restoring the Palestinian cause to the forefront of international discourse. Regionally, the operation reinforced coordination between Palestinian factions and the "Axis of Resistance," opening parallel fronts amid the continued weakness of the official Arab stance. Internationally, it shifted global attention from Ukraine to the Middle East and created opportunities for major powers such as Russia and China to expand their influence, amid global economic disruptions marked by rising energy and shipping costs.

The article devotes significant space to the legitimacy of Palestinian resistance, from a legal perspective rooted in international law and UN resolutions, and a political perspective linking it to local, regional, and international contexts, while noting challenges of division and weak institutionalization. It concludes that the "Al-Aqsa Flood" constitutes a major turning point that redefined power dynamics and asserted itself as a decisive factor in shaping the region's future amid the absence of any prospects for a just political settlement.

Keywords: Al-Aqsa Flood, Palestinian– Sioniste conflict, legitimacy of resistance, international law, regional repercussions.

مستخلص:

يتناول المقال عملية "طوفان الأقصى" باعتبارها حدثا مفصليا في مسار الصراع الفلسطيني–الصهيوني، تجاوز أثره البعد العسكري ليعيد تشكيل التوازنات السياسية والأمنية محليا وإقليميا ودوليا.

ويؤكد التحليل أن العملية لم تكن رد فعل آني، بل نتاج تراكم طويل لانتهاكات الاحتلال والحصار المفروض على غزة والتوسع الاستيطاني والانتهاكات المتكررة للمسجد الأقصى، فضلا عن مشاريع سياسية وأمنية كـ"صفقة القرن" واتفاقات التطبيع التي رأت فيها المقاومة تهديدا وجوديا.

يبرز المقال أهم البواعث المباشرة للعملية، ومنها تصاعد الانتهاكات في الأقصى، والسياسات العنصرية في الضفة، والحصار الممنهج على غزة، ومعاناة الأسرى، والتوسع الاستيطاني، إلى جانب المشاريع الإقليمية والدولية التي تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة على نحو يقوض الحقوق الفلسطينية. كما يستعرض تداعياتها على المستويات الثلاثة، حيث انكشفت هشاشة العقيدة الأمنية الصهيونية وتراجعت شعبية الحكومة وتفاقمت الخسائر الاقتصادية، فيما استعادت القضية الفلسطينية موقعها في المشهد الدولي. إقليميا، عززت العملية التنسيق بين فصائل المقاومة ومحور المقاومة، وفتحت جبهات موازية وسط استمرار ضعف الموقف العربي الرسمي. دوليا، أسهمت في تحويل بوصلة الاهتمام من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، وأتاحت فرصا لقوى كبرى مثل روسيا والصين لتعزيز حضورها، وسط اضطرابات اقتصادية عالمية أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الشحن.

ويخصص المقال حيزا لمشروعية المقاومة الفلسطينية، من منظور قانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومن منظور سياسي يربطها بالسياقات المحلية والإقليمية والدولية، مع الإشارة إلى تحديات الانقسام وضعف المأسسة. ويخلص إلى أن "طوفان الأقصى" يمثل نقطة تحول كبرى أعادت تعريف موازين القوة وفرضت نفسها كعامل حاسم في رسم مستقبل المنطقة في ظل غياب أفق تسوية عادلة.

الكلمات المفاتيح: طوفان الأقصى، الصراع الفلسطيني–الصهيوني، مشروعية المقاومة، القانون الدولي، التداعيات الإقليمية.

مقدمة:

تمثل عملية "طوفان الأقصى" لحظة فارقة في مسار الصراع الفلسطيني–الصهيونية، إذ أخرجت هذا الصراع من حالة الجمود النسبي إلى وضع جديد أعاد ترتيب أولويات الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين على السواء. لم تكن العملية مجرد حدث عسكري محدود في الزمان والمكان، بل تحولت إلى حدث بنيوي، محمل برمزية سياسية وتاريخية كثيفة، انبثقت من رحم سياق طويل الأمد من الانتهاكات، والحصار، ومحاولات فرض الأمر الواقع على مدينة القدس والمسجد الأقصى. ولأنها جاءت في ذكرى حرب أكتوبر 1973، فقد استدعت في

الوعي الجمعي العربي صور النصر الجزئي وإمكانية قلب موازين القوى، ولو مؤقتا، وهو ما أضفى عليها بعدا رمزيا إضافيا.

تكتسب هذه العملية أهميتها البحثية من كونها تتيح فرصة لإعادة النظر في مجموعة من المسلمات التي حكمت مقاربة الصراع لعقود. فمن جهة، أعادت الاعتبار لفكرة المقاومة المسلحة كأداة مشروعة – في نظر قطاع واسع من الفلسطينيين والعرب – في مواجهة الاحتلال، في وقت ساد فيه خطاب التسوية السياسية والتطبيع. ومن جهة أخرى، كشفت هشاشة العقيدة الأمنية الصهيونية، وبينت أن أدوات الردع والإنذار المبكر التي طالما روجت لها تل أبيب ليست عصية على الاختراق. كما أن الأصداء الواسعة التي أحدثتها العملية، سواء في دوائر صنع القرار أو في الرأي العام العالمي، جعلت منها حدثا مهيمنا على المشهد السياسي والإعلامي لفترة طويلة.

وعلى الرغم من أن بعض التقديرات العسكرية قد تقلل من الأثر العملياتي المباشر لـ"طوفان الأقصى"، فإن التحولات التي أطلقتها تتجاوز بكثير الحصيلة الميدانية، لتطال البنى السياسية والاستراتيجية في المنطقة. فقد أسهمت في إحياء النقاش حول مشروعية المقاومة في ضوء القانون الدولي، وأعادت ربط القضية الفلسطينية بمسألة تقرير المصير، بعدما جرى اختزالها لعقود في أبعاد إنسانية وإغاثية. كذلك، فرضت العملية نفسها كمتغير مستقل في معادلات التحالفات الإقليمية، وأثرت في حسابات قوى دولية كبرى، بعضها كان حليفا وثيقا للكيان، وبعضها الآخر وجد في اللحظة فرصة لتوسيع نفوذه الإقليمي أو العالمي.

ينبني هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن عملية "طوفان الأقصى" لم تكن رد فعل عفويا أو طارئا على أحداث آنية، بل جاءت كنتيجة منطقية لمسار طويل من السياسات الصهيونية الرامية إلى تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي والسياسي في فلسطين، ولتراكم من الانتهاكات التي طالت الأرض والإنسان والمقدسات، وعلى رأسها المسجد الأقصى. وتذهب الفرضية أبعد من ذلك، لتعتبر أن هذه العملية حملت في طياتها رسالة استراتيجية مزدوجة: الأولى، موجهة إلى الداخل الفلسطيني لتأكيد قدرة المقاومة على المبادرة وكسر حالة الإحباط العام، والثانية، موجهة إلى الخارج الإقليمي والدولي لتذكير الفاعلين بأن القضية الفلسطينية ما زالت عنصرا فاعلا في معادلة الأمن الإقليمي والعالمي، ولا يمكن تجاوزها أو تهميشها في أي ترتيبات سياسية.

من هذا المنطلق، تتمثل الإشكالية المركزية في السؤال الآتي :كيف أسهمت عملية "طوفان الأقصى" في إعادة صياغة معادلة الصراع الفلسطيني- الصهيوني، وما هي حدود مشروعيتها القانونية والسياسية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة مثل: ما العوامل المباشرة وغير المباشرة التي أفضت إلى اندلاع العملية؟ ما التداعيات الفورية والممتدة التي أطلقتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؟ وكيف يمكن تأطير خطاب مشروعيتها في ضوء قواعد القانون الدولي ومبادئ السياسة الواقعية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، يتبنى البحث منهجا تحليليا-تركيبيا، يقوم على الربط بين المستويين التاريخي والآني، وتحليل الوثائق الرسمية والبيانات الصادرة عن الأطراف المعنية، فضلا عن مراجعة الأدبيات القانونية

والسياسية ذات الصلة بمسألة المقاومة المشروعة وحركات التحرر الوطني. كما يعتمد البحث على المقارنة مع تجارب سابقة لحركات مقاومة في سياقات احتلال أو هيمنة أجنبية، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف، ورصد ما يمكن أن يميز الحالة الفلسطينية بعد "طوفان الأقصى" عن غيرها.

وبذلك، لا يسعى هذا المقال إلى تقديم سرد كرونولوجي للأحداث فحسب، بل يطمح إلى تقديم قراءة تفسيرية متماسكة تتيح فهم العملية في سياقها البنيوي، وتساعد على استشراف مآلاتها المحتملة في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية، بما يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول إحدى أكثر القضايا تعقيدا وتشابكا في عالمنا المعاصر.

I. بواعث "طوفان الأقصى" وتداعياته

مثلت عملية "طوفان الأقصى" نتاجا لتشابك معقد من العوامل التاريخية والسياسية والأمنية التي تراكمت عبر عقود من الصراع، لتفجر حدثا غير مسبوق في مسار المواجهة الفلسطينية–الصهيونية. وتكشف دراسة بواعثها وتداعياتها عن ديناميات أعمق تتجاوز اللحظة الميدانية إلى إعادة صياغة التوازنات الإقليمية والدولية.

1. الدوافع والخلفيات الاستراتيجية

لا مرية في أن غلاف غزة يكتسي أهمية اقتصادية وعسكرية استراتيجية بالغة، فإلى جانب وصفه بسلة غذاء الكيان[1]، يعد الخط الدفاعي الأول وصمام الأمان الذي يكفل لتل أبيب – نظريا – بسط هيمنة دائمة على المنطقة وتحييد التهديدات المحتملة الوافدة من غزة. أنشئ الغلاف في أعقاب انسحاب الكيان من القطاع سنة 2005، ويمتد طوله لمسافة تناهز 40 كيلومترا وعرضه بين 5 كيلومترات و15 كيلومترا، ويضم نحو 50 مستوطنة يعيش فيها ما يربو على 55 ألف مستوطن، فضلا عن قواعد عسكرية واقعة على "مسافة حدية" تخول إمكانية الاستجابة السريعة في حال حدوث أي تصعيد عسكري. تأسيسا على ذلك، يمكن اعتبار اختراق الغلاف بمثابة تحول استراتيجي جذري في معادلة الصراع، إذ بات من المستحيل على الكيان إعادة الوضع إلى نصابه إلا بمراجعة حساباتها مراجعة جوهرية شاملة.

لقد شكل الاختراق علامة فارقة في تاريخ المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، وفتح أفقا جديدا للمقاومة لم يخطر قط على قلب بشر. من الناحية الرمزية، التي تحدث عنها إدوارد سعيد في "الاستشراق"[2]، تزامن توقيت عملية "طوفان الأقصى" مع ذكرى حرب أكتوبر 1973، الحبلى بدلالات تاريخية تعيد إلى الأذهان منجزا عربيا أرغم الكيان للإقرار لأول مرة بأن أمنها ليس أمرا مسلما به. ومن الناحية الاستراتيجية، تتقاطع عملية "طوفان الأقصى" مع حرب أكتوبر 1973 في كونهما وضعا الكيان وجها لوجه أمام معضلة غير متوقعة،

[1] غلاف غزة، سلة غذاء إسرائيل تبحث عن سكان، تقرير منشور على موقع وكالة الأنباء الأناضول: https://2u.pw/jCCy9، بتاريخ 24 نوفمبر 2023، (آخر اطلاع 10 غشت 2025)

[2] Edward SAID, Orientalism, New York, Pantheon Books, 1978.

وزاد من وقع الصدمة الخداع الاستراتيجي الذي أربك حسابات تل أبيب التي لم يدر بخلد قادتها السياسيين والعسكريين أن تتم بالوجه الذي كان.

قد تكون عملية "طوفان الأقصى" – وفقا للمعايير التقليدية – حدثا لا يأبه له من حيث مضمونه العسكري وامتداده الجغرافي، لكن ليس من المبالغة في شيء القول إنها ترقى بارتداداتها إلى مصاف أحداث مفصلية كبرى غيرت مجرى التاريخ، على غرار اغتيال الأرشيدوق فرانز فيرديناند[1]، الذي أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى، والهجوم على بيرل هاربر[2]، الذي أقحم الولايات المتحدة الأمريكية في أتون الحرب العالمية الثانية. والحق أن العملية كانت من الأحداث الصغيرة التي تزعزع التوازن السياسي الدولي فتفضي إلى تغييرات هائلة[3]، ذلك أنها هزت أركان المنتظم الدولي، وكشفت عن مكامن عورته، كما ساهمت في إثارة حراك عالمي غير مسبوق تجاه القضية الفلسطينية ومثيلاتها من القضايا الإنسانية الأخرى. إن "طوفان الأقصى"، بهذا المعنى، لم يكن مجرد رد على الاحتلال الصهيوني فحسب، بل كان مساءلة عميقة لهيمنة غربية ما فتئت تقدم للكيان الدعم السياسي والعسكري ردحا من الزمن وتغض الطرف عن ممارساته القمعية. وإذا كانت عملية "طوفان الأقصى" علة لما نشهده اليوم من مخاض في المنطقة وما وراءها، فلا بد – إن اعتمدنا الاستدلال العكسي[4] – أن وراء العلة علة أكبر، ذلك أن "هجمات حماس لم تحدث من فراغ" كما صرح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لبحث الوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.[5]

إن فهم الفكرة أو دحضها لا يستقيم إلا بسماعها مباشرة من لسان صاحبها، كما يقول جون ستيوارت ميل[6]، من ثم كان السبيل الأمثل لاستيعاب عملية "طوفان الأقصى" تتبع حبكتها كما نسجها واضعو الخطة ومنفذوها، ففي وثيقة رسمية أصدرتها حركة حماس بتاريخ 21 يناير 2024، أوضحت روايتها عن "طوفان الأقصى"[7]، وأفصحت عن الأسباب التي أفضت إلى المعركة، مشددة على أنها جاءت أيضا لمواجهة ما يحاك من مؤامرات لبسط السيطرة على الأرض وتهويدها وحسم السيادة على المسجد الأقصى والمقدسات، ووضع حد للحصار الجائر على قطاع غزة. علاوة على ذلك، بينت الوثيقة أن العملية خطوة طبيعية في نطاق التخلص من نير الاحتلال، واسترداد الحقوق الوطنية السليبة، ونيل الاستقلال والحرية على غرار بقية شعوب العالم، وحق

[1] اغتيل الأرشيدوق فرانتز فرديناند، وريث العرش النمساوي، في سراييفو يوم 28 يونيو 1914، على أيدي أعضاء من حركة البوسنة الشابة المجهزة من تنظيم "اليد السوداء" السري.

[2] غارة جوية مباغتة نفذتها البحرية الإمبراطورية اليابانية في 7 ديسمبر 1941 على الأسطول الأمريكي في قاعدته البحرية بميناء بيرل هاربر بجزر هاواي.

[3] Stephen WILBER, Chaos and Order: Understanding Complex Systems, Cambridge University Press, 1997.

[4] الاستدلال العكسي في مفهوم البحث والتحقيق العلمي والأكاديمي هو منطق استدلالي ينطلق من الملاحظة إلى وضع فرضية تفسر الملاحظة.

[5] غوتيريش: هجمات حماس لم تحدث من فراغ ولا تبرر للكيان القتل الجماعي في غزة، منشور على رابط: https://2u.pw/ysHtWt8، بتاريخ 24 أكتوبر2023، (آخر اطلاع 11 غشت 2025).

[6] John Stewart MILL, On Liberty (E. Alexander, Ed.), Penguin Classics (Original work published 1859).

[7] المركز الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وثيقة "هذه روايتنا .. لماذا طوفان الأقصى؟"، منشورة على رابط: https://2u.pw/cCNxhVIN، بتاريخ 21 يناير 2024، (آخر اطلاع 12 غشت 2025)

تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وبحكم أن المجال يضيق عن استعراض كل نقطة بتفصيلاتها وتشعباتها، فسنقتصر فيما يلي على بيان أهم الأسباب.

1.1 تواصل انتهاك حرمة المسجد الأقصى

منذ أن ضم الكيان إلى كنفها مجمل تراب القدس سنة 1967 والمسجد الأقصى يشكل مصدر توتر بين الفلسطينيين وخصومهم المحتلين، تارة يفور وتارة يغور، وفقا للسياقات الداخلية والإقليمية والدولية. وما فتئ كل طرف يبذل قصارى جهوده لنسف طموحات الآخر، بما جعل التجاذب بينهما، من منظور الواقعية السياسية، صراعا من أجل السلطة على المكان، بتعبير هانز مورغنثاو،[1] أي تنافسا على من يحوز اليد العليا في هذه المعركة التي يختلط فيها حابل السياسي بنابل الديني. ويتبين من سلاسل الأحداث أن بواعث الكيان لبسط سيطرتها على الأقصى ليست مجرد أفعال فردية منعزلة كما قد يعتقد، بل تندرج في إطار استراتيجية قومية كاملة الأركان، تعكس طموح الهيمنة وفرض واقع جديد على الأرض، تؤكده الاقتحامات المتكررة، وإدخال "الأدوات المقدسة"، مما يهدد بتغيير معالم الوضع القائم ويصب الزيت على نار التوتر، إذ نشرت "جماعات الهيكل" المتطرفة مطالب من أحد عشر بندا غايتها السعي الحثيث إلى إقامة الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، تبدأ بالسماح للمواطنين بالدخول إلى المسجد الأقصى متى شاؤوا، وأداء الطقوس التوراتية كاملة غير منقوصة، وفتح أبواب المسجد في وجه المتطرفين يومي الجمعة والسبت، وتحديد موقع الكنيس اليهودي، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين.[2]

وفي خطاب مسجل وقت شن عملية "طوفان الأقصى"، صرح محمد الضيف، القائد العام لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أن "العنف جاء ردا على الهجمات اليومية على الأقصى من قبل الاحتلال تجرؤوا على إهانة مسرى نبينا صلى الله عليه وسلم داخل باحات المسجد الأقصى"[3]. إن رسالة محمد الضيف تنضح بإدراك فلسطيني عميق لحالة فوضى، ينطبق عليها وصف كينيث والتز لما قال إن غياب سلطة دولية عليا يجعل القوة الأداة الأساسية لضمان البقاء[4]. وبالنظر إلى غياب رادع دولي للانتهاكات الصهيونية المتواصلة، بات لجوء المقاومة الفلسطينية إلى القوة خيارا لا محيد عنه لاستعادة التوازن. فاستراتيجية المقاومة تتجلى كاستجابة لما سبق لوالتز أن تناوله لما تحدث عن سعي الضعفاء لتعديل ميزان القوى من خلال استغلال نقاط الضعف لدى الطرف الأقوى[5]، من ثم فإن "طوفان الأقصى"، الذي فرض نفسه على الأجندة الصهيونية والإقليمية والدولية، لا يمكن بحال من الأحوال تصنيفه في خانة رد الفعل

[1] Hans MORGENTHAU, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 6e éd., New York, McGraw-Hill, 1985, p 15.

[2] نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، العدد 26، 2023، ص 5.

[3] خطاب القائد العام لهيئة أركان كتائب القسام، المركز الفلسطيني للإعلام، السبت 7 أكتوبر 2023.

[4] Kennet Neal WALTZ, Theory of International Politics, Reading, Massachusetts: Addison-Wesley, 1979, pp 56-61.

[5] Ibid, p 61.

فحسب، بل هو تعبير عن سعي واع لتعديل كفة القوة في صراع لم يكن قط متوازنا.

2.1 تصاعد الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع

ما فتئ المجتمع الصهيوني ينحو بسرعة مفرطة منحى اليمين المتطرف، وكان لهذه التحولات أثر عميق على المؤسسات السياسية والعسكرية، إذ تنامت وتيرة السياسات العنصرية تجاه الفلسطينيين، وزادت حدة انتهاكات الاحتلال ضد المدنيين من خلال اقتحام الجيش الصهيوني للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية في إطار مقاربة أمنية عنوانها الأبرز القمع والردع، وشن حملات اعتقالات تعسفية واسعة النطاق تستهدف بالأساس القيادات والنشطاء السياسيين، وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، فضلا عن الانتهاكات التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال[1]. لقد كانت هذه الخطوات استجابة لتغير المعطيات الديمغرافية والسياسية داخل الكيان، حيث أصبحت القاعدة الانتخابية اليمينية القوة الدافعة التي تملي سياسات حكومة الاحتلال، وباتت هذه الأخيرة تستخدم القوة كأداة لتحقيق مصالحها القومية كلما افتقرت إلى توازن يحول دون توسعها، بتعبير إدوارد هاليت كار[2]، وترتب على ذلك أن السياسات المتطرفة باتت تعكس بوضوح سعي الكيان نحو توطيد مصالحها القومية على حساب الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وفي قطاع غزة، أصبح الحصار المتواصل منذ 2006 إحدى أبرز أدوات الضغط الصهيوني، فاستتبعته أوضاع اكتوى بلهيبها أزيد من مليوني فلسطيني. لقد نخر الحصار قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، وفاقم نسب البطالة والفقر، وبات السكان يعيشون على الكفاف ويكافحون من أجل البقاء في ظل ظروف أقل ما يقال عنها إنها قاسية. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2021، فإن أكثر من 80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتلبية حاجياتهم الأساسية، وهو رقم يترجم مستوى الفقر غير المسبوق في المنطقة، كما بلغ معدل البطالة في القطاع نسبة 50%، وهو من أعلى المعدلات في العالم حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2020. لم يقتصر الحصار على قطع الإمدادات الأساسية من طعام وأدوية ووقود، بل تعدى هذه العتبة ليشمل إغلاق الأبواب أمام المواد الخام اللازمة لإعادة بناء القطاعات الإنتاجية. وبالعودة إلى دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نجد أن الحصار أفضى إلى تدمير قطاعات الاقتصاد الرئيسة في غزة، حيث انخفض إنتاج القطاع الصناعي إلى أقل من 10% من طاقته الإنتاجية، كما تراجعت الصادرات الفلسطينية بنسبة 80% مقارنة بما كانت عليه قبل فرض الحصار.[3]

في ظل هذا التصعيد، صرح الشيخ صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن عملية

---

[1] نبيل محسن بدر الدين، مرجع سابق، ص 5.

[2] Edward HALLETT CARR, The Twenty Years's Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, McMillan, 1946, p 8.

[3] United Nations Development Programme, Beyond Survival: Three Years after the 2014 Gaza Hostilities, 2017, p 17.

"طوفان الأقصى جاءت استباقا لهجوم كان ينوي الكيان شنه على قطاع غزة فور انتهاء الأعياد اليهودية"[1]، أي أن هذه العملية النوعية كانت حربا استباقية[2] غايتها قطع الطريق على ممارسات الصهاينية مستقبلية استشفت نواياها من معطيات واقعية. وفي السياق ذاته، أكد الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، على أن الشعب الفلسطيني عانى الأمرين على مدى خمسة وسبعين عاما، "لكن أوضاع السنوات الأخيرة كانت قاسية، خصوصا مع هذه الحكومة الحمقاء والغبية والمتوحشة"[3]، كما قال إن "قرابة العشرين عاما، هناك أكثر من مليوني إنسان يعيشون في غزة في ظروف صعبة دون أن يحرك أحد ساكنا، فكانت سياسة العدو تزداد صلافة وطغيانا وقهرا، لذلك كان لا بد من حدث كبير يهز الكيان الغاصب المستعلي وداعميه المستكبرين".[4]

3.1 تفاقم معاناة المعتقلين الفلسطينيين:

واصل الاحتلال تصعيد ممارساتها التعسفية تجاه الأسرى الفلسطينيين وباشرت التضييق عليهم في نطاق سياسة ممنهجة تستهدف هضم حقوقهم الأساسية وانتهاك كرامتهم. في هذا الصدد، أكدت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين على أن وزير الأمن القومي الصهيوني، إيتمار بن غفير، اتخذ منذ توليه حقيبته أكثر من اثني عشر قرارا من أبرزها إغلاق المخابز التي تزود الأسرى بالخبز، وتقليص كميات المياه المخصصة لهم، وتحديد مدة الاستحمام في أربع دقائق، وفرض التنقيلات القسرية بين السجون، وصولا إلى إعدام الأسرى الذين نفذوا عمليات ضد قوات الاحتلال. إن هذه السياسات التعسفية مؤشر دال على ميل الكيان نحو التوسل بالقمع لفرض الهيمنة وضمان استقرار نظامها السياسي الداخلي في وجه ما تراه تهديدات محتملة[5]، أي أن ما تقدم عليه من تضييق ما هو إلا محاولة لإضعاف الروح المعنوية للفلسطينيين وإرسال رسالة تحذير إلى المجتمع الفلسطيني برمته.

إلى جانب ذلك، ما فتئت سلطات الاحتلال ترفض الدخول في أي مفاوضات لتبادل الأسرى، وتحتفظ بهم كورقة ضغط في إطار استراتيجية منهجية غايتها إضعاف حركة المقاومة الفلسطينية وتجفيف قياداتها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ثمة ما يربو على 4500 أسير فلسطيني في سجون الكيان، بينهم العديد من النساء والأطفال[6]. إن هذه الممارسات التعسفية تذكرنا بنهج الأنظمة الاستبدادية التي غالبا ما تلجأ إلى خلق أعداء

[1] العاروري للجزيرة: لهذه الأسباب أطلقنا "طوفان الأقصى" وخطتنا الدفاعية أقوى من الهجومية، منشور على الرابط https://2u.pw/onXekpE، بتاريخ 12 أكتوبر 2023.(آخر اطلاع 12 غشت 2025)

[2] Raymond ARON, Peace and War: A Theory of International Relations (P. O'Brian, Trans.), Doubleday (Original work published 1962).

[3] نص كلمة السيد نصر الله خلال الاحتفال التكريمي للشهداء الذين ارتقوا على طريق القدس، منشور علىhttps://2u.pw/xTESU ، بتاريخ 4 نوفمبر 2023.(آخر اطلاع 12 غشت 2025)

[4] المرجع نفسه.

[5] George FRIEDMAN, Leadership and Command: How Military Leaders Shape History, Doubleday, 2019, pp 132-134.

[6] المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين "تضامن"، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر2023، القدس، 13 دجنبر 2023. للاطلاع على التقرير:https://2u.pw/zfqwl

داخليين أو خارجيين لتبرير سياساتها أمام شعوبها، بتعبير إدوارد سعيد[1]. ويبدو أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة، ولا سيما الحكومة الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، تستثمر قضية الأسرى كوسيلة لتعزيز شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة في المجتمع الصهيوني، فبحسب تقرير صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، يبدو أن الأحزاب اليمينية تتبنى خطابا متشددا بشأن القضايا الأمنية، بما في ذلك رفض المفاوضات بشأن الأسرى.[2]

4.1 توسع المستوطنات:

تعد المستوطنات من أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل في الصراع الدائر بين الفلسطينيين والصهيونين، وينظر إليها القانون الدولي بوصفها انتهاكا صارخا لحقوق الفلسطينيين، إذ نصت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه"، وهو ما يجعل المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. بالرغم من ذلك، واصل الكيان بناء المستوطنات منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عقب حرب 1967. إن هذه المستوطنات ليست مجرد مناطق سكنية، بل تشكل أدوات استراتيجية تروم تغيير الحقائق الديمغرافية والجغرافية على الأرض، وهذا ما يذكر بحديث نعوم تشومسكي عن سعي الاحتلال العسكري إلى فرض وقائع تجعل العودة إلى الوضع السابق شبه مستحيلة.[3]

علاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا في أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين، فوفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ متوسط عدد الحوادث من هذا النوع قرابة 100 حادث شهريا خلال 2022، وأشار المكتب إلى أن هذا العدد كان الأعلى منذ بدء تسجيل هذه الحوادث في سنة 2006، مما أسفر عن إصابات جسدية للفلسطينيين، فضلا عن أضرار مادية لحقت بالممتلكات. وفي النصف الأول من سنة 2023، ارتفع عدد هذه الحوادث على نحو ملحوظ، بزيادة 39% مقارنة بالسنة السابقة[4]. إن هذا النهج الاستيطاني ليس بالأمر الجديد، إذ كان بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان، قد عبر عن ذلك بقوله "حدود "إسرائيل" حيث يصل حذاء الجندي "الإسرائيلي" الأخير".[5]

[1] Edward SAID, The Politics of Exile, Columbia University Press, 2000, p 99.

[2] التوجهات السياسية للأحزاب الإسرائيلية في القضايا الأمنية، معهد أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي، تل أبيب، 2022.

[3] Noam CHOMSKY, Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, Metropolitan Books, 2006, p 44.

[4] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory. (n.d.). Settler-related violence. Retrieved August 13, 2025, from https://www.ochaopt.org/page/settler-related-violence

[5] أليف الصباغ، مفهوم الحدود وطموحات التوسع الصهيوني، مقال منشور عل الرابط: https://2u.pw/awOXZ، بتاريخ 22 فبراير 2022،(آخر اطلاع 12 غشت 2025).

5.1 المشاريع الأمريكية الصهيونية وعمليات التطبيع بين الدول العربية والكيان

شهدت السنوات القليلة الماضية تحولات كبرى في البيئة الإقليمية والدولية مع ظهور مخططات أمريكية – صهيونية تبتغي إعادة ترتيب الخريطة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بما يكرس الاحتلال كقوة إقليمية رائدة. من أبرز هذه المخططات مشروع "صفقة القرن"، الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سنة 2017، ويسعى – حسب ما هو معلن – إلى حل الصراع العربي الصهيوني وفتح الأبواب أمام شرق أوسط ينعم بالأمن والاستقرار عبر تقديم حل واقعي يتماشى مع المصالح الصهيونية ويؤيد إقامة دولة فلسطينية بما لا يتعارض مع المبدأ الأساسي لكل إدارة أمريكية، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، وهو أمن الاحتلال. تضمن المشروع مقترحات لتبادل الأراضي بين الدول العربية والكيان بغرض إحلال السلام بما يتفق مع المصالح الصهيونية كشرط لازم لأي تسوية.

إن الأمر ههنا يتعلق بمخطط قديم يستكمل مخططات التغيير في الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وديمغرافيا، ومستخلص الصفقة هو ضم الضفة الغربية دون القدس والمستوطنات إلى الأردن، أي إقامة كنفدرالية مع الأردن، وتسليم أهل غزة إلى مصر لإحكام السيطرة عليهم وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين، ومن ثم وأد فكرة الدولة الفلسطينية، ودمج الاحتلال الكامل في المنطقة واعتبارها شريكا استراتيجيا مع الدول العربية وحليفا في مواجهة الخطر الإيراني. مع تعقيدات المشروع، ظهرت مقاومة فلسطينية قوية، خاصة من حركة حماس، التي كانت لها رؤية واضحة حول المخاطر التي تطرحها الصفقة على الحقوق الفلسطينية التاريخية. وبعد "طوفان الأقصى" اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن أحد الأهداف الرئيسة للعملية كانت عرقلة المشروع، خاصة فيما يتعلق بمحاولة تهجير سكان غزة نحو سيناء.

وفيما يخص مشروع التطبيع، فبعد أن كان الاحتلال تتمتع بعلاقات دبلوماسية كاملة مع اثنين من جيرانها العرب، وهما مصر والأردن، وقعت معهما معاهدتي سلام في 1979 و1994، على التوالي، نجحت تل أبيب، بدعم قوي من واشنطن، في النفاذ إلى منطقة الخليج عبر مشروع "السلام الإبراهيمي" الذي أخذ يتبلور منذ توقيع اتفاقات أبراهام سنة 2020 مع كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، في خطوة وصفها الرئيس الأمريكي ترامب بالإنجاز التاريخي، حيث شهدت العلاقات بين الكيان ودول الخليج العربي انفراجا ملحوظا، وساهمت هذه الاتفاقات في فتح الباب أمام مد التطبيع مع دول أخرى، بل إن المملكة العربية السعودية، التي ظلت إلى ذلك الحين ممانعة، صارت قاب قوسين أو أدنى من الارتماء في أحضان المشروع.

إلا أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) شككت في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية والكيان، حيث وجه إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، نقدا لاذعا للدول العربية التي تبنت مواقف تصالحية مع الكيان، مؤكدا على أن كل اتفاقيات التطبيع التي وقعت لن تحل الصراع، ذلك أن حماس رأت أن الاتفاقات التي تسعى إليها التسويات السياسية لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، ولا تستجيب للحد الأدنى من

تطلعاته كحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية.[1]

2. انعكاسات طوفان الأقصى و أبعادها المتعددة

في القرن السابع عشر، بلور الفيلسوف الهولندي باروخ سبينوزا رؤية فلسفية منطلقها التحديد السببي لسائر ظواهر الكون، بما في ذلك أفعال بني البشر، وبين أن مرد كل شيء في الطبيعة – بالضرورة – لعلة سابقة تحكمها قوانين ثابتة، وبهذا ينظر إلى الوجود بوصفه نسيج علاقات سببية متداخلة تنتفي معها الصدفة انتفاء مطلقا[2]. يقابل هذا المفهوم في عصرنا الحديث ما سكه الرياضي وعالم الأرصاد الجوية الأمريكي إدوارد نورتون لورنتز في عبارة "مفعول الفراشة" (Butterfly Effect) لما صرح في مؤتمر علمي قائلا إن "خفق جناحي فراشة في البرازيل كفيل بإثارة إعصار في تكساس"[3] ، ما يعني أن حدثا أوليا – مهما بدا تافها – يولد سلسلة نتائج متتالية تفوقه حجما وأثرا على نحو يشذ عن نطاق التوقع من حيث الزمان والمكان. قياسا على ذلك فإن عملية "طوفان الأقصى" لم تأت من فراغ – كما رأينا – وكان لا بد أن تفرز بدورها أحداثا ووضعيات نرى بعضها رأي العين، بينما ستسفر الأشهر والسنوات القادمة حتما عن غيرها.

لقد شكلت العملية بحق نقطة تحول بالغة الأهمية، كان لها رجع صدى محليا وإقليميا ودوليا. فعلى المستوى الأول، ارتج المشهد السياسي الصهيوني على نحو غير مسبوق، ومن الوارد بعدما تضع الحرب أوزارها أن نشهد أطوار أزمة سياسية حادة تستتبعها محاكمات ولجان تحقيق تعصف بكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين. إلى جانب ذلك، ولدت نشوة الفلسطينيين بهذا المنجز الفريد حالة من الالتفاف الشعبي الواسع حول المقاومة بكل أطيافها، مقابل انحشار السلطة الفلسطينية في زاوية ضيقة في ظل تآكل مواقفها وانسداد أفقها السياسي. وعلى المستوى الثاني، خلطت العملية الأوراق في المنطقة، وأنتجت فرزا سياسيا بناء على المواقف من القضية الفلسطينية، ذلك أن قلة قليلة من الدول جاهرت بتأييدها للمقاومة، بينما ظلت الأغلبية واقفة على حياد لامس في أحايين كثيرة خط الاصطفاف مع الكيان. وعلى المستوى الثالث، انبرى الغرب – كعادته – لدعم تل أبيب قولا وفعلا، فأعلنت واشنطن تقديم دعم مالي فوري بلغ 8 ملايير دولار، وحركت حاملة طائرات وسفنا حربية إلى منطقة شرق المتوسط، بينما أعربت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا عن مساندتها غير المشروطة للكيان، أما الاتحاد الأوروبي فلم يتردد في وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية.

ينعقد الإجماع على أن التنبؤ في العلاقات الدولية أداة جوهرية لفهم ديناميات العالم المتغيرة، إذ يرنو إلى استشراف بناء تصور عن المستقبل استنادا إلى دروس الماضي ومعطيات الحاضر. مع ذلك فإن هذا التمرين الفكري لا يخلو من منغصات في ظل تعقيد النظام الدولي وتعدد فاعليه فضلا عن تسارع سلاسل أحداثه[4]،

[1] محمود عبد الهادي، نظرات وعبرات/ المطبعون الجدد: اختلافات جوهرية (2)، مقال منشور على الرابط: https://2u.pw/zrkNa، بتاريخ 13 مارس 2012، (آخر اطلاع 12 غشت 2025).

[2] Baruch de SPINOZA, Ethics (E. Curley, Trans.), Penguin Classics, 1996 (Original work published 1677), p 83.

[3] Nicolas WITKOWSKI, La Chasse à l'Effet Papillon, Alliage, n°22, 1995, pp. 46-53.

[4] John Lewis GADDIS, The Landscape of History: How Historians Map the Past, Oxford University Press, 1992, p 58.

مما يجعل التنبؤ في كثير من الأحيان أقرب إلى الرجم بالغيب منه إلى التحليل العلمي الرصين. ولعل الحالة التي بين أيدينا خير مثال على ذلك، فبالرغم من انصرام ما يقارب السنتين على عملية "طوفان الأقصى"، ما زالت الصورة لم تكتمل، كما أن تشعب المشهدين الإقليمي والدولي وتداخل مصالح الأطراف الفاعلة يزيد من صعوبة رسم سيناريوهات دقيقة لما يحمله المستقبل في ثناياه، فضلا عن كون التداعيات الإنسانية والسياسية والاقتصادية للحرب لا تنحصر في نطاق محلي صرف، بل تمتد لتشمل مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، مع احتمال تأثيرها على النظام الدولي الأوسع. حسبنا، والحالة هذه، أن نستعرض بعضا من تداعيات عملية "طوفان الأقصى" مما تشكلت جل صورها، فعسى أن تكون في ذاتها منطلقا لتحليلات مستقبلية تساعد على فهم أعمق للموضوع من كل جوانبه.

2.1 التداعيات المحلية:

لا شك في أن عملية "طوفان الأقصى" عرت مكامن الخلل في العقيدة الأمنية الصهيونية، القائمة على الردع والإنذار المبكر والحسم السريع، وأصابت في مقتل فكرة "الجدار الحديدي" التي شكلت على مدار سنوات خلت مظلة حماية حيكت حولها سرديات تزاوج بين الواقع والأسطورة. لقد كانت فكرة "الجدار الحديدي" ركنا ركينا في عقيدة أمن الكيان، أرسى دعامتها الأولى القيادي في الحركة الصهيونية زئيف جابوتنسكي في مقال نشر في نوفمبر 1923 تحت عنوان "الجدار الحديدي: نحن والعرب"[1]، وارتكزت على مفهوم القوة العسكرية؛ أي أن على المشروع الصهيوني بذل ما في وسعه للتفوق على العرب إلى أن يقتنعوا بالعجز عن هزيمة الكيان فيقبلوا بها حقيقة ثابتة. لا غرو أن كلفة بناء الحاجز بلغت 3.5 ملايير دولار، ويستلزم نفقات صيانة سنوية قدرها 300 مليون دولار. ووفقا لدراسة أنجزتها جامعة تل أبيب سنة 2023 فإن 61% من الصهيونيين باتوا يعتقدون أن "الجدار الحديدي" بات عاجزا عن حمايتهم في ظل تعاظم قوة المقاومة الفلسطينية ونهجها تكتيكات مستحدثة.[2]

على المستوى السياسي، تصدعت شعبية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وما فتئ يتعرض لسيل من الانتقادات اللاذعة من سائر الأطياف السياسية والشعبية، إذ بين استطلاع رأي أجراه المعهد الصهيوني للسياسات الخارجية الإقليمية في سبتمبر 2023 أن 68% من الصهيونيين يحملون الحكومة وزر الفشل الأمني الذريع في التصدي للهجوم. في المقابل، انخفضت نسبة تأييد نتنياهو إلى أقل من 20%، وهي الأدنى منذ توليه منصبه[3]. علاوة على ذلك، تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الشعبية والانقسامات الداخلية، وزادها زخما انضمام أهالي الجنود والأسرى في غزة للمطالبة بمحاسبة الحكومة، إذ قدرت وسائل الإعلام الصهيونية أن ما

[1] Vladimir ZE'EV JABOTINSKY, The Iron Wall : We and the Arabs. In The Jewish State: A Critical Edition, 1923, pp. 217-239.

[2] The Erosion of The Iron Wall Doctrine, Tel Aviv University Press, 2023, p 84.

[3] محمد وتد، استطلاع رأي يكشف: الإسرائيليون لا يثقون بحكومة نتنياهو، منشور على الرابط:https://2u.pw/ls1Ti ، بتاريخ 23 سبتمبر 2023، (آخر اطلاع 12 غشت 2025).

يربو على 500 ألف شخص شاركوا في مظاهرات كبرى في تل أبيب يوم 20 أكتوبر 2023، وهو رقم قياسي. إلى ذلك، عرف الائتلاف الحكومي شرخا حادا، حيث دعا بعض الوزراء نتنياهو إلى الاستقالة لتحمل مسؤولية إخفاقه، كما انسحبت "القائمة الموحدة" وبعض الأحزاب اليمينية الصغيرة من دعم الحكومة، بينما ارتفعت شعبية المعارضة، بدليل انتقال نسبة تأييد حزب "المعسكر الوطني" بقيادة بيني غانتس من 18% قبل عملية "طوفان الأقصى" إلى 28% بعدها.[1]

في المقابل، تكبد الاقتصاد الصهيوني خسائر فادحة جراء عملية "طوفان الأقصى"، ذلك أن استدعاء أكثر من 360 ألف جندي احتياط انعكس سلبا على قطاعات الإنتاج والصناعات، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 1.4% خلال الربع الأول من سنة 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وارتفع عجز الميزانية العامة لسنة 2024 ليصل إلى 41.4 مليار دولار، أي بنسبة 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمبلغ 7.2 ملايير دولار قبل الحرب. وقدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة للعملية بنحو 15 مليار دولار وفقا لتقديرات بنك الكيان. علاوة على ذلك، تراجع معدل صرف الشيكل أمام الدولار بنسبة 12%، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ سنة 2012. كما ارتفعت نسبة الفقر إلى 24%، وهي الأعلى منذ سنة 2006، فيما انتقل معدل البطالة من 3.8% قبل العملية إلى 6.5% عند متم سنة 2023. وقدر بنك الكيان الكلفة الإجمالية للحرب بين عامي 2023 و2025 بقرابة 53 مليار دولار، شملت الإنفاق العسكري والتعويضات وخسائر الإيرادات.[2]

على مستوى القضية الفلسطينية: أعادت عملية "طوفان الأقصى" القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء بعدما كادت تحجبها سنوات من الجمود والإهمال، إذ تشير ردود الفعل الإقليمية والدولية إلى أن الملف سيكون في قلب الصراع الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة، وربما تكتسي القضية زخما أكبر في ظل التنافس الدولي القائم. وبقدر ما تواجه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تحديات في ظل رغبة الاحتلال في تغيير الوضع في غزة إلى الأبد، فإنها جنت مكاسب جمة يتجلى أهمها في تحول الرأي العام الفلسطيني نحو معسكر المقاومة المسلحة، وهو ما تجلى في الفترة الأخيرة في مواجهات بالضفة الغربية والقدس من خلال نشاط فصائل من قبيل "عرين الأسود" و"كتيبة جنين"، هذا التصاعد يعكس تأثير العملية في تحفيز الفصائل الأخرى على تكثيف نشاطها. في غضون ذلك، تبدو السلطة الفلسطينية معزولة تعاني تآكل مصداقيتها في ظل التعنت الصهيوني من جهة، ومواقف قادتها التي لم ترق إلى مستوى الحدث من جهة ثانية.

وبينما كان من الواضح تركيز الفصائل الفلسطينية على حصد أكبر عدد من الأسرى في صفوف الجنود

[1] استطلاع :تزايد شعبية غانتس وتراجع الصهيونية الدينية، منشور على: https://2u.pw/oDAgg، بتاريخ 24 نوفمبر 2023.(آخر اطلاع 12 غشت 2025).

[2] إبراهيم الشنطي، 38 مليار دولار خسائر إسرائيلية بسبب الحرب على غزة، منشور على الرابط:https://2u.pw/qREkn ، بتاريخ 3 نوفمبر 2023، (آخر اطلاع 12 غشت 2025).

الصهيونيين ونقلهم إلى القطاع فإن الملف سيكون ورقة مهمة للضغط على الاحتلال من أجل تخفيف هجماتها على القطاع، فعلى الرغم من أن الكيان رفض الاستجابة لضغوط هذه الورقة خلال الفترة الأخيرة فإن تل أبيب قد ترضخ في نهاية المطاف لمطالب ذوي الأسرى وتدخل في صفقة جديدة لتبادل الأسرى، وربما تشمل الصفقة آلاف الأسرى الفلسطينيين في إطار ما تسميه المقاومة "تبييض سجون الاحتلال".

2.2 التداعيات الإقليمية:

تأكد بالملموس التنسيق المشترك بين المقاومة الفلسطينية وبين نظيراتها الناشطة تحت مظلة ما يصطلح عليه باسم "محور المقاومة"، التي انخرطت بجهد إسنادي معتبر في أكثر من ساحة، إلا أن حقيقة الأوضاع التي أملتها حسابات ميزان القوى والسياقات المتحكمة في القرار الاستراتيجي رسمت لهذا المحور سقفا عملياتيا في حدود المشاغلة والاستنزاف وإن بقي الاحتمال منفتحا في الوقت نفسه على مزيد من التصعيد النوعي تبعا لما يستجد في الميدان من معطيات، وهذا ما تؤكده الجبهة العسكرية المؤثرة التي فتحتها المقاومة انطلاقا من جنوب لبنان بدءا من اليوم التالي لاندلاع الحرب، فضلا عن جبهة البحر الأحمر التي يديرها الجيش اليمني بمرجعية حركة "أنصار الله"، وإلى حد ما جبهة المقاومة العراقية بعدد من فصائلها التي تستهدف القواعد الأمريكية المنتشرة في كل من العراق وشمال شرق سوريا.

في ذات السياق، ألفت الولايات المتحدة نفسها في وضع إقليمي بالغ التعقيد، فقد هزت الحرب أركان الإقليم كله، وفتحت الباب مشرعا أمام احتمالات لا حصر لها، منها اضطرام الحرب في أكثر من جبهة ذات صلة بالملف الفلسطيني أو بتداعياته، ما وضع واشنطن أمام استحقاقات عسكرية وأمنية رأت فيها تهديدا، ليس للكيان فحسب، بل للمصالح الأمريكية أيضا، فسارعت بمعية حلفائها الأطلسيين إلى حشد الأساطيل قبالة سواحل بلدان المنطقة في خطوة يراد منها استعراض قدرتها على ردع الأطراف الإقليمية التي قد تساورها فكرة التدخل في الحرب دعما للشعب الفلسطيني وإسنادا لمقاومته.

وعلى أهمية موقفي كل من القاهرة وعمان في الرفض البات للضلوع في مخطط الترحيل القسري للشعب الفلسطيني من أرضه، أخفقت المنظومة العربية الرسمية في تحمل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية إزاء القضية الفلسطينية، إذ تعرضت هذه المنظومة إبان ولاية ترامب الأولى (2017-2021) لاختراقات استراتيجية كبيرة، وذلك عندما نجحت الإدارة الأمريكية في بلورة "اتفاقات أبراهام" وامتداده المتمثل في "منتدى النقب" السداسي، المسخرين لخدمة سياسة الهيمنة الأمريكية في المنطقة ودمج الكيان فيها، وإعادة صياغة المعادلة بما يجعل تل أبيب حليفا وإيران عدوا.

3.2 التداعيات الدولية:

جاءت عملية "طوفان الأقصى" في وقت تنامى فيه دور كل من روسيا والصين وإيران ودول من أمريكا اللاتينية على المستوى الدولي في سياق التحولات الكبرى لإعادة بناء نظام عالمي جديد يتجاوز مفهوم القطب

الواحد، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة. وساهم العدوان الصهيوني على غزة، الذي أعقب عملية "طوفان الأقصى"، في تمهيد الطريق أمام تمدد الدور والنفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة، فقد شكلت عملية "طوفان الأقصى" ضربة محكمة للمشروع الصهيوني ولعموم المشروع الامبريالي الغربي، وضاعفت مخاوف العواصم الغربية من أن تطلق هذه المعركة تطورات تقلص، أو تمحو، الدور المركزي للكيان على امتداد الإقليم. مع ذلك فإن دور أصدقاء الشعب الفلسطيني من خارج الدائرة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، كروسيا والصين ودول أمريكا اللاتينية، لا يوفر إلى حدود الساعة شروط التأثير الفاعل الموازي للفعل الغربي في إدارة الحرب.

وضمن تداعيات الحرب التي استتبعت عملية "طوفان الأقصى"، تراجع موقع الحرب على أوكرانيا في سلم الأولويات، ليس من الزاوية الإعلامية فحسب، بل أيضا من منظور أهميته السياسية بالنسبة لواشنطن التي وجدت نفسها غير قادرة على الجمع بين الخوض في حربين في الآن نفسه، وإن تعاملت فيهما بالوكالة، أي من خلال حلف شمال الأطلسي، في أوكرانيا، ومن خلال الكيان، في الشرق الأوسط، وذلك اعتبارا لأن النزاعين ينطويان معا على احتمال التحول إلى حروب إقليمية أو عالمية. لقد حولت عملية "طوفان الأقصى" مركز ثقل الاهتمام الدولي من قارة إلى أخرى، ما أكد المنحى الذي بدأت معالمه ترتسم في الأفق، ألا وهو التقدم نحو اكتمال شرط تجميد الجبهة الأوكرانية لصالح تسوية، متفاوض عليها أو بالأمر الواقع.

من ناحية أخرى، تسببت الحرب منذ اندلاعها في ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة تجاوزت 10%، حيث فاق سعر خام برنت 95 دولارا للبرميل، وسط مخاوف من اتساع رقعة النزاع لتشمل دولا منتجة للنفط مثل إيران والسعودية. وحذر البنك الدولي من احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 150 دولارا للبرميل في حال تصاعد الصراع ، مما قد يؤدي إلى أزمة طاقة عالمية شبيهة بأزمة السبعينات، كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة تتراوح بين 10% و15% نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات بسبب التوترات في الشرق الأوسط. إلى ذلك، أثرت الحرب على حركة التجارة العالمية، حيث ارتفعت تكاليف الشحن عبر مضيق باب المندب بنسبة تصل إلى 170% نتيجة الهجمات على السفن المرتبطة بالكيان والولايات المتحدة وبريطانيا، وأدى ذلك إلى تغيير مسارات الشحن.[1]

تعد عملية "طوفان الأقصى" بكل تأكيد حدثا بارزا في تاريخ الصراع الفلسطيني الصهيوني، إذ شكلت نقطة تحول بالغة الأهمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد المحلي، أماطت العملية اللثام عن ضعف بين في العقيدة الأمنية الصهيونية التي طالما ارتكزت على فكرة "الجدار الحديدي"، وزعزع الاختراق الثقة الشعبية في القيادتين السياسية والأمنية. وازداد المشهد تعقيدا مع تصاعد الغضب ضد الحكومة الصهيونية اتخذ شكل مظاهرات حاشدة وانتقادات لاذعة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحكومته. إلى جانب

[1] فيشالا سري باثما، البنك الدولي يحذر من احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى 150 دولارا للبرميل، مقال منشور على: https://2u.pw/oJZDFN5، بتاريخ 31 أكتوبر 2023. (آخر اطلاع 12 غشت 2025).

ذلك، سجلت خسائر اقتصادية فادحة جراء العملية، حيث انكمش الاقتصاد وارتفعت معدلات الفقر والبطالة على نحو غير مسبوق. من ناحية أخرى، عادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة الدولية، واكتسبت المقاومة المسلحة زخما شعبيا، بينما باتت السلطة الفلسطينية معزولة في ظل تآكل مصداقيتها. وعلى الصعيد الإقليمي، أبرزت العملية تنسيقا بين فصائل المقاومة الفلسطينية ومحور المقاومة في المنطقة، ما نتج عنه فتح جبهات جديدة، رغم أن سقف العمليات ظل محكوما بتوازن القوى إقليميا. علاوة على ذلك، يسجل ضعف المواقف الرسمية للدول العربية إلا إذا استثنينا رفض مصر والأردن لمخططات التهجير القسري، بينما تعمق التوتر مع انخراط الولايات المتحدة وحلفائها في دعم الكيان عسكريا وأمنيا وماليا. وعلى الصعيد الدولي، أفض اندلاع النزاع إلى تراجع نسبي للحرب في أوكرانيا على سلم الاهتمام، كما أسفرت الحرب عن اضطرابات اقتصادية عالمية ليس أقلها ارتفاع أسعار الطاقة وتأثر حركة التجارة الدولية. إن هذه التداعيات ليست سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، وما خفي أعظم، فالمشهد يزداد تعقيدا يوما عن يوم، والوضع يظل مفتوحا على سيناريوهات قد تتشعب زمانا ومكانا وحدة.

II. مشروعية المقاومة الفلسطينية: الاعتبارات القانونية والسياسية:

ما إن نفذت عملية "طوفان الأقصى" حتى تواترت المواقف الإقليمية والدولية، فتراوحت بين معارضة ومؤيدة، فيما ظلت أخرى على الحياد. لم يكن مفاجئا أن تعرب دول غربية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكندا عن دعمها المطلق للكيان، واصفة العملية بأنها "إرهابية" ومشددة على "حق الكيان في الدفاع عن نفسها". في المقابل، دعت دول أخرى – جلها عربية – إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف التصعيد، بينما أنحت دول ثالثة، ككوريا الشمالية وإيران، باللائمة على الكيان في استعار العنف وإراقة الدماء. وإذا كان هذا التباين في المواقف محكوما بمنطق التوازنات والمصالح في المقام الأول فإنه يعزى أيضا إلى اختلاف جوهري في الزاوية التي ينظر منها إلى المقاومة الفلسطينية. فالدول المؤيدة لتل أبيب تعد أي عمل عسكري ضدها "إرهابا" ينبغي التصدي له بحزم، متجاهلة السياق التاريخي للصراع الذي ينطوي على عقود من الاحتلال والاضطهاد لأصحاب الأرض. أما الدول الأخرى، خاصة في العالمين العربي والإسلامي، فترى المقاومة الفلسطينية حقا مشروعا لشعب يتوق إلى الاستقلال استنادا إلى مبادئ القانون الدولي التي ما فتئت تؤكد على الحق في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحة لاسترداد الحقوق المغتصبة. بين هذا الموقف وذاك، يبقى من حق المتتبع للموضوع التساؤل: إلى أي مدى يمكن اعتبار المقاومة الفلسطينية عملا مشروعا؟ وما التجليات القانونية والسياسية لهذه المشروعية؟

1. المشروعية القانونية

يرى جون لوك أن للأفراد الحق في الثورة ضد الحكومات التي تخفق في صون حقوقهم الأساسية، كالحياة والحرية والملكية، مؤكدا على أن التمرد المسلح يصبح مبررا حالما تتحول الحكومات من حارس للحقوق إلى أداة

للقمع[1]. وإذا كان هذا الحق قائما تجاه الحكومات الشرعية عند انحرافها عن غاياتها فإنه يصير أوجب في مواجهة سلطات الاحتلال التي تفتقر إلى الشرعية من الأساس. من هذا المنطلق يمكن اعتبار مقاومة الشعب الفلسطيني بكل السبل والوسائل المتاحة ضد الاحتلال الصهيوني حقا شرعيا، وحرمانه من هذا الحق إنكار مجحف للحق في الكرامة الإنسانية، ما يتعارض مع المواثيق الدولية، وفي طليعتها ميثاق الأمم المتحدة.

إن شرعية المقاومة تنبع من عدم شرعية الاحتلال، إذ تؤكد مصادر مختلفة للقانون الدولي على شرعية هذه المقاومة التي لا تتعارض مع حظر استخدام القوة، فهي أولا وأخيرا شكل من أشكال الدفاع عن النفس، كما أن المقاومة ليست محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني الذي لا يلزم الشعوب بالولاء لقوة الاحتلال، ومن ثم يسمح لها باللجوء إلى حمل السلاح في مقاومتهم ضد قوة احتلال غير شرعية. تبعا لذلك، لا يجوز للكيان التذرع بالدفاع عن النفس لغمط الشعب الفلسطيني حقه في المقاومة.

لقد ثبت ثبوتا قطعيا أن الاحتلال الصهيوني لفلسطين غير شرعي، ومناط عدم شرعيته أنه شكل من أشكال الهيمنة والإخضاع لسلطة الأجنبي، فقد أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأمر في البداية [2]، وفي الآونة الأخيرة، أعادت مقررة الأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، فرانشيسكا ألبانيز، التأكيد عليه[3]. في سياق مماثل، لاحظت محكمة العدل الدولية في قضية أرخبيل تشاغوس أن الاحتلال غير قانوني وذو طابع معياري[4]. ويتناول باحثون مسألة عدم شرعية الاحتلال من زاوية أخرى بقولهم إن إنهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين شرط لازم لممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، وهو حق ثابت له تبعات تجاه الأغيار[5]. إن الشعب الفلسطيني يخضع للقانون الدولي، فدوره يتجلى في التعبير عن حق تقرير المصير وممارسته بوصفه حقا جماعيا، مما يضفي الشرعية على مقاومته دولة الاحتلال[6]، ففي الرأي الاستشاري بشأن الجدار العازل، تم الاعتراف بالشعب الفلسطيني كشعب لغرض ممارسة ممارسة حق تقرير المصير[7]، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت غير ما مرة على الاعتراف بهذا الحق.[8]

ليس ثمة، حسب علمنا، أي محدد قانوني للجهة المخولة للنيابة عن الشعب في ممارسة حق تقرير المصير في سياق الاحتلال، وتبعا لذلك، تظل ممارسة هذا الحق مشاعة بين أولئك الذين انضموا إلى المقاومة. ففي

[1] John LOCKE, Two Treaties of Government, Cambridge University Press, 1988 (Original work published 1689).

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3070، بتاريخ 30 نوفمبر 1973.

[3] فرانشيسكا ألبانيز، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بتاريخ 21 سبتمبر 2022.

[4] العواقب القانونية لفصل أرخبيل تشاغوس عن موريشيوس في عام 1965، فتوى محكمة العدل الدولية 2019.

[5] Ardi Imseis, Negotiating the Illegal: On the United Nations and the Illegal Occupation of Palestine, 1967–2020, p 31.

[6] Iryna KRESINA and Oleksiy KRESIN, The People as a Subject of International Law, Notes and Comments, 3 Jus Gentium: Journal of International Legal History, 2018, p 573.

[7] العواقب القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية، 2005.

[8] قرار الجمعية العامة رقم 2672 (1970)؛ قرار الجمعية العامة رقم 3236 (1974)؛ قرار الجمعية العامة رقم 146 (2012)؛ قرار الجمعية العامة رقم 158 (2013).

سياق الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، مثلا، كانت الأعمال التي عدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبيرا مشروعا عن النفس من إنجاز نقابات عمالية وجمعيات طلابية ومنظمات نسائية في جنوب إفريقيا ربطت نفسها بنضال الشعب من أجل القضاء المبرم على الفصل العنصري[1]. علاوة على ذلك، تقر المادة التاسعة من مسودة مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول بأنه يجوز للأفراد القيام بأفعال تقوم بها عادة الدول "في حالة غياب أو تقصير السلطات الرسمية، وفي ظروف مماثلة تدعو إلى ممارسة عناصر السلطة تلك"[2].

إلى ذلك، يعترف القانون الدولي للأفراد ببذل المساعي لممارسة حق تقرير المصير في وجه دولة محتلة، ففي نطاق تحديد الفئات الجديرة بصفة "أسرى الحرب"، ذكرت اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 "أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات"[3]، ثم عقبت على ذلك بالإشارة إلى "أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة".[4]

إن الهيمنة الأجنبية بسائر أشكالها تثبط السلام الدولي، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد تم التأكيد على هذا الموقف بوجه عام في إعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[5]، وفي إعلان مبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدول[6]، فضلا عن قرارات أخرى. من هذا المنطلق فإن الإقرار بعد شرعية الهيمنة الأجنبية يشير من طرف خفي إلى حق الشعوب في مقاومتها[7]. فضلا عن ذلك، تشير ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن القانون يفترض فيه حماية حقوق الإنسان "لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد"[8]. على هذا الأساس فإن شرعية مقاومة الشعب الفلسطيني بكل الوسائل المتاحة هي نتيجة طبيعية لخطورة اللاشرعية. وتأتي هذه المقاومة في نفس نطاق المطالبة بالحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة تلك المعززة بمبدأ المساواة.

لقد جاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها في منتصف القرن المنصرم مشفوعا بالتأكد من شرعية نضال هذه الشعوب ضد الهيمنة الأجنبية لاسترداد حقوقه السليبة، وسبق لمحكمة العدل الدولية أن أفتت

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 35/41، بتاريخ 10 نوفمبر 1986.

[2] Knut DÖRMANN and Laurent COLASSIS, International Humanitarian Law in the Iraqi Conflict, 47 German Yearbook of International Law, 2004, p 47.

[3] اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام 1949، المادة 4، الفقرة 1.

[4] المرجع نفسه، المادة 4، الفقرة 2.

[5] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، بتاريخ 14 ديسمبر 1960.

[6] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625، بتاريخ 24 أكتوبر 1970.

[7] Virginia TILLEY, Beyond Occupation: Apartheid, Colonialism and International Law in the Occupied Palestinian Territories, Pluto Press, 2012, p 12.

[8] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 ديسمبر 1948.

بأن "الحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي العرفي لا يفرض آلية محددة لتنفيذه في جميع الحالات"[1]، وهو الأمر الذي يترك الباب مشرعا أمام التساؤل عما إذا كان اعتبار المقاومة المسلحة عملا مشروعا. لقد أضفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في غير ما مناسبة معاني جديدة على فكرة الكفاح، مؤكدة بذلك على شرعيته بكل الوسائل المتاحة، بما فيها حرية التعبير والمقاومة المسلحة. إن أشكال التعبير المحمية بموجب القانون الدولي تشمل الأشكال المعترف بها كحقوق سياسية أساسية والتي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[3]. وتدخل المقاومة المسلحة في عداد أشكال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، ومن الأمثلة البليغة على ذلك الانتفاضة الفلسطينية لسنة 1988، التي اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمنيا بشرعيتها من خلال قرارها الذي يشجب ما أقدم عليه الكيان حينئذ من إجراءات انتقامية[4]، كما أدان المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات صهيونية القمعية ضد الانتفاضة، وأشار إلى "ما يترتب عن ذلك من معاناة للنساء الفلسطينيات وأسرهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة".[5]

إن مقاومة الاحتلال تعبر أيضا عن الحق الجماعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص صراحة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء 'الأمم المتحدة'، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي"[6].

يستشف من اختيار الألفاظ في هذا النص أن الدفاع عن النفس لا ينبغي بالضرورة أن يكون من خلال دولة، بل يجوز أن يقوم به أفراد وجماعات. من جانبه، يعترف القانون الدولي الإنساني ضمنيا بحق الشعوب في المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، إذ يتناول البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف هذا الموضوع بنصه "تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول"[7]، فهذه المادة تقر على نحو لا لبس فيه بشرعية المقاومة في سبيل ممارسة حق تقرير المصير، وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحققت من تطبيق البروتوكول الإضافي الأول على الأراضي

[1] العواقب القانونية لفصل أرخبيل تشاغوس عن موريشيوس ...، مرجع سابق.

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بتاريخ 16 ديسمبر 1966، المادة 19.

[3] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بتاريخ 21 ديسمبر 1965، المادة 5.

[4] قرار الجمعية العامة رقم 21/43، بتاريخ 3 نوفمبر 1988.

[5] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 11/1990، بتاريخ 24 ماي 1990.

[6] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51.

[7] البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المادة 1.

الفلسطينية المحتلة، وذلك في طلبها فتوى بشأن التبعات القانونية الناشئة عن بناء جدار الفصل الصهيوني.[1]

بناء على ما تقدم، يتبين أن الكيان ملزمة قانونا بالتوقف عن اضطهاد الفلسطينيين بسبب مقاومتهم. في هذا الإطار، أكد الإعلان الدولي للعلاقات الودية والتعاون بين الدول على أن من واجب كل دولة الامتناع عن كل عمل قسري يحرم الشعوب من حقوقها، خاصة حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي الحرية والاستقلال.[2] بالمثل، ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول أن تعترف – عملا بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة – بحق كل الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وأن تقدم المساعدة المادية والمعنوية وغيرهما للشعوب المكافحة في سبيل الممارسة التامة لحقها غير القابل للتصرف في هذا الباب.[3] وفي سنة 1960، ذكرت الجمعية العامة فلسطين بالاسم لما عبرت عن إدانتها الشديدة للحكومات التي "لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والقهر والاحتلال الأجنبيين، ولا سيما شعوب إفريقيا والشعب الفلسطيني".[4]

لقد كرست مبادئ القانون الدولي المساواة والكرامة لجميع الشعوب، لكن حين تطفو على السطح حالة من عدم الشرعية – كما هو شأن الاحتلال – دون أن يكترث لها المجتمع الدولي، يكون من الطبيعي أن يهب الشعب لمقاومتها بكافة السبل المتاحة. وغني عن البيان أن العديد من الدول والفقهاء أكدوا على هذا الحق، معتبرين أن تقرير المصير والمقاومة وجهان لعملة واحدة. وبعدما عاش الشعب الفلسطيني قرابة ثمانية عقود تحت نير الاحتلال، صارت المقاومة جزءا لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية. وفي أعقاب اتفاقيات أوسلو للسلام، تم فصل القضية الفلسطينية رويدا رويدا عن تقرير المصير، وتم اختزالها في قضية إنسانية محضة. ضمن هذا الإطار، اجتثت أعمال المقاومة من سياقها وتم تحريف معانيها، مما أفضى في نهاية المطاف إلى حرمان الفلسطينيين من سعيهم المشروع لتحقيق المساواة والكرامة الإنسانية في ظل تردد دولي واضح للعيان.

2 : المشروعية السياسية

شهدت القضية الفلسطينية عبر تاريخها المديد تقلبات في موازين القوى على مستويات عدة، الأمر الذي كان ذا أثر بالغ على الخيارات المتاحة والأدوات المستخدمة، فضلا عن الديناميات التي توسعت أو انحسرت تبعا لتلك التحولات. في ظل ذلك، برز توجه جديد مفاده أن المقاومة الفلسطينية تسير على درب شبيه بالذي سلكته حركات تحرر في مناطق كثيرة من بقاع العالم. ومن هنا ينبثق السؤال الجوهري: هل أفلحت جهود الفلسطينيين، كحركة تحرر، في التعاطي مع المتغيرات السياسية والاستراتيجية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية؟

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 14/10، بتاريخ 12 ديسمبر 2003.

[2] قرار الجمعية العامة رقم 2625، 24 أكتوبر 1970.

[3] قرار الجمعية العامة رقم 30/70، 30 نوفمبر 1973.

[4] قرار الجمعية العامة 130/45، 14 ديسمبر 1990.

إن المقاومة، بوصفها فكرة في المقام الأول، ترتبط ارتباطا وثيقا بإدراك الواقع للتعامل معه وفق إملاءاته، وباستيعاب الفرص المتاحة قصد استثمارها على الوجه المطلوب[1]، فهذا الإدراك هو ما يمهد الطريق لإعادة صياغة المفاهيم وبلورة رؤى مستجدة بشأن العدالة والحقوق. فالمقاومة، أولا وأخيرا، أداة لا محيد عنها لترميم الواقع السياسي والاجتماعي بما يعكس تطلعات الشعوب نحو الحرية والاستقلال، وهي، كما يقول غاي سيدمان، قوة دافعة لتحفيز التعبئة الشعبية وتعزيز الديناميات الداخلية للحركات الاجتماعية [2]، خاصة أن الاحتلال عادة ما يعمد إلى تكتيكات تروم اختراق البنية النفسية للمجتمع المحتل عبر العبث برموزه وتحويلها إلى أدوات توظف لكسر روح المقاومة وإحكام قبضته.[3]

لقد قطعت القضية الفلسطينية أشواطا مارست خلالها جملة من الخيارات في المقاومة، لكن من الأهمية بمكان أن تبقي نصب عينيها السياق التاريخي والسياسي إن هي رغبت في الإفلات من معضلة التضارب بين الكفاح المسلح والسياسة[4]، ذلك أن الأول حقيبة أدوات، بينما الثانية خريطة طريقة ترسم معالم ضابطة، لا سيما عندما تحظى بإجماع وطني شامل، وهذا ما يقتضي ترتيب أولويات الاثنين معا وتوظيفهما تبعا للمرحلة التي يمر منها الصراع. في سبيل ذلك، ينبغي التسليم في البدء بأن تجارب التحرر الوطني عبر التاريخ ليست صورا طبق الأصل لبعضها بعضا – وإن كانت تجمعها قواسم مشتركة عدة – فلكل تجربة سياقها الخاص، ولكل احتلال خصائصه. وفي الحالة الفلسطينية، فالملاحظ أن مواقف مختلف الفاعلين على الساحة الداخلية عرفت تطورات متباينة إزاء التسوية والتعاطي مع قوات الاحتلال الصهيوني، فضلا عن وجود بيئة إقليمية داعمة عبر مراحل شتى من المقاومة. مع ذلك، تراجعت القضية الفلسطينية، مع مرور الوقت، على سلم أولويات المجتمع الدولي، في ظل غياب إرادة سياسية لدى الطرف الصهيوني لتحقيق تسوية سلمية حقيقية. في المقابل، لم يتمكن الفلسطينيون أنفسهم من بلوغ توافق داخلي شامل، فظلت جهود المصالحة تراوح مكانها، وترتب على ذلك جمود سياسي وتفاوضي وحالة من الانقسام في الساحة الفلسطينية.

إن ما يطبع المقاومة الفلسطينية في علاقاتها البينية هو انخفاض منسوب المأسسة والتنظيم، فغالبا ما يقتصر التنسيق على الجانب التكتيكي الميداني دون أن يتطور إلى المستوى الاستراتيجي. فضلا عن ذلك فإن تيارات المقاومة المسلحة تفتقر إلى بنية تنظيمية موحدة واضحة المعالم، فليست ثمة هيئة عليا للمقاومة المسلحة تتولى وضع استراتيجية متكاملة تشمل المقاومة بشقيها السياسي والمسلح على حد سواء.

[1] Patricia EWICK and Suzan SILBEY, Narrating Social Structure : Stories of Resistance to Legal Authority, American Journal of Sociology, vol. 108, n° 6, May 2003, p 111.

[2] Gay SEIDMAN, Guerrillas in Their Midst : Armed Struggle in the South Africa Anti-Aprartheid Movement, Mobilization Journal, vol. 6, n°2, 2001, pp 110-112.

[3] Bill ASHCROFT, Garthen GRIFFITHS and Helen TIFFIN, Post-Colonial Studies: The Key Concepts, London and New York: Routledge, 2007, p 19.

[4] عزمي بشارة، المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية وآفاق الخروج من المأزق، مركز البراق للبحوث، رام الله، 2003، ص 14.

نتيجة لذلك، يظهر مشهد المقاومة مشروخا، تتخلله تيارات تحكمها مرجعيات مختلفة حد التناقض، فعلى المستوى السياسي، تبسط حركة فتح نفوذها، بينما لا تخطئ العين أن حماس هي ذات اليد العليا على الصعيد المسلح. لقد كان من شأن هذا الوضع افتقاد المقاومة لوحدة المسار التحرري، ما أضعف قدرتها على مواجهة الضغوط السياسية الواردة من مستويات شتى، محلية وإقليمية ودولية. يجوز لنا، والحالة هذه، القول إن المقاومة تعيش وضعا من التشرذم لم تنج منه حركات تحرر أخرى، فصارت "جزر مقاومة".

في السياق نفسه، يسجل أن المطالب السياسية للقيادة الفلسطينية محل خلاف وفي تراجع متواصل منذ أوسلو، فبعد إخفاق قمة كامب ديفيد الثانية (2000)، طفقت الولايات المتحدة والكيان تشيعان سردية مفادها أن الطرف الفلسطيني راغب عن السلام ويتحمل مسؤولية نسف مساعيه[1]. وفي أعقاب الانتفاضة الثانية (2000)، شهد منسوب المطالب السياسية ارتفاعا، ثم ما لبث أن انحسر، وقد فسر بعض المحللين هذا الأمر بكونه لا يعدو أن يكون تكتيكا ظرفيا. إلى ذلك، فقدت المقاومة بوصلتها، إذ لم تكن تحتكم إلى رؤية استراتيجية في ظل إدراك الفلسطينيين – من تجربتهم في كامب ديفيد – أن الكيان لا تريد منحهم شيئا[2]. هكذا، جاءت الانتفاضة الثانية شعبية عنيفة، قبل أن تنحو منحى العسكرة نتيجة لتعنت الكيان في شن هجماتها على الفلسطينيين.

أعادت هذه المواجهات إلى أذهان القيادة السياسية في واشنطن وتل أبيب وضع ما بعد كامب ديفيد، فسارع رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية، جورج تينيت، إلى ممارسة ضغوط على القيادة الفلسطينية لتهدئة الوضع ووقف إطلاق النار واتخاذ ترتيبات أمنية ترجمتها وثيقة تينيت سنة 2001. لم تنطو الوثيقة على مضمون سياسي حقيقي بقدر ما كانت جملة التزامات أمنية لوضع حد للانتفاضة، وتعبيرا عن رغبة الولايات المتحدة في تغيير القيادة الفلسطينية كشرط لازم للدخول في مفاوضات سياسية. لقد أثارت المزاوجة بين النهجين السياسي والمسلح انتقادات على نطاق واسع، وفي هذا الصدد، يقول سامي أحمد إنه بات "من غير المعقول القبول لا دوليا ولا فلسطينيا بحالة من التواطؤ بين النهجين، أي استنكار عمليات المقاومة، واستخدامها في الوقت ذاته سياسيا، ففي هذه الحالة تخسر السياسة النهجين، نهج المقاومة والنهج الدبلوماسي"[3]. إلا أن المشهد الفلسطيني عرف إثر ذلك تحولات جذرية، ففي الضفة الغربية تم تجميد نهج المقاومة سياسيا وأمنيا، بينما لم يبرح نهج الدبلوماسية مكانه.

في أعقاب انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية سنة 2005، كقيادة بدت على طرفي نقيض مع سابقتها، نظمت انتخابات تشريعية سنة 2006، فحملت صناديق الاقتراع أحد أقطاب المقاومة الفلسطينية

[1] Helga BAUMGARTEN, The Myth of Camp David or the Distorting of Palestinian Narrative, A Series of Strategic Papers 7, Birzeit University Press, 2003.

[2] علي الجرباوي، لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني، سلسلة دراسات استراتيجية رقم 1، رام الله، 2001، ص ص 55-59.

[3] سامي أحمد، جدلية العلاقة بين المقاومة والعمل السياسي وبرنامج التحرر الوطني، مجلة ينابيع، جامعة القدس، 2010، ص. 4.

المسلحة (حماس) من فسطاط القتال إلى فسطاط الإدارة والسياسة، وترأست الحركة الحكومة الفلسطينية على قاعدة أنها "تحارب الواقع ولا تستثني أن تكون جزءا منه"[1]. وبعد أن عاصرت الحركة مرحلة تعثر المسار السياسي وانتعاش العمل المسلح، باتت تواجه مرحلة جديدة، حيث المفاوضات والمقاومة الشعبية السلمية. لقد ألفت حركة حماس نفسها في موقف لا تحسد عليه، إذ كانت مرغمة على غض الطرف عن ملاحقة المقاومين بحكم أنها طالما صدعت بشعار المقاومة المسلحة، وفي الوقت نفسه تعرضت لضغوط محلية وإقليمية ودولية كبيرة من أجل تقديم العمل السياسي على العمل المسلح.

لكن توالي الأحداث السياسية أفاد عسر تحقيق إجماع استراتيجي بين الفصائل الساعية بالعمل المسلح إلى الاستحواذ على حظ من المشروع الوطني التحرري، بحيث لا يتم تجاوزها في أي ترتيبات قيادية وحكومية لاحقة، وانتهى الأمر بسلسلة تفاهمات بين الفصائل الفلسطينية بشأن وقف إطلاق النار، لكنه مني بفشل ذريع[2] ، الأمر الذي حدا هذه الفصائل إلى التفكير بتوظيف قدراتها لخلق واقع سياسي داعم لها، فوقعت نتيجة لذلك في خطأ استراتيجي أشار إليه عيسى أبو زهرة بقوله إن "الغباء السياسي والاستراتيجي الذي أقنعهم بأن الوضع الإقليمي يساعدهم في خلق أمر واقع في فلسطين، وأن العالم سيتعامل معهم كأنهم القوة الوحيدة التي يمكن أن تفاوض وتبرم صفقة مع الكيان والولايات المتحدة"[3]. مع ذلك، زاد حجم الضغوط على حركة حماس، وارتفعت الأصوات التي تطالبها بإثبات حسن نيتها في التعايش في الشرق الأوسط بدلا من سلك درب العنف.

بالنظر إلى الجمود السياسي، شكلت الهبة الشعبية، منذ 2015، قبولا مستترا في أطر المقاومة الفلسطينية للحفاظ على وسائلها في مناهضة الاحتلال الصهيوني، وكان ذلك بمساعدة غير مباشرة من ظروف ذاتية وموضوعية مرت بها المقاومة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حجمت المقاومة وثبطت تطورها الطبيعي، فضلا عن السياسة المصرية إزاء القطاع. لقد اجتمعت كل هذه العناصر لتعضد إيمان فصائل المقاومة بالهبة الشعبية، فاحتضنتها سياسيا وإعلاميا، وإن كان ثمة صراع خفي بين المقاومة الفلسطينية وبين السلطة الفلسطينية حول التحكم في إيقاعها وأدائها الميداني.

من النافل القول إن التطور السياسي للقضية الفلسطينية، لا سيما لفصائل المقاومة، نسج وشيجة إقليمية مفيدة للمسارين السياسي والمسلح على الصعيد الداخلي. في هذا النطاق، لا يتصور تناول البعد الوطني والإقليمي دون ذكر دول من قبيل إيران وتركيا. ولعل المدخل إلى ذلك يكمن في جملة افتراضات مؤداها أن التبعية الإقليمية تفعل فعلها بدرجات متفاوتة، إيجابا تارة وسلبا تارة أخرى، على عملية تحديد سياسة

[1] أبراهام سيلع وشاؤول مشعال، عصر حماس: تحارب الواقع ولا تستثني أن تكون جزءا منه، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2009، ص 32.

[2] يانيف بيرمان، وقف إطلاق النار الفلسطيني – الإسرائيلي: حقائق وخيالات، صحيفة القدس، بتاريخ 10 ديسمبر 2006.

[3] عيسى أبو زهرة، الانقلاب ... العوامل والأسباب، صحيفة القدس، بتاريخ 27 يونيو 2007.

واستراتيجية موحدة على صعيد الأطر المسلحة. إن تأثير القوى الإقليمية، فكريا وأيديولوجيا وعمليا، في ممارسات حركات المقاومة ينسحب بالمحصلة على تشكيل المشهد السياسي. من ثم وجبت الإشارة إلى أن رابطة هذه القوى بالسياسات الإقليمية والدولية ستبقى على قدر غير يسير من الأهمية. في هذا الصدد، تقول فاطمة الصمادي عن السياسة الإيرانية إن طهران "لا تنكر سعيها الطموح للحصول على إقرار عالمي وإقليمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعبا رئيسيا لا يمكن *تجاوزه، ويتخذ أشكالا عدة أكثرها وضوحا تقديم الدعم لحركات المقاومة"[1]. علاوة على ذلك فإن تركيا تتسم بازدواجية علاقاتها مع المقاومة من جهة، والكيان من جهة ثانية، وتعد ذلك مدخلا لدور سياسي إقليمي يلجأ إليه في تسويات الأمور العالقة. وتظل السياسات العربية وتفاعلها مع القضية الفلسطينية أكبر حافز لولوج لاعبين إقليميين جدد، ذلك أن احتشام الدبلوماسية العربية سيشجع إيران على تصدير ثقافتها السياسية في التحرر الإقليمي[2]. ولعل أبلغ تعبير عن المسألة الوطنية في علاقتها بالمستوى الإقليمي ما جاء في كلمة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إذ قال إن "مبدأ القرار الوطني المستقل يقوم على عدم التبعية والارتهان لأي دولة أو طرف، لكن ذلك لا يعني ولا يمكن أن نقبله في إطار حصر القضية الفلسطينية في الشعب الفلسطيني وشطب وإضعاف الدور العربي والإسلامي".[3]

خاتمة:

تؤكد عملية "طوفان الأقصى" أن الصراع الفلسطيني–الصهيوني ما زال بعيدا عن التسوية النهائية، وأن جذوره العميقة، المتمثلة في الاحتلال وسياسات الإقصاء، قادرة على تفجير لحظات مفصلية تعيد رسم المشهد السياسي والأمني إقليميا ودوليا. لقد أبرزت العملية قدرة الفعل المقاوم على اختراق أكثر المنظومات الأمنية تحصينا، وأعادت إلى الواجهة النقاش حول مشروعية المقاومة في القانون الدولي وموقعها في استراتيجيات التحرر الوطني. كما أظهرت أن موازين القوى ليست ثابتة، وأن التحولات الكبرى قد تنبثق من أحداث تبدو في ظاهرها محدودة لكنها تحمل في باطنها طاقة تغيير عميقة. وفي ضوء ذلك، فإن قراءة "طوفان الأقصى" لا تكتمل عند حدود الميدان، بل تمتد إلى تحليل بنيتها السببية، وفهم تداعياتها الممتدة، واستشراف ما قد تفضي إليه من سيناريوهات، في ظل استمرار غياب أفق سياسي عادل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في الحرية وتقرير المصير.

إن هذه العملية، بما أثارته من جدل قانوني وسياسي، ستظل محطة مرجعية في دراسة ديناميات الصراع

---

[1] فاطمة الصمادي، إيران والمقاومة الفلسطينية: معادلة الأيديولوجيا والمصالح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص. 1.

[2] أمل سعد غريب، التزام إيران بالقضية الفلسطينية: الأيديولوجيا والأمن القومي وأمن الهوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص. 8.

[3] خالد مشعل، الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطورات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:https://2u.pw/tJsU0 ، بتاريخ 28 نوفمبر 2012، (آخر اطلاع 12 غشت 2025).

وأدواته، كما ستبقى شاهدا على أن إرادة الشعوب في التحرر قادرة على فرض حضورها رغم كل موازين الردع والهيمنة.

المراجع والمصادر:

باللغة العربية:

- **المؤلفات العربية:**

- أبراهام سيلع، وشاؤول مشعال، عصر حماس: تحارب الواقع ولا تستثني أن تكون جزءا منه، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2009.
- عزمي بشارة، المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية وآفاق الخروج من المأزق، رام الله: مركز البراق للبحوث، 2003.
- علي الجرباوي، لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني، سلسلة دراسات استراتيجية رقم 1، رام الله، 2001.

- المقالات العربية:

- أليف الصباغ، "مفهوم الحدود وطموحات التوسع الصهيوني"، منشور على الرابط: https://2u.pw/awOXZ، 22فبراير 2022، (آخر اطلاع 12 غشت 2025).
- أمل سعد غريب، "التزام إيران بالقضية الفلسطينية: الأيديولوجيا والأمن القومي وأمن الهوية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- فاطمة الصمادي، "إيران والمقاومة الفلسطينية: معادلة الأيديولوجيا والمصالح"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- غلاف غزة، سلة غذاء إسرائيل تبحث عن سكان، وكالة الأناضولhttps://2u.pw/jCCy9.
- أليف الصباغ، مفهوم الحدود وطموحات التوسع الصهيونيhttps://2u.pw/awOXZ.
- محمود عبد الهادي، نظرات وعبرات/ المطبعون الجدد: اختلافات جوهرية https://2u.pw/zrkNa.
- محمد وتد، استطلاع رأي: الإسرائيليون لا يثقون بحكومة نتنياهو https://2u.pw/ls1Ti.
- فيشالا سري باثما، "البنك الدولي يحذر من احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى 150 دولارا للبرميل. https://2u.pw/oJZDFN5
- خالد مشعل، الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطوراتhttps://2u.pw/tJsU0.

■ **التقارير:**

- المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين "تضامن"، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر 2023، القدس، 13 دجنبر 2023.
- التوجهات السياسية للأحزاب الإسرائيلية في القضايا الأمنية، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب، 2022.

■ **الاتفاقيات والقرارات الدولية:**

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 ديسمبر 1966.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 21 ديسمبر 1965.
- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام 1949.
- البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.
- ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51.
- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (1960/1514؛ 1970/2625؛ 1973/3070؛ 1986/41/35؛ 2003/10/14؛ 1973/30/70؛ 1990/45/130...).
- العواقب القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى محكمة العدل الدولية، 2005.
- العواقب القانونية لفصل أرخبيل تشاغوس عن موريشيوس، فتوى محكمة العدل الدولية، 2019.

■ **مصادر إلكترونية :**

- غوتيريش: هجمات حماس لم تحدث من فراغ ولا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي في غزة.https://2u.pw/ysHtWt8
- وثيقة: هذه روايتنا .. لماذا طوفان الأقصى؟.https://2u.pw/cCNxhVIN
- العاروري للجزيرة: لهذه الأسباب أطلقنا طوفان الأقصى وخطتنا الدفاعية أقوى من الهجومية. https://2u.pw/onXekpE
- نص كلمة السيد نصر الله خلال الاحتفال التكريمي للشهداء الذين ارتقوا على طريق القدس. https://2u.pw/xTESU.
- استطلاع: تزايد شعبية غانتس وتراجع الصهيونية الدينية.https://2u.pw/oDAgg

المراجع الأجنبية:

- **Books:**

– Aron, Raymond. Peace and War: A Theory of International Relations (P. O'Brian, Trans.), Doubleday, 1962 (Original work published 1962).

– Ashcroft, Bill; Griffiths, Garthen; Tiffin, Helen. Post-Colonial Studies: The Key Concepts, London & New York: Routledge, 2007.

– Carr, Edward Hallett. The Twenty Years's Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations, McMillan, 1946.

– Chomsky, Noam. Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, Metropolitan Books, 2006.

– Friedman, George. Leadership and Command: How Military Leaders Shape History, Doubleday, 2019.

– Gaddis, John Lewis. The Landscape of History: How Historians Map the Past, Oxford University Press, 1992.

– Locke, John. Two Treaties of Government, Cambridge University Press, 1988 (Original work published 1689).

– Mill, John Stewart. On Liberty (E. Alexander, Ed.), Penguin Classics (Original work published 1859).

– Morgenthau, Hans. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 6e éd., New York, McGraw-Hill, 1985.

– Said, Edward. Orientalism, New York, Pantheon Books, 1978.

– Said, Edward. The Politics of Exile, Columbia University Press, 2000.

– Seidman, Gay. Guerrillas in Their Midst: Armed Struggle in the South Africa Anti-Apartheid Movement, Mobilization Journal, vol. 6, n°2, 2001.

– Spinoza, Baruch de. Ethics (E. Curley, Trans.), Penguin Classics, 1996 (Original work

published 1677).

- Tilley, Virginia. Beyond Occupation: Apartheid, Colonialism and International Law in the Occupied Palestinian Territories, Pluto Press, 2012.
- Waltz, Kenneth Neal. Theory of International Politics, Reading, Massachusetts: Addison Wesley, 1979.
- Wilber, Stephen. Chaos and Order: Understanding Complex Systems, Cambridge University Press, 1997.

■ **Articles:**

- Baumgarten, Helga. The Myth of Camp David or the Distorting of Palestinian Narrative, A Series of Strategic Papers 7, Birzeit University Press, 2003.
- Ewick, Patricia; Silbey, Suzan. Narrating Social Structure: Stories of Resistance to Legal Authority, American Journal of Sociology, vol. 108, n° 6, May 2003.
- Imseis, Ardi. Negotiating the Illegal: On the United Nations and the Illegal Occupation of Palestine, 1967–2020.
- Kresina, Iryna; Kresin, Oleksiy. The People as a Subject of International Law, Notes and Comments, 3 Jus Gentium: Journal of International Legal History, 2018.
- Witkowski, Nicolas. La Chasse à l'Effet Papillon, Alliage, n°22, 1995.

■ **Reports:**

- United Nations Development Programme. Beyond Survival: Three Years after the 2014 Gaza Hostilities, 2017.

الفلسفة السياسية بين التطور المعرفي والنظريات التقليدية: قراءة في التحولات الفكرية من الفلسفة الأرسطية إلى الفكر المعاصر

Political Philosophy: Between Epistemological Development and Traditional Theories
A Reading of the Intellectual Transformations from Aristotelian Philosophy to Contemporary Thought

الباحث: محمد الشاوي (كلية الآداب والعلوم الانسانية- جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب)

Mohamed Chaoui (Faculty of Arts and Humanities - Mohammed V University, Rabat, Morocco)

Abstract:

This study examines the evolution of political thought, focusing on the shift from the 1970s, when discussing politics was seen as regressive, to today, where political philosophy is a central focus. It reviews the intellectual history of philosophical thought, with a particular emphasis on Arab thought, and explores contemporary Arab philosophical propositions. The study analyzes the philosophy of politics, discussing the relationship between theory and practice. It highlights that politics can only emerge as philosophy when certain theoretical conditions are met. Additionally, the study investigates Aristotle's conception of politics, viewing it as part of practical wisdom and closely linked to ethics. For Aristotle, politics is a natural social goal that aims to achieve virtue and goodness. The state, he argues, arises naturally from human relations, and its purpose is to realize justice, the core of virtue within the political community.

مستخلص:

يعكس الفعل السياسي استعادة للأسئلة الإنسانية والطبيعية المرتبطة بها إذا قارنا الوضع الراهن مع السبعينيات من القرن الماضي، حيث نلاحظ تغيرًا في طبيعة الرؤية ومعايير التقييم في الفكر السياسي، بعد أن كان طرح المسائل السياسية في تلك الفترة يعتبر رجعيًا، بينما اليوم لا يوجد أي تردد في توجيه البحث الفلسفي نحو السياسة. هذا التحول يشير إلى تطور في آلية التقييم والاختيار ضمن الانشغالات الفلسفية الحديثة.

تسعى هذه الدراسة إلى مراجعة حصيلة التفكير الفلسفي عامة والعربي بصفة خاصة في المسألة السياسية، وذلك من خلال استدعاء طروحات العقل الفلسفي العربي المعاصر، لذلك تناولت الدراسة فلسفة السياسة بشكل وصفي ونقدي، مع التركيز على استعراض الأسئلة المركزية في تاريخ هذا المجال، فضلا على أنها ناقشت مفهوم السياسة بين التنظير والممارسة، مشيرة إلى أن السياسة لا تظهر كفلسفة إلا إذا توفرت الشروط النظرية، كما تم تناول التصور السياسي الأرسطي، الذي يعتبر السياسة جزءا من الحكمة العملية ويؤكد على ارتباطها بالأخلاق. لدى أرسطو، السياسة هي غاية اجتماعية طبيعية تهدف لتحقيق الفضيلة والخير، إذ يعتبر أن الدولة تنشأ بشكل طبيعي من خلال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. في هذا السياق، لذلك تداخلت السياسة مع الأخلاق والفضيلة حيث إن غايتهما هي تحقيق العدالة التي تمثل جوهر الفضيلة على مستوى المجتمع السياسي.

مقدمة:

تعد الفلسفة السياسية اليوم، حقلا معرفيا جاذبا لاهتمام الباحثين، مما يعكس استعادة للسؤال الطبيعي والإنساني يرتبط به من إشكالات وقضايا لإخضاعها لبحث ينتهج المنظور الفلسفي غير أنه إذا قارنا اللحظة الراهنة بمرحلة السبعينيات من القرن الماضي مثلا، سنلاحظ تغييرا في طبيعة الرؤية ومعايير التقييم، إذ في تلك المرحلة كان مجرد طرح السؤال المرتبط بالسياسة أو المسألة المادية لبحث يروم الكشف عن دورها في التكوين النفسي والثقافي أمرا رجعيا، لا يتناغم مع سياق التقدم الفكري والعلمي، بينما لا نجد في الحقل الثقافي اليوم أي استثقال لتوجيه البحث الفلسفي في المسألة السياسية الأمر الذي يؤشر على تحول في آلية المفاضلة والتقييم لانشغالات الوعي الفلسفي، كما أن نظريات التجاوز والقطع مع النزوع السياسي لم يعد لها تقدير كبير، بل أخذ التفلسف في لحظتنا الراهنة يستشعر أهمية البعد السياسي في تشكيل النفس والوعي ونسيج الاجتماع، بيد أن العودة إلى فلسفة السياسة اليوم لا تعني استعادة تقليدية لنمط التفكير السياسي التقليدي، إنما هي سبر لمسارات تفكير ذات جدة وفرادة، ولا يمكن لهذا السبر أن يتبين ويثمر دون مراجعة معرفية لحصيلة التفكير الفلسفي في المسألة السياسية.

وفي سياق الإسهام في تحقيق ذاك المطلب، أي مطلب المراجعة الفكرية لحصيلة التفكير الفلسفي/ العربي في المسألة السياسية، جاءت هذه الدراسة التي تم من خلالها استدعاء طروحات العقل الفلسفي العربي

المعاصر للتفكير في الموضوع واستقصاء مسار التفكير في فلسفة السياسة مقاربة وصفية ونقدية لمشروع من المشاريع التأسيسية، أو استحضار لسؤال / أسئلة إشكالية مركزية في تاريخ المبحث واستقراء الأطروحات الدارسة والمقاربة التي يمكن أن تحقق قصدية المسح التاريخي لسؤال فلسفة السياسة.

I- مفهوم السياسة بين التنظير والممارسة:

تندرج السياسة في المجال العملي، مجال الحياة والممارسة البشريين، والممارسة العملية تكون ممارسة واعية إذا تأسست على ما هو نظري، فقبل الخروج إلى الفعل، وجب وضع أسسه وقوانينه عقليا، وبهذا يكون الفعل محكوما بقواعد عقلية نظرية محضة، بمعنى أن مجال العمل مرآة تعكس نجال النظر، ولعل هذا ما نستشفه من حركية تاريخ الفكر النظري والعملي معا، فيؤدي تغير الأول إلى تغير الثاني. من هذا المنطلق سنحاول معالجة إشكالية النسق في الفكر السياسي، لأن التفكير النسقي يسمح بفهم عميق ورصين للقضايا والإشكالات، وقد اخترنا النموذج الأرسطي الذي يحكمه تصور كوسمولوجي مغلق ومتناه، والنموذج الحديث، مع الاقتصار على نماذج معينة، ثم نموذج من الفلسفة المعاصرة.

ولتتبع الحركية الداخلية للفكر السياسي، سننطلق من الفرضيات التالية:

1- لا يمكن ظهور مفهوم سياسي فلسفي إلا إذا توفرت الشروط النظرية.

2- لا يمكن معالجة الإشكالات الفلسفية عامة والسياسية خاصة خارج سياقها النظري.

أ- التصور السياسي الأرسطي: السياسة من أمور الطبيعة

البراديغم الأرسطي "براديغم تراتبي" وهذا ناتج عن النظرة التراتبية للعالم السائدة في الفكر اليوناني، حيث قوانين السماء، تختلف عن قوانين الأرض، الكمال والخير في السماء، والنقصان والرذيلة في الأرض، كما أن النسق الأرسطي، "نسق التصنيفات" حيث قسم العلوم إلى: علوم نظرية وغايتها المعرفة من أجل المعرفة، فهي تسعى إلى الفضيلة من أجل الفضيلة، وعلوم عملية والتي تطلب من أجل المنفعة التي تستمد منها، وتهتم بالإنسان في قدرته على الفعل والممارسة. إن الغرض من العلوم العملية هو تحسين الفعل والسلوك، وهذا ما يسميه أرسطو "بالحكمة العملية La sagesse pratique"[1] وفي هذا تندرج "السياسة" و "الأخلاق" عند أرسطو.

تتداخل "الأخلاق" و "السياسة" وتتكامل فيما بينها ومن ثمة فإن أي حديث عن السياسة عند أرسطو سيكون ناقصا إذا لم يكن هناك انتباه إلى كتاب "الأخلاق إلى نيقوماخوس" وعلاقته بكتاب "السياسية". لتأكيد هذا القول يكفي أن ننظر فقط إلى ما يفتتح به أرسطو الكتابين السابقين بحيث يقول في بداية كتاب "الأخلاق": "إن كل صناعة وكل مذهب (نظري) وكذلك كل فعل واختيار فقد يعلم أنه إنما نتشوق به خيرا ما"[2]، إذ أنه

[1]- أرسطو طاليس، الأخلاق، ترجمة: إسحاق بن حنين، حققه وشرحه وقدم له عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1979، المقالة السادسة، ص.207.

[2]- المرجع السابق، ص. 53.

يفتتح كتاب "السياسية" بالقول التالي: "كل دولة هي بالطبيعة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما، مادام الناس أيا كانوا لا يعلمون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير، فبين إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن تكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الآخر كلها. وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي"[1].

كل الأفعال، إذن، وكل العلوم وكل الاجتماعات، تهدف في نهاية الأمر إلى غاية محددة، تطلب لذاتها، هي الخير الأسمى. ومن هنا أتى اهتمام أرسطو بالصناعة التي تضم الخير الأسمى، هذه الصناعة هي "السياسة"، أو كما يسميها "صناعة تدبير المدن" لأن هذه الأخيرة هي التي "تحدد أي العلوم ينبغي أن تكون في المدن وأي الصناعات والعلوم ينبغي كل طبقة من أهل المدينة تعلمها وإلى أي غاية ينبغي أن يبلغ المتعلم بها، ولأنها تشمل العلوم العلمية وتضع تبيين ما ينبغي أن يعمل وما ينبغي أن يتجنب، صارت غايتها تحتوي على غايات سائر الصناعات الأخرى، فيجب لذلك أن تكون غايتها هي الخير الذي يخص الإنسان"[2].

يسلم أرسطو بأن الاهتمام بالخير يتضمن نظرا في السياسة يقول "إلى هذه الأشياء يقصد بها هذا الطريق الذي نحن عليه، وهو طريق تدبير المدن"[3]، بحيث نلخص من هذا، إلى أن الفضيلة والخير للفرد والمجتمع السياسي (الدولة - المدينة) هو موضوع السياسة، حيث يرى أرسطو أن الدولة اجتماع وكل اجتماع لا يكون إلا بدافع خير ما، كما أن الاجتماع "طبيعي". لذا فإن الدولة شيء طبيعي لأنها نتيجة علاقات طبيعية بين الأفراد سواء بين الجنسين أم بين السيد والعبد، ومن هذين الارتباطين الطبيعيين تتكون الأسرة، وباجتماع عدد من الأسر تتكون القرية وأن اجتماع هذه القرى يؤلف دولة المدينة. يقول "هذان الاجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة (...) على هذا إذن فالاجتماع الطبيعي في كل الأزمان إنما هو العائلة (...) إن الاجتماع الأول لعدة عائلات (...) إنما هو القرية (...) إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عنها إنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها"[4].

يتضح بناء على هذا التفسير أن "الدولة تنشأ بالطبيعة، لأن طبيعة الشيء غايته"[5]. ورغم أن الفرد له أسبقية تاريخية فإن الدولة لها أسبقية منطقية، لأن الفرد جزء والدولة كل، وعند أرسطو "لا علم إلا بما هو كلي" حيث يقول: "إن الدولة هي من عمل الطبع، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي، وأن هذا الذي يبقى متوحشا بكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان أسمى من النوع الإنساني"[6] لذلك فإن "الدولة

---

[1]- أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص. 90.

[2]- أرسطو طاليس، الأخلاق، مصدر سابق، ص. 55.

[3]- المرجع السابق، ص.55.

[4]- السياسة، مرجع سابق، ص.93- 94.

[5]- المرجع نفسه، ص 95.

[6]- المصدر نفسه، ص.95.

بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء"[1]، كما أن الفرد لا يكفي نفسه حاجاته، ولهذا فإن "ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك. وإن هذا الذي يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع البتة أن يكون عضوا في الدولة إن هو بهيمة أو إله"[2].

إن الطبع إذن يدفع الأفراد إلى الاجتماع السياسي حيث أن الفرد يرغب رغبة لا تقهر في عيشة الاجتماع لتحصيل سعادة العيش وتحقيق الكمال والفضيلة والعدل الذي هو قاعدة الاجتماع السياسي[3]، لذلك يبني أرسطو الدولة على تصور "عضوي" إذ أن الدولة تشبه الجسم الحي الذي يقوم كل جزء بوظيفة معينة لا قيمة لها خارج كيان الجسم، وتتفاوت الوظائف بحس قيمة العضو بالنسبة للكل، وبحسب أهمية الوظيفة التي يقوم بها، لهذا تتحدد مكانة ووظيفة كل فرد في المجتمع حسب ما وضعته الطبيعة فيه، يقول "إنما الطبيعة وهي ترمي للبقاء هي التي قد خلقت بعض الكائنات للإمرة وبعضها للطاعة، إنما هي التي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفها سيدا، كما أن الطبيعة هي أيضا التي أرادت أن الكائن الكف، بخصائصه الجسمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا"[4]، حيث كل واحد يؤدي مهمته الخاصة به والوظيفة المؤهل إليها بالطبيعة دون تدخل في وظيفة الآخر.

وما دامت الدولة تنحل إلى أفراد والأفراد يحنون بالطبيعة إلى الاجتماع لتحقيق الفضيلة، وغاية الدولة هي تحقيق الفضيلة، فإن أرسطو تناول في كتاب "الأخلاق" الفضائل على مستوى الفرد وعلى مستوى الدولة - المدينة، فإذا كانت فضيلة "كبر النفس"[5]تمثل ذروة الفضيلة الأخلاقية على مستوى الفرد، فإن "العدالة" تشكل ذروة الفضيلة الأخلاقية على مستوى "المدينة - الدولة" لأن العدالة تولد "السعادة" وتحفظها للمجتمع السياسي، والسعادة هي غاية الفرد في نهاية الأمر.

نخلص إلى أن السياسة عند أرسطو هي نتيجة تطور طبيعي لتنظيمات اجتماعية أولية، وأنها نتيجة علاقة العمل بين السيد والعبد، وبما أن الدولة تشمل هذه التنظيمات، فهي بمثابة كلّ غائي للطبيعة، ونظام الدولة امتداد لنظام الطبيعة وتكميل له، وبالتالي فإن قوانين المجتمع هي امتداد لقوانين الطبيعة، ومن جهة ثانية، يتداخل السياسي والأخلاقي مادام يطلبان نفس الغاية، هي تحقيق الفضيلة باعتبارها نظاما يتمظهر فيها (العقل) اللوغوس كوحدة للنظام بين الإنسان والكون (الكوسموس).

[1]- المصدر نفسه، ص 96.

[2]- المصدر نفسه، ص 96.

[3]- المصدر نفسه، ص 96.

[4]- المرجع نفسه، ص.94.

[5]- الأخلاق، مرجع سابق، ص. 153.

إن التصور السياسي الأرسطي، تحكمه مراتب الشرف، فهو تصور تراتبي تباعا لتراتبية كوسمولوجية، وهذا يتضح بشكل جلي في مفهوم "المواطن" الذي يطلق على فئة خاصة من أفراد الدولة - المدينة يقول "هذا الوصف (أي المواطن) يضاف فقط إلى الرجل السياسي الذي هو سيد أو الذي يمكن أن يكون سيدا إما شخصيا وإما مع غيره قادرا على الاشتغال بالمصالح العامة"[1].

ب- الفلسفة السياسية الحديثة: السياسة فاعلية بشرية

بعد انهيار المرجعيات العلمية والفكرية الأرسطية عقب الثورة الكوبرنيكية وتوحيد قوانين السماء والأرض، اندلعت أزمة تخص مفهوم الإنسان باعتباره ذاتا، مما جعل مفهوم الذات يطفو على السطح؛ بحيث أصبحت (الذات) تستمد اليقين من نفسها لا من العالم المادي الخارجي، ذاتا تكفي نفسها بنفسها في استقلال عن الطبيعة، وهو ما قام به ديكارت حين فصل بين الذات وجوهرها "الفكر" والمادة وجوهرها "الامتداد"، ليتم تعطيل المادة لأنها لا تفكر والفكر خاصية الذات الإنسانية، بهذا المعنى أصبحت الطبيعة امتدادا عاطلا لا قدرة له على الفعل، وبهذا أفرغ ديكارت المادة من كل أشكال الحياة والفكر، ليتم الفصل بين الطبيعة والإنسان، وانتشل هذا الأخير من نظام الطبيعة ليكون ملكا وسيدا عليها وليس مجرد منفعل أمامها.

لقد تمت ترجمة هذا الوضع على المستوى السياسي، بظهور نظريات العقد الاجتماعي لتغدو السياسة شأن الإنسان ومجال الفاعلية البشرية وأمر الفرد باعتباره ذاتا واعية حرة لا تخضع للضرورة الطبيعية ومسؤولة على أفعالها، مما استوجب مع الحداثة السياسية الفصل بين نظام الطبيعة ونظام السياسة، ليتم التفكير والبحث عن منطق خاص للسياسي، وفق خصوصية واستقلال المجال، بمفاهيم مخالفة لمفاهيم الطبيعة ومقولات الفضيلة والأخلاق، بعد أن كانت السياسية تجد أصلها خارج ما هو إنساني، حيث تعد من الأمور الطبيعية وقوانينها مجرد امتداد لقوانين الطبيعة (كما في تفسيرات أرسطو).

هنا ظهرت إشكالية جديدة، تطرح مسألة المشروعية القانونية والسياسية، يمكن صياغة أسئلتها على النحو التالي:

1- كيف يمكن تأسيس قولة الدولة باعتبارها شيئا عموميا وقوة مدنية؟ بمعنى آخر كيف يمكن الفصل بين السلطة العمومية (الدولة) والتسلط الشخصي الاستبداد السياسي).

2- ما أساس السياسة؟ هل هي قوة الحق أم حق القوة، هل هي الحق الطبيعي أم الحق المدني؟

II- في الفصل بين الأخلاق والسياسة:

سننطلق في الحديث عن السياسة لدى ميكيافلي من كتاب "الأمير"، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا عنون كتابه "بالأمير"؟ لأن "لما كان قصدي (يقول ميكيافلي) أن أكتب شيئا يستفيد منه من يفهمون، فإني أرى أنه من الأفضل أن أمضي إلى حقائق الموضوع بدلا من تناول خيالاته، لا سيما وأن الكثيرين قد تخيلوا

[1]- السياسة، مرجع سابق، ص.194.

جمهوريات وإمارات لم يكن لها وجود في عالم الحقيقة. وأن الطريقة التي نحيا فيها تختلف كثيرا عن الطريقة التي يجب أن نعيش فيها، وأن الذي يتنكر لما يقع سعيا منه وراء ما يجيب أن يقع، إنما يتعلم ما يؤدي إلى دماره بدلا مما يؤدي إلى الحفاظ عليه"[1]. فهل كان كتاب "الأمير" إيذانا بخروج السياسة من نظام الطبيعة والإلهي لتخصيصها بالفاعلية البشرية وتناولها بعيدا عن الفضيلة والاخلاق؟

يتضح من القول أعلاه أن السلطة السياسية تقوم على التدخل في الواقع للتحكم فيه، فالسياسة مسألة واقع وقوة تسعى إلى تحقيق المنفعة، وليست وسيلة لتحقيق السعادة أو الفضيلة، وإنما هي خطاب حول الواقع وحول ما هو موجود لا حول ما ينبغي أن يوجد[2]. ولما كانت السياسة مسألة واقع وقوة، وجب أن تكون السياسة معرفة بهذا الواقع والتحكم فيها بالقوة. يجب إخضاعه بالقوة، لذا يجب أن تكون الدولة قوة والسياسة علما بآليات هذه القوة التي تجعل منها سلطة لا تقهر[3] غير أنه بما أن الدولة قوة، فهي تدافع عن نفسها بكل الوسائل لتؤمن سيادتها واستمرارها. لذلك كانت الدولة الميكافيلية دولة الدهاء السياسي والمكر لتحقيق السيطرة. لكن كيف السبيل إلى تحقيق القوة؟

هنا طابق ميكيافيلي بين الدولة والأمير، لقد اعتقد أن قوة الدولة يجب أن تتمثل في شخصية الأمير (وهذا عنوان الكتاب)، فقوة الدولة مرتبطة بقوة شخص الأمير، لأن فكرة الدولة والقوانين لا تكفي لتحقيق قوتها، فلابد من شخص الأمير الذي يرغم الشعب على الخضوع لها[4]، وبالقوة يتم إرغام الناس على احترام الشرائع والقوانين، وهكذا أسس ميكيافيلي السلطة السياسية على سلطة الأمير، لذلك يتمحور الخطاب السياسي داخل كتاب "الأمير" حول سلطته يقول "إن الأمير العاقل سيبحث عن السبل التي يشعر بها المواطنون في كل حين وفي جميع الأوضاع الممكنة بحاجتهم إلى حكومته فيدينون له دائما بالإخلاص والولاء"[5]، وكأن ميكيافيلي يشير إلى أن حسن تدبير المجال السياسي يرتبط بحسن تدبير الأمير والتحكم في العلاقة التي تربطه بالشعب فعبر التحكم يحقق سلطته السياسية،

وهذا التحكم لا يجب أن يكون مؤسساتيا واجتماعيا فقط، بل يجب أن يكون كذلك سيكولوجيا هنا دخل عنصر جديد إلى مجال السياسة هو الطبيعة البشرية الذي أصبح في الخطاب السياسي الحديث منطلق وخلفية التفكير في السياسة. لعل دخول هذا المستجد هو ما جعل السياسة بعيدة عن كل المقولات الأخلاقية والفضيلة، فداخل المجال السياسي إذ لا موقع للأخلاق لأن ماكيافيلي يعتبر أن الطبيعة البشرية فاسدة وماكرة يقول "لا ريب في أن الإنسان الذي يريد امتهان الطيبة والخير في كل شيء يصاب بالحزن والأسى عندما يرى

---

[1]- ماكيافل، الأمير، تعريب: خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 24، 2002، ص.135-136.

[2]- نلاحظ قطيعة مع التصور الأرسطي، والتصور اللاهوتي الوسطوي ونقلة نوعية في الفكري السياسي.

[3]- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة: كانط في مواجهة الحداثة، بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية، إفريقيا الشرق، 2010، ص. 253.

[4]- عبد الحق منصف، مرجع سابق، ص.255.

[5]- ماكيافيل، الأمير، مصدر سابق، ص. 108.

نفسه محاطا بهذا العدد الكبير من الناس الذين لا خير فيهم. ولذا من الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها وفقا لضرورات الحالات التي يواجهها"[1].

السلطة السياسية أو بالأحرى سلطة الأمير لا تبنى على الأخلاق والفضيلة، وإنما على فساد الطبيعة البشرية وتناقضاتها الداخلية، تناقضات الحب والكراهية، الخوف والمكر[2]... لأن "الناس ناكرون للجميل، متقلبون مراؤون وميالون إلى تجنب الأخطار وشديدو الطمع وهم إلى جانبك طالما أنك تفيدهم، فيبذلون لك دماءهم وحياتهم وأطفالهم وكل ما يملكون كما سبق لي أن قلت، طالما أن الحاجة بعيدة نائية، ولكنها عندما تدنو يثورون ومصير الأمير، الذي يركن إلى وعودهم دون اتخاذ أية استعدادات أخرى إلى الدمار والخراب"[3].

لهذا لكي تقوم سلطة الأمير، يجب أن تتأسس على القوة والترهيب، وتستمد مشروعيتها من القوة يقول ماكيافيلي ناصحا "الأمير" من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبوك، ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين، فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبونك، هذا إذا توجب عليك الاختيار بينهما"[4]، لأن الخوف يقوم على العقاب والعقاب لا يكون إلا بالقوة. لذا يجب على شخص الأمير أن يجمع بين المكر / الدهاء والقوة، وأن يؤسس المشروعية على غياب المشروعية، والحرية على الطغيان، لأن الناس لا يترددون "في الإساءة إلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوبا، بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه، إذ أن الحب يرتبط بسلسلة من الالتزامات التي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس، عندما يخدم تحطيمها مصالحهم، بينما يرتكز الخوف على الخشية من العقاب وهي خشية قلما تمنى بالفشل"[5].

ومنه يجب في السياسة، حسب ماكيافيلي، أن يخضع منطق الطبيعة البشرية لمنطق الدهاء السياسي لأن "الأمراء الذين قاموا بجلائل الأعمال، لم يكونوا كثيري الاهتمام بعهودهم والوفاء بها، وتمكنوا بالمكر والدهاء، من الضحك على عقول الناس وإرباكها، وتغلبوا أخيرا على أقرانهم من الذين جعلوا الإخلاص والوفاء رائدهم"[6]، فإذا كان منطق الطبيعة البشرية يستلزم الحب وفق أهواء وإرادة الناس، فإن منطق الدهاء السياسي يستلزم الخوف وفق أهواء وإرادة الأمير يقول ميكيافيلي "إن الناس يحبون تبعا لأهوائهم وإرادتهم الخاصة، ولكنهم يخافون وفقا لأهوائهم وإرادتهم، والأمير العاقل هو الذي يعتمد على ما يقع تحت سلطانه لا تحت سلطان الآخرين"[7].

[1]- ماكيافيل، الأمير، مرجع سابق، ص.136.

[2]- عبد الحق منصف، مرجع سابق، ص. 256.

[3]- ماكيافيل، الأمير، مرجع سابق، ص. 144.

[4]- المرجع نفسه، ص 143- 144.

[5]- المرجع نفسه، ص.144.

[6]- المرجع نفسه، ص.147.

[7]- المرجع نفسه، ص.146.

بناء على ذلك تتحدد السياسة لدى ميكيافيلي كتأسيس للدولة يكون "الأمير" هو المؤسس، يستعمل كل الوسائل من قوة ومكر ودهاء لقيام دولته، سلطته قائمة على الاستيلاء ومشروعيته قائمة على قوته، مشروعية الدولة تقوم على قوة الأمير. لا تقصد السياسة تحقيق أية غاية خارجها إنا هي ذاتها غاية ذاتها، وهذا يعني أنه إذا وجد خير ما ينبغي البحث عنه، فلن يكون سوى الدولة[1]. هكذا أسس ميكيافيلي لحظة قاطعة مع الفكر السياسي التقليدي، حيث اعتبر أن السلطة السياسية قوة يجب امتلاكها بالضرورة. لم يعد الإنسان "كائنا سياسيا بالطبع" وأصبحت السياسة بناء والدولة قوة وإكراها بيد أنه ينبغي الفصل بين السياسي من الأخلاقي لأن للسياسة منطق خاص هو منطق المكر والدهاء والقوة، وللأخلاق منطق آخر، منطق الخير والطيبة والفضيلة، غير أن إرنست كاسيرر في كتابه " أسطورة الدولة"[2] انطلق من التمييز بين التفكير بالأسطورة والتفكير بالمنطق، من خلال تطور التفكير بالمنطق في مسألة الدولة، وتحرر الإنسان التدريجي من قبضة الأسطورة بحيث يعتبر كاسيرر أن المسؤول عن أسطورة الدولة هو ميكيافيلي، فكل من يتغافل عن وجدان الفرد يعطي للدولة أكثر مما تستحق, ويبني حولها سياجا من الأساطير لا يمت إلى العقل بصلة، وإن هذا الموقف يهدف بالأساس إلى فصل الدولة عن الفرد وتشييد نظرية الدولة خارج الأخلاق, ومن الواضح أن هذا الموقف ينفي أهمية الدولة في حياة البشر.

أصبحت السياسة بناء إنسانيا محضا ولم تعد غاية تفرض نفسها على الأفراد، ولا مجالا يحكمه الإلهي، وبهذا أدخل الفرد إلى مجال الفاعلية السياسية بعد أن مستبعدا باعتباره جزء (كما نجد أرسطو)، الفرد (الأمير) هو صانع الدولة، صانع السياسة، صانع السيادة، كما أدخل مفهوم الطبيعة البشرية إلى الخطاب السياسي غير أن ماكيافيلي حقق مجاوزة في الفلسفة السياسية، إذ خطى معه الفكر السياسي خطوة كبيرة إلى الأمام، بأن وضع حدا لسيادة تصور فلسفي قديم بتدشينه استقلالية السياسة عن كل غائية موجهة للحياة البشرية من الخارج، وعن الحق الإلهي، وحصر البحث في المجال السياسي داخل الدائرة الإنسانية. كما أسس ماهية الدولة على قوتها وجعل سلطتها سلطة شخصية (الأمير). فرغم اختزاله للسياسة في الدولة وهذه الأخيرة في "الأمير"، وبالتالي مطابقة السياسة لسيكولوجية وشخصية الأمير، إلا أنه طرح داخل خطابه السياسي، الإشكالات السياسية للعصر الحديث، والإشكالات محرك الفكر.

III- الفكر السياسي العربي بين الحداثة والتقليد

إن الفكر العربي نفسه مدعوّ إلى متابعة تطورات الفكر العالمي و ضرورة الاستعانة به في التفكير في خصوصيات الحالة والعربية، لذلك فإن من مهامه الأساسية إذن التفكير في الحداثة وعلاقتها مع التقليد لأن المجتمع والفكر معا وممزقان بين هذه الثنائية. فالحداثة التي داهمت المجتمع العربي منذ منتصف القرن الماضي عبر تقنياتها وآلاتها، وهو ما أدى إلى فتح نقاش حول أسباب هذا التأخر. فهناك من أرجعه إلى التخلي

[1]- عبد الحق منصف، مرجع سابق، ص.258.

[2] - إرنست كاسيرر، الدولة والأسطورة، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975، ص.65.

عن الدين، والتفريط في التقاليد، ونسيان تراث الأجداد، والتنكر لماضي الأمة، وهناك من اعتبر السبب هو التوقف عن مواكبة تطور العلوم والتقنيات التي جاءت بها الحضارة الحديثة، وهناك من اعتبر الاستبداد السياسي هو علة هذا التأخر، وثمة من اعتبر تجمد الفكر العربي وتحوله إلى قوالب جامدة وجاهزة هو سبب التأخر، وقد تراوح هذا النقاش بين التحليل المعمق والتقييم المتسرع، وبين تبرئة الذات وتصدع الخيال الجماعي بإلصاق المسؤولية بالآخر (الغرب... الاستعمار... المؤامرة...) أو بتجريح الذات وتحميلها كل المسؤولية، لكن الإشكالية السياسية عندنا مرتبطة بالأزمة الثقافية التي تنخر المجتمعات العربية نتيجة استفحال الامية السياسية وضعف المؤسسات وطغيان الاستبداد [1].

إن الحداثة التي داهمتنا فجأة وأخذتنا على حين غرة هي أولا حداثة خارجية لم تولد في سياق عربي بل هي حداثة دخلت مع الاستعمار، مارست فعلا تفكيكيا داخل البنيات الاجتماعية والفكرية التقليدية، محدثة شروخا في الوعي والذاكرة واللغة وطرق الإدراك، وتنتشر عبر كافة أشكال الوجود الاجتماعي بأساليب متنوعة مدخلة المجتمع في صراع بين القديم والجديد، وبين التقليدي والعصري. تقتحم الحداثة العالم التقليدي، محدثة أشكالا غريبة من التلاحقات والتفاعلات الهجينة على مستوى صورة العالم واللغة والتقنيات والمؤسسات السياسية والقيم الأخلاقية متسببة في حدوث ارتطام اصطلح على تسميته بصدمة الحداثة وفي إحداث شرخ عميق في الوعي التقليدي، وفي النظرة التقليدية للعالم، لكن "حديثنا عن السياسة يفرض علينا التأني في النوازع النفسية التي تؤثر في مجال السياسة خاصة وأنها أصبحت تسيطر على القرار السياسي عندنا اليوم"[2] .

بالمقابل، للتقليد آلياته الدفاعية، واستراتيجياته الهجومية كذلك. فردود فعله تتراوح بين الاندماج التلقائي، ورد الفعل الارتكاسي العنيف. فخطته تقوم في إجمالها لا على رفض الحداثة وإدانتها والمطالبة بالتخلي عنها كليا، بل إلى الدعوة إلى محاولة تبييئها وتطويعها، لكن التقليد نفسه ممزق بين ضرورتين: ضرورة التعامل مع الحداثة والقبول الجزئي بها لأن أي رفض لها هو رفض للواقع، وللتاريخ، وللتقدم، وضرورة تكييفها وتلوين بعض جوانبها للاستفادة من تقنياتها، ومنتجاتها الاقتصادية، ونظمها السياسية مع رفض لبنيتها الفوقية الثقافية والميتافيزيقية، لكن التقليد يتلبس أحيانا بعض لبوس الحداثة ليتمكن من الاستمرار داخل المؤسسة الاجتماعية أو السياسية لأن "أي دولة كيفما كانت، تلعب دورا استراتيجيا في عملية البناء السياسي, واسترداد السيادة. فقد أخذت على عاتقها مسؤولية إقامة التنمية, وتطوير المجتمع, وإرساء المؤسسات، ونشر التعليم والتربية والثقافة وصياغة السياسة الخارجية حيال الدول والمنظمات"[3]، لكن السؤال الذي لا زال يشغلنا هو

[1]- عبد الله العروي، من ديوان السياسة ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب 2010، ص.11.

[2]-عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.8.

[3] - امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسي، ط1، 2001، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص.18.

إذا كانت الحداثة هي الحل الذي يقترحه العروي لتجاوز التخلف الذي ينخر المجتمعات العربية، فهل هذه المجتمعات الثائرة اليوم تستحضر الثقافة أم انها فقط تطالب بتحسين المعيش اليومي للإفراد؟

أن التأويل السلفي ،حسب العروي، محكوم عليه بالفشل، لذلك ليس أمام النخب السياسية والفكرية سوى الذهاب في اتجاه التأويل الديمقراطي الذي يعتبره هو الأساس لتحرير السياسة من كل المجالات الأخرى كالدين والقيم وغيرهما، كما أنه من المفارقات أن البلدان الديمقراطية تمارس السياسة ولا تتحدث عنها كثيرا، بينما في البلدان العربية يحصل العكس لأن التركيز على السياسة تنظيرا فقط أكبر معضلات التخلف.

خاتمة:

شكلت الفلسفة السياسية على الدوام مجالا معرفيا يعكس التحولات العميقة التي يعرفها الفكر البشري في علاقته بذاته وبالآخر وبالسلطة. فمن النموذج الأرسطي الذي يربط السياسي بالطبيعة والفضيلة، إلى المشروع الميكيافيلي الذي يؤسس لاستقلال السياسة عن الأخلاق، ثم إلى التفاعلات المعاصرة بين الحداثة والتقليد في السياق العربي، نرصد انتقالًا من التصور الكوني المغلق إلى تصورات حديثة تجعل من السياسة فعلا إنسانيا، تاريخيًا، ومركبًا.

وفي هذا السياق، تظهر الحاجة الملحة إلى مراجعة نقدية لتراثنا السياسي والفلسفي، قصد فهم أسباب التعثر في تحقيق الانتقال نحو نظم سياسية عقلانية وديمقراطية. إن التفكير في السياسة اليوم، خاصة في العالم العربي، لم يعد ممكنا خارج مساءلة شروط الحداثة، وجدلية العلاقة بين البنى التقليدية والمفاهيم الحديثة، وهو ما يستدعي تأسيس خطاب فلسفي جديد يُعيد تموقع الإنسان، لا بوصفه موضوعًا للسلطة، بل فاعلًا في بنائها وتوجيهها.

وهكذا، فالفلسفة السياسية ليست مجرد تأمل نظري في قضايا السلطة والدولة، بل هي بحث عميق في أسس الاجتماع البشري ومنطق التعايش وإشكالات المشروعية، ومفاهيم السيادة والحرية والعدالة، غير أنه إذا كانت الفلسفة السياسية الكلاسيكية، كما عند أرسطو، قد ربطت السياسي بالطبيعي والأخلاقي، فإن الفلسفة الحديثة، كما عند ميكيافيلي، أحدثت قطيعة مع هذا التصور حين فصلت السياسة عن الأخلاق، وجعلت منها مجالا بشريا خالصا، تحكمه منطق القوة والمصلحة، لا الفضيلة والمثل.

أما في السياق العربي، فإن الفكر السياسي لا يزال متأرجحًا بين هاجس التحديث ومقاومة التقليد، بين التطلع إلى الديمقراطية والارتهان إلى أنماط سلطوية مترسخة، مما يجعل مهمة إعادة التفكير في المسألة السياسية مهمة مزدوجة: نقدية من جهة، وتأسيسية من جهة أخرى. وهي مهمة لا تنفصل عن شرط ثقافي وتاريخي أعمق، يفرض مساءلة بنيات الوعي العربي، وأساليب إدراكه لذاته ولعلاقته بالآخر. من هنا فإن الرهان الفلسفي اليوم لا يقوم فقط على فهم السياسة، بل على إعادة تشكيل الوعي السياسي على أسس عقلانية ونقدية وإنسانية. فالفلسفة السياسية، في نهاية المطاف، ليست ترفا فكريًا، بل ضرورة ملحة لفهم العالم،

وتحقيق شروط العيش المشترك، وصيانة الكرامة الإنسانية في زمن باتت فيه الأسئلة السياسية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

قائمة المراجع:

1. أرسطو طاليس، الأخلاق (المقالة السادسة)، ترجمة: إسحاق بن حنين، حققه وشرحه وقدم له عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1979
2. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008
3. إرنست كاسيرر، الدولة والأسطورة، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975
4. ماكيافل، الأمير، تعريب: خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 24، 2002
5. عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة: كانط في مواجهة الحداثة، بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية، إفريقيا الشرق، 2010
6. عبد الله العروي، من ديوان السياسة ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب 2010
7. امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسي، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2001

ترجمة في كتاب "فلسفة سياسيّة؟"[1] Political Philosophy ?

للكاتبة: كلار دودمان / Claire Dodeman*

ترجمة: د. عماد عماري (باحث في مجال الفينومنولوجيا والتأويليّات المعاصرة، جامعة تونس)

Dr. Imed Amari (University of Tunis)

Abstract :

The final chapter of Dodman's 2022 book, Merleau-Ponty's Philosophy of Struggle, titled "The Secret of History," presents the author's summary of the results she reached through tracing Merleau-Ponty's texts and attempting to unravel the complex relationship between philosophy and politics in his thought.

The goal is to articulate an authentic conception of philosophical struggle, which she considers one of the fundamental virtues of his intellectual project. The author demonstrates that what is known as Merleau-Ponty's "political realism," which would become a hallmark of post-war philosophy, was not a mere incidental choice but a result of his awareness of the failure of the pre-war moral perspective and its inability to accommodate the phenomenon of the Other.

This contrast is made clear when compared with Sartre's position in The Republic of Silence, where Sartre calls for learning lessons from the experience of resistance, while Merleau-Ponty seeks to expose the illusions embedded in that experience. From this standpoint, his "political realism" is defined as a critical stance toward formal and abstract ethics, where politics no longer represents a false depiction of the world but is a practice stemming from a realistic reading of history that engages with the political phenomenon in all its complexities and transformations. In Merleau-Ponty's estimation, the "grandeur of Marxism" lies in its critique of democratic thought, which suffers from a moral deviation that, in his view, renders it less political and more ethical. Dodman concludes that the political realism Merleau-Ponty defends, from a phenomenological perspective, is a "politics concerned with achieving the conditions for the existence of the values it has chosen," which aligns, in his view, with the "political task of thought," as embodied particularly in critical philosophy with a Marxist orientation.

Keywords: Politics, Morality, Resistance, Merleau-Ponty, Marx, Phenomenology, Realism.

[1] Claire Dodeman, "Une philosophie politique?", La philosophie militante de Merleau-Ponty, Ousia, 2022, pp.145-161.

* كلار دودمان (Claire Dodeman)، مبرّزة في الفلسفة، حقوقيّة وصاحبة أطروحة دكتوراه في الفلسفة بعنوان "الالتزام والوجود في فلسفة ميرلوبونتي"، تحت إشراف ايمانويل هوسات. وتشغل حاليًا عضو فريق بحث الهويّة والذاتيّة في جامعة كاين، تهتمّ في بحوثها بالفلسفة الاجتماعيّة والسّياسية وحقوق الأجانب.

مستخلص:

في الفصل الأخير من كتاب **الفلسفة النضاليّة لدى ميرلوبونتي** (دودمان 2022)، المعنون بـ"سرّ التّاريخ"، تعرض المؤلّفة خلاصة ما توصّلت إليه من نتائج من خلال اقتفاء نصوص ميرلوبونتي ومحاولة تفكيك العلاقة الشّائكة بين الفلسفة والسّياسة في فكره، بهدف بلورة تصوّر أصيل للنّضال الفلسفي، الذي تعتبره من الفضائل الأساسيّة لمشروعه الفكري. وتُظهر المؤلّفة أنّ ما يُعرف بـ"الواقعيّة السياسيّة" لدى ميرلوبونتي، والتي ستغدو من سمات ما بعد الحرب، لم تكن مجرّد خيار طارئ، بل جاءت نتيجة وعيه بإخفاق المنظور الأخلاقي الذي سبق الحرب، وعجزه عن استيعاب ظاهرة الآخر.

ويتجلّى هذا التّباين بوضوح عند مقارنته بموقف سارتر في "جمهوريّة الصّمت"، حيث يدعو الأخير إلى استلهام تجربة المقاومة واستخلاص العبر منها، بينما يسعى ميرلوبونتي، من جهته، إلى فضح ما تنطوي عليه هذه التجربة من أوهام. ومن هذا المنطلق، تتحدّد "الواقعيّة السياسيّة" لديه بوصفها موقفًا نقديًّا من الأخلاق الصوريّة والمجرّدة، حيث لم تعد السّياسة تمثيلًا زائفًا للعالم، بل ممارسة تنطلق من قراءة واقعيّة للتّاريخ، تُقارب الظاهرة السياسيّة في تعقيداتها وتحوّلاتها. وتتجلّى عظمة الماركسيّة، في تقديره، في نقد الفكر الدّيمقراطي، الذي يعاني من انزياح أخلاقي جعله، في منظور ميرلوبونتي، أقلّ سياسيّة وأكثر أخلاقيّة. وتخلص المؤلّفة إلى أن الواقعيّة السياسيّة التي يدافع عنها ميرلوبونتي، من منظور فينومنولوجي، هي "سياسة تهتمّ بتحقيق شروط وجود القيم التي اختارتها"، وهو ما يتوافق، في نظره، مع "المهمّة السياسيّة للفكر"، كما تتجسّد على نحو مخصوص في الفلسفة النقديّة ذات التوجّه الماركسي.

كلمات مفتاحيّة: سياسة، أخلاق، مقاومة، ميرلوبونتي، ماركس، فينومنولوجيا، واقعيّة.

مقدمة:

إذا كان المسار العام للفيلسوف ميرلوبونتي (الأنطولوجيا الفينومينولوجيّة، التّحليل النفسي الوجودي...) يأخذ بعين الاعتبار المجال السّياسي – حيث تطرح طبيعة "الوسط السّياسي" خيارات فلسفية معيّنة، وترسم المسارات النضاليّة ضرورة العودة إلى التزام أساسي وأصلي – فبأيّ وجه تُمثّل هيئة الخطاب السّياسي ذاتها في فكر ميرلوبونتي، بالمقابل، استجابة لاقتضاءات فلسفيّة بعينها؟ إنّ إحصاء استخدامات مصطلح "سياسة" لدى الفيلسوف الفرنسي يشير أوّلاً إلى التّمييز الدّائم بين المجال الأخلاقي والسّياسي. يمكن لميرلوبونتي، على سبيل المثال، أن يقابل بين "**الفضائل الخاصّة**" و"**حسّ المسؤوليّات التاريخيّة**" في "حول الماركسيّة"[1]، ويستحضر هذا التّمييز، في ضوء الإشارة إلى ماكس فيبر، بين أخلاق القناعة وأخلاق المسؤوليّة في "**الإنسانويّة والرّعب**". وبهذا المعنى، يشير ميرلوبونتي إلى الاستقلالية والإخلاص كفضائل خاصّة. إنّ "القيم" التي تنتمي إلى

[1] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 120.

الأخلاق ليست خالية من المعنى في العالم الجمعي؛ لكنها تكتسب، سواء أردنا ذلك أم لا، معنًى مغايرا. ومن ثمّ، فإنّ الإرادة الطيّبة وحدها لا تكفي، فالفعل النّاتج عن إرادة طيّبة قد يكون مآله الفشل، بل وقد يؤول إلى نتيجة معاكسة لما كان متوقّعًا. بعبارة أخرى، يشير التّمييز بين الأخلاق والسّياسة أوّلا إلى تحديد هذه الأخيرة كممارسة سياسيّة، متناغمة، كما يكتب ميرلوبونتي أحيانًا، مع إدراك صحيح للتّاريخ والقوى المحرّكة له. إنّ الانشغال بالطّيبة الأخلاقيّة في المجال السّياسي يعني، في النّهاية، تجاهل ما يفترضه الفضاء العمومي، أي نسيج العلاقات الإنسانيّة الذي يجعل موقفي وموقف الآخرين متداخلين بشكل لا ينفصم، ومن هنا تأتي أهمية صورة مكيافيل وإعادة استثمارها في مقدّمة كتاب "**علامات**" عام 1960 تحت الصّيغة الأخّاذة التي وردت في الأسطر الأخيرة: "الخلاصة ليست في التمرّد، بل في الفضيلة من دون استسلام"[1].

إن ايضاح بُنى التّاريخ، وبالتّالي توضيح آليّات السّلطة كما يفعل مكيافيل، هذا المفكّر الذي "يفشي السرّ"[2] ويرفض بذلك الماكيافليّة التي تُنسب إليه، يميل في المقابل إلى قلب الخضوع والتّكرار الحتمي للعادات والتّقاليد المترسّبة. وفي نهاية المطاف، توفّر العملية الفينومينولوجية، التي تهدف إلى الكشف عن الارتباط الأصلي بالعالم بوصفه عصيّا عن عمليّة الاختزال، مناسبة للفيلسوف من أجل صفاء ذهني إزاء الآليّات الاجتماعيّة للهيمنة وإعادة الإنتاج، لأنها تكشف عن الخيالات المؤسّسة لعلاقتنا ببنية المجتمع. إن "سرّ" الفضاء العمومي أو السّياسي يكمن إذن في أنّ عالم الحسّ المشترك يُنتج كـ"موضوعية" انطلاقًا من البداهة المألوفة التي يُبقي عليها كل موجود في علاقته به؛ وعلى العكس من ذلك، فإن كل ممارسة يقوم بها الموجود تنطوي على معنًى يتجاوز ما يُخيّل للفاعل أنّه مصدره - سواء أكان "الشخصيّة الأسطوريّة" للأمير في "ملاحظة حول مكيافيل" أو البعد التراجيدي لفعل "إنسان يصارع قوى خارجيّة هو في سرّه متواطئ معها"[3] في كتاب "**الإنسانويّة والرّعب**".

خلافا لفكرة إعادة الإنتاج الاجتماعي على نحو مجرّد وبسيط، فإنّ ارتباط الواقع الاجتماعي بجسد الفاعل لا يجعل الفاعل غافلا عن هيمنته بقدر ما يمنحه إمكانات جديدة حتّى يؤثّر بدوره على هذا الواقع؛ ذلك أنّ مثل هذا الواقع هو "واقع اجتماعي لا ينفصل عنّا بتاتا، ولا يتحدّد في ذاته كموضوع مستقل، بل يرتبط بالبراكسيس الخاص بنا"[4]. وهكذا ينقاد مكيافيل، وفقاً لقراءة ميرلوبونتي، إلى النّظر في الشّروط الفعليّة للفعل التاريخي من أجل الكشف عن بنياته، وهي البنى المتعلّقة بتوقّع الدّور أو "درجة العموميّة التي تحكم العلاقات السياسيّة"، وقبالتهما، تُنسج شخصية أسطوريّة: وهكذا، إن صدى "قناعة معيّنة" هو الذي يحوّل لفتة واحدة إلى أخرى، ويحوّل اللّين إلى قسوة[5].

[1] توطئة، **علامات**، ص61.

[2] **تقريظ الفلسفة**، ص59.

[3] **الإنسانويّة والرّعب**، ص 160.

[4] المصدر نفسه، ص 194.

[5] "ملاحظة بشأن ماكيافيل"، **علامات**، ص 351.

إنّ امتلاك "الشعور بتلك الأصداء التي تثيرها كلماته وأفعاله"[1]، أي استباق التوقّعات الاجتماعيّة، وإدراك البعد العام المخصص لكل فعل يقوم به، يصبح حينئذ ضرورياً للأمير ولكل فاعل سياسي، ويشكّل بالضبط الطّابع السّياسي لفعله. أن يكون لدى المرء "شعور بهذه الأصداء التي توقظها كلماته وأفعاله" يعني أيضاً، على صعيد آخر، بالنّسبة للأمير ولكلّ فاعل سياسي، تحمّل إمكانيّة اتّخاذ مواقف تخريبيّة قادرة على استعادة حالة سابقة للمشهد السّياسي، أو على العكس من ذلك، تجديد "قواعد اللّعبة" على نحو جذري. وبناءً على ذلك، يبدو أنّ التّساؤل حول الممارسة السياسيّة يجب أن يعود إلى شكل من أشكال "الواقعيّة السياسيّة" التي يدعونا إليها ميرلوبونتي منذ مقالات ما بعد الحرب، وأن ينضمّ إلى البديل الذي صيغ في نوفمبر 1945 استناداً إلى لوسيان لوين لستندال: "ألم يترك لنا إذن من خيار سوى أن نكون إما كلبيّين أو أوغادا؟"[2].

فهل يجب اختيار البراغماتيّة و"ايتيقا المسؤوليّة" ضدّ الآفاق الإنسانيّة والأخلاقيّة التي فتحتها فترة المقاومة و"ايتيقا القناعة"؟ هذا الموضوع ليس خاصاً بهذا المقال، بل يعيد استثمار ما كان يتبلور بالفعل في فكر ميرلوبونتي في صيف 1945، من "وقعت الحرب" في يونيو 1945، إلى المقال المخصّص لتييري مولنييه، "حول الماركسيّة" في أغسطس 1945 - وهما مقالان نُشرا بعد بضعة أشهر في مجلّة **الأزمنة الحديثة** ومجلّة **فونتين**، في أكتوبر 1945 ويناير 1946. هل يتعلّق الأمر، في السّياسة، بتجاوز "صراع الاخلاص والالتزام"[3]، أو كذلك صراع الكلبي والوغد، في ما يسمّيه ميرلوبونتي حينها "سياسة ماركسيّة حقيقيّة"[4]؟ هل يمكن إضفاء معنى متماسك على "الواقعيّة" التي يدور الحديث عنها، وبالعودة هنا إلى تساؤل ميرلوبونتي نفسه في خاتمة "ماركسيّة وفلسفة"، ما الموقع الذي تحتلّه الفلسفة في مثل هذا المنظور[5]؟

كتب ميرلوبونتي، في علاقة بكتاب **العنف والتعايش** لتييري مولنييه، ما يلي: "لقد تصرّف مؤلّفنا بطريقة تجعله يفلت من الجدل والمحاكمات الإيديولوجيّة ويضع نفسه في مجال الفلسفة السياسيّة، حيث توجد آراء صحيحة وخاطئة، ولكن لا توجد آراء ملعونة"[6]. وبهذا المعنى، أي بوصفه فيلسوفاً، كانت أعظم خصاله الاستقلالية والإخلاص؛ ومع ذلك، باعتباره فيلسوفاً سياسيّاً هذه المرّة، عرف كيف يُظهر "أنه كان يمتلك حسّ المسؤوليّات التاريخيّة"[7]. وهكذا ستُشكّل الأخلاق أسلوب تفكير بداية القرن العشرين، عندما تصبح "الواقعيّة السياسيّة" شعار فترة ما بعد الحرب، فإذا كان "معظم المثقّفين الفرنسيّين في فترة ما بين الحربين يعالجون القضايا السياسيّة من زاوية الأخلاق"، فإنّه في أعقاب الحرب، يشير ميرلوبونتي في "من أجل الحقيقة"، إلى "أنّنا

[1] "ملاحظة بشأن ماكيافيل"، **علامات**، ص 353.

[2] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 187.

[3] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 196.

[4] المصدر نفسه.

[5] "ماركسيّة وفلسفة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 160.

[6] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 120.

[7] المصدر نفسه.

قد تغيّرنا كثيراً"؛ "نحن جميعاً نادمون"[1]. كانت الفلسفة، في فترة ما قبل الحرب، فلسفة الوعي: الفاعل السّياسي ذاته، "وعي عارٍ قُبالة العالم"[2]، لقد كان "ديكارتياً"[3]، وكان نشاطه "كانطيّاً"[4]. وبشكل عام، كانت السّياسة قبل الحرب، في رأي ميرلوبونتي، "متعذّرة أو لا مفكّر فيها"[5]. إنّها تجربة "شرّ مطلق" - هي بلا ريب تجربة أخلاقيّة بامتياز – تفضي إلى الكشف عن ضرورة الفكر السّياسي وطبيعته الحقيقيّة. وهكذا أمكن لميرلوبونتي أن يكتب عن سارتر "الكاتب الفاضح":

"قال سارتر إن السّياسة، ، على مدى خمسة عشر عاماً، لم تكن محلّ تفكير (كما لو كانت غيرًا، أي وعيًا منظورًا إليه من الخارج). لكنه اكتشف منذ ذلك الحين أنّه لا بد من التفكير فيها بما أنّنا نحياها، وأنّه لا بد أن يكون فيها ما هو ذو قيمة بما أنّنا خبرنا فيها شراً مطلقاً"[6].

ينبغي أن نلاحظ، من ناحية، التّكافؤ الذي وضعه ميرلوبونتي بين **تعذّر السّياسة واستحالة ظاهرة الغير** – وهو تأكيد مفارقي؛ إذ يفترض عجز الفكر الأخلاقي، في فترة ما قبل الحرب، عن الاضطلاع بمنظور الغير. وقد تكون هذه الملاحظة هامشيّة لو لم تتواتر بقوّة في مواضع أخرى[7]. إن إمكان السّياسة لم يتمّ قبوله إلا حينما اكتسب التاريخ معنى، حينما أعاد هيغل، والفينومينولوجيا من بعده، تنشيط مشكلة الغير. من ناحية أخرى، بالنّسبة لميرلوبونتي، وعلى النّقيض من سارتر في "جمهوريّة الصّمت"، فإن تجربة الاحتلال، وليس "الديمقراطيّة الحقيقيّة" للمقاومة، هي التي تشكّل المجال المفتوح للسّياسة. فالمقاومة، بحسب ميرلوبونتي، لا تؤسّس الحيّز الفعلي للسّياسة، بل على العكس تمامًا، كما أشارت إلى ذلك بالفعل مقدّمة هذا العمل.

باختصار، يعارض ميرلوبونتي وضوح العلاقات بين البشر في صفوف المقاومة بـ"الجسد الاجتماعي" للعالم السّياسي، وهو "الكتلة المتراصّة الخضراء أو الرماديّة" للزيّ العسكري أثناء الاحتلال[8]، والصّورة الغامضة للإنسان العمومي وتقمّص الدّور. في الواقع، إذا كان سارتر محقّا في زعمه أنّه، في صفوف المقاومة، يضطلع كل فرد "بدوره التاريخي في عزلة تامّة"[9]، فإنّ العمل السّياسي، كما يفهمه ميرلوبونتي، هو "غير نقيّ بطبعه"[10]، وهذا هو الهدف المتجدّد لمقدّمة **الإنسانويّة والرّعب** الذي يتعيّن اظهاره. أن نقبل دورا سياسيّا هو أن نقبل بفرصة

[1] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، صص 186-187.

[2] "وقعت الحرب"، **المعنى واللّامعنى**، ص 170.

[3] المصدر نفسه، ص 177.

[4] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 204.

[5] "جان بول سارتر أو كاتب فاضح"، **المعنى واللّامعنى**، ص 58.

[6] المصدر نفسه.

[7] في نصوص غير منشورة تمّ ادراجها من طرف كيري وايتساید؛ راجع:

Whiteside, Kerry, Merleau-Ponty and the fondation of Existential Politics, Princeton, Princeton University Press, 1988.

[8] "وقعت الحرب"، **المعنى واللّامعنى**، ص 173.

[9] جان بول سارتر، "جمهوريّة الصّمت"، مذكور، ص 14.

[10] **الإنسانويّة والرّعب**، ص 61.

للمجد و"مخاطرة بالعار، وكلاهما "غير مستحق"[1]. لا لأنّ السّياسة في حدّ ذاتها غير أخلاقيّة؛ بل لأنّ الأخلاق والسّياسة لا يتقاطعان إلاّ في أوقات استثنائيّة لا يمكنها أن تكون نموذجًا "لأزمنة المؤسّسات"[2]. أمّا المقاومة، وعلى عكس الاحتلال، فهي بحسب **الإنسانويّة والرّعب** تنبع من حالة تعليق التّاريخ حيث تكون المؤسّسات "مهدّدة بالعدميّة"[3]. فالمقاومة، تحجب، في النّهاية، "الحقائق التي تعلّمناها إبّان الاحتلال، وعلى رأسها القوّة المذهلة للتّاريخ"[4]. يتعيّن القول بهذا المعنى، كما ذكّرت بذلك مقدّمة هذا الكتاب، أنّه وفقًا لميرلوبونتي: "إن تجربة المقاومة، التي تجعلنا نعتقد أن السّياسة هي علاقة بين إنسان وآخر أو بين وعي ووعي، تعزّز أوهامنا لعام 1939"[5]. لذلك، فإن الطّابع الواقعي للسّياسة يأتي ردًّا على تجريديّة وصوريّة الأخلاق، ويقع على عاتق السّياسة، بحسب ميرلوبونتي، تجنّب خطأين ثاويين في أساس الفكر الدّيمقراطي، الذي يكمن ضعفه في "كونه أقلّ سياسة وأكثر أخلاقًا"[6].

يتمثّل الخطأ الأوّل في الاعتقاد بأنّ القيم الأخلاقيّة موجودة بذاتها: وأنّ وجود إعلان حقوق الإنسان يمثّل ضمانة لعدم تعدّي الحريّات بعضها على بعض، ومع ذلك إعلان الحقوق لا يجعلها فعّالة بالضّرورة. وبهذا المعنى، تكون الماركسيّة أكثر "واقعيّة" أو "ماديّة" من "التفاؤل الديمقراطي"[7]، لأنّها لا تُعير مثل هذا الوزن للقيم. لكنّ الماركسيّة، في معنى آخر، هي أقلّ ماديّة من هذا التصوّر. وهذا هو الخطأ الثّاني للتّفاؤل الدّيمقراطي في فهمه للماركسيّة. فإذا كان صحيحاً أن تطوّر البنية الاقتصاديّة لمجتمع ما هو أصل تاريخه، فإنّ هذا الاقتصاد يقع في نطاق "الممارسة" الإنسانيّة، بحيث يجب أن يصاحب الاقتصاد ضرورة الفعل الواعي للبشر. وإذا كان هناك بالفعل طابع واقعي للثّورة - أي وجود عوامل اقتصاديّة حاسمة غير طوباويّة داخل المجتمع - فإنّه لا يمكن له وحده أن يولّد الثّورة انطلاقاً من التّناقضات الكامنة في المجتمع: فهذه مجرّد "ماركسيّة سطحيّة"[8].

ونتيجة لذلك، فإنّ تعبير "الواقعيّة السياسيّة" يَسِمُ هنا ممارسة سياسيّة هي "متشائمة" و"غير طوباويّة" في آن. إنّ عدم الاستسلام للتفاؤل الدّيمقراطي يتيح، من ناحية، تجاوز خطر شيوعيّة "دون شيوعيّين"، أي فهم محايث تماما للسّيرورة التاريخيّة. من ناحية أخرى، فإن مثل هذا الأمر يرمي إلى رفض الوهم الإصلاحي للديمقراطيّات الاجتماعيّة الليبراليّة. ذلك أن التفاؤل الدّيمقراطي، من خلال اعتباره الشّروط الفعليّة للحريّة أمراً مفروغا منه، يختزل القيم في أبعادها الأخلاقية، ثم يختزلها أخيرا، في أبعادها الخاصّة، ويحدّ من دور

[1] المصدر نفسه.

[2] "وقعت الحرب"، **المعنى واللامعنى**، ص 184.

[3] **الإنسانويّة والرّعب**، ص 43.

[4] "وقعت الحرب"، **المعنى واللامعنى**، ص 184.

[5] المصدر نفسه.

[6] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللامعنى**، ص125.

[7] المصدر نفسه، ص 124.

[8] المصدر نفسه، ص 128.

الإنسان في عقلنة العالم. أمّا السّياسة الحقيقيّة أو الأصيلة، التي هي، في هذه الحالة، السّياسة الماركسيّة، تمثّل تجسيدا للقيم، على النّقيض من الأخلاق التي تبقى مجرّد اسميّة:

"وتتمثّل المشكلة السياسيّة، آنذاك، في إقامة بُنى اجتماعية وروابط واقعيّة بين النّاس على نحو تصبح فيه الحريّة والمساواة والحقّ متجسّدة فعليّا"[1].

بهذه المصطلحات يقع تأويل نقد النّزعة الإنسانويّة الليبراليّة، ونقد الحريّة الصوريّة لصالح الحريّة الواقعيّة في كتاب **الإنسانويّة والرّعب**، وكذلك الاستخدام المفاجئ، اللّاتقني، لمفردات من قبيل "النّقاء" في نصوص ميرلوبونتي، أي الطّابع الأثيري والمتلاشي لخطاب أخلاقي مبتور عن أصله الإنساني والفعّال:

"ينبغي أن نضع في أذهاننا أنّها [الحريّة] تبدأ بأن تصبح شعارًا كاذبًا، - و"مسوّغا رسميّا" للعنف، - بمجرّد أن تتحجّر في فكرة ونشرع في الدّفاع عن الحريّة بدلاً من الدفاع عن الأحرار أنفسهم... فمن الضروري للحريّة ألاّ توجد إلاّ بالفعل، في الجهد الدّؤوب الذي لا يهدأ والذي يربطنا بالآخرين، وبأشياء العالم، وبمهامنا، ممتزج بمصادفات وضعيّتنا"[2].

وبعبارة أخرى، من الضّروري التّمييز بين: أ) خطاب سياسي على نحو مزعوم - الخطاب اللّيبرالي؛ ب) صيغة اختزاليّة للماركسيّة - أي المعنى الهجين المنسوب إلى "الواقعية السياسيّة"؛ ج) ماركسيّة حقيقيّة، متّزنة، التي يعتزم ميرلوبونتي تبنّيها. بالنّسبة لهذا الأخير، لم تعد السّياسة تمثلا زائفا للعالم، بل صارت الممارسة الثوريّة التي تستند إلى "قراءة فعليّة للتاريخ"[3].

وفق هذا المعنى فإنّ "عظمة الماركسيّة" تتطابق، من جميع النواحي المعاكسة، مع الانتقاد الموجّه إلى "التفاؤل الدّيمقراطي": إذ يجب عليها بالفعل أن تعتبر القيم نتيجة لممارسة بشريّة تقف وراء إنتاج العالم وتحويله الحقيقي. هذا هو أساس "الواقعيّة السياسيّة" الذي ينبغي، حسب ميرلوبونتي، التمسّك به: "سياسة تهتم بتحقيق شروط وجود القيم التي اختارتها"[4]، والتي تتوافق، من الواضح بالنّسبة للفيلسوف، مع "المهمّة السياسيّة"[5] للفكر، التي تجسّدت في زمن ما على الأقل في الفلسفة النقديّة ذات التوجّه الماركسي. إنّ الواقعيّة السياسيّة التي يُشار إليها هنا لا تتمثّل في الكشف عن سياسة مثاليّة تقوم على الخير العام أو الحرية السياسيّة - وهي رؤية تمّ التشكيك فيها مباشرة في مقدّمة كتاب **الإنسانويّة والرّعب** عام 1947- بحيث توفّر أدوات لتحويل السّياسة الرّاهنة، بل في تبنّي مفهوميّة جديدة مستمدّة من علاقات القوى القائمة والصّراعات التي تشكّل بنية المجتمع الحالي. إن الانقطاع بين السياسة والأخلاق يستند إلى بُعد تاريخي - تجربة الحرب والاحتلال-

[1] المصدر نفسه، ص 125.

[2] **الإنسانويّة والرّعب**، ص 52.

[3] المصدر نفسه، ص 144.

[4] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 125.

[5] "وقعت الحرب"، **المعنى واللّامعنى**، ص 185.

لكنّه يصبح في نهاية المطاف علامة على أزمة الفلسفة ذاتها، وهي أزمة تاريخيّة وفلسفيّة من المفترض أن يستجيب لها الفكر النّقدي ذو الأصل الماركسي بكيفيّة مميّزة. ضمن هذا السّياق، فإن جعل السّياسة موضوع تفكير يعني، إلى حدّ كبير، التعلّم من المواجهة مع العنف، ذلك العنف الذي بامكاننا أن نعترف، مع تحليل إيمانويل دو سانت-أوبير، بأنه مزدوج: "عنف جسدي ناجم عن الصّراعات البشريّة" و"عنف (ابستيمولوجي) ناتج عن انهيار جميع الأسس الفكريّة التي كانت تضمن يقينيّات العقل وتناغم علاقاتنا"[1]. أصبح من الممكن الآن توضيح تجسيد القيم الذي تفترضه الممارسة الماركسيّة للفلسفة بطريقة مختلفة، وهو ما أشار إليه ميرلوبونتي نفسه في عدّة مواضع:

"أليس الصّراع بين الأخلاق والواقعيّة السياسيّة، وبين الاخلاص والالتزام الذي انطلقنا منه، هو ما قد تم تجاوزه داخل سياسة ماركسيّة حقيقيّة، بما أنّ هذه السّياسة، التي تواصل الحركة الفعليّة للتّاريخ، ومنفتحة في الوقت نفسه على جميع الحقائق وقادرة على تحقيق أقصى درجات الفعاليّة؟ إن الماركسيّة لا تحبّ الحديث عن الأخلاق، وتتوجّس من القيم كلّما كانت مجرّدة، أو حين تُسهم في ايهام النّاس بإبعادهم عن حياتهم وصراعاتهم وخياراتهم الضروريّة"[2].

"لا يتعلّق الأمر" كما كتب ميرلوبونتي في أعقاب الحرب، "بالتخلّي عن قيمنا لعام 1939"[3]، بل بإنفاذ الأخلاق، أي تجسيدها، فهل إنفاذ الأخلاق يعني إذًا إلغاءها كأخلاق مجرّدة أو كمنطوق صوري، أي بوصفها قولا منفصلا، و"استبدال الأخلاقيّة اللفظيّة التي تسبق الثّورة بأخلاقيّة فعليّة ؟"[4] عديدة هي التّأويلات والآفاق المفتوحة بشأن هذا التّجاوز لصراع الأخلاق والواقعيّة السياسيّة والتي تسترعي الاهتمام.

يتمثّل أوّل هذه التّأويلات فيما يمكن أن نسمّيه بـ"المنظور الإنساني". هذا المنظور يبرّر معارضة الفضائل الخاصّة التي، كما يذكر ميرلوبونتي، «ليست حاسمة في السّياسة"[5]، ولا فيما يتعلّق بحسّ المسؤوليّات التاريخيّة. وهو في ذلك وفيّ لعدد من نصوص ميرلوبونتي، ويحوز على جدارة هائلة في إرساء تحليله على الاستعارة المسرحيّة وعلى الاقتباسات المتتالية لميرلوبونتي من "مفارقة الممثّل" لديدرو، وهي اقتباسات لم تلق اهتماما كافيا حتى الآن.

إنّه يتأوّل الصّراع بين الأخلاق والواقعيّة السياسيّة كما يظهر في مقالات ما بعد الحرب، وخاصة في النّصوص الثلاثة: "وقعت الحرب"، "حول الماركسيّة" و"من أجل الحقيقة"، من خلال السّؤال التّالي: كيف يمكن تصوّر سلطة سياسيّة لا تكون مُضلّلة، وكيف يمكن الوصول إلى الديناميكيّة الحقيقيّة للعلاقات السياسيّة؟ وعلاوة على ذلك، هو يستند إلى الاعتراف بوجود مثاليّة مستمرّة في النّصوص السياسيّة الأولى

[1] Saint-Aubert, E. de, Du lien des êtres aux éléments de l'être, op. Cité. pp.50 et suivantes.

[2] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 196.

[3] "وقعت الحرب"، **المعنى واللّامعنى**، ص 185.

[4] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 196.

[5] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 120.

لميرلوبونتي، ويقترح، ضمن هذا السّياق، قراءة مماثلة للنّظرة الكلاسيكيّة التي تبنّاها التّقليد التّأويلي حول الطّريقة التي ظلّت بها **فينومنولوجيا الإدراك** تابعة للنّزعة العقليّة التي كانت، رغم ذلك، تنتقدها.

إنّ هذه المثاليّة التي تميّز النّصوص الأولى ستتجسّد في شكل من أشكال الماركسيّة الإنسانيّة، حيث يفضي تحليل نظريّة البروليتاريا إلى طبيعة إنسانيّة سابقة ومثاليّة. وبناء على ذلك، يتعلّق الأمر، بالنّسبة لمثل هذه القراءة، بالتّأكيد على ملاحظة الاستسلام: المأزق السّياسي لما بعد الحرب – مأزق الكلبي والوغد – هو مأزق إنسانيّة مطمورة خلف مسرح الحياة الاجتماعيّة، إذ يخفي البعد التخيّلي للحياة الاجتماعيّة سياسة أكثر أصالة وحريّة أكثر جوهريّة.

ومن ثم فهو مدعوّ إلى التّلاشي: إذ أنّ هذا الاستسلام الأول سيُجابه لاحقاً بـ"فضيلة من دون استسلام"[1] التي سيستدعيها ميرلوبونتي في وقت لاحق، والتي تنبع من حاجة إلى إعادة صياغة الاستعارة المسرحيّة انطلاقاً من مكيافيل في عام 1949. والحلّ المقترح زمنيٌّ؛ إذ أنّ مجاوزة الإشكال تستدعي مفهوميّة تشتغل داخل النّصوص اللاحقة وانقلاباً في المنظور انطلاقاً من "ملاحظة حول مكيافيل"، حيث تصبح المسرحويّة شرطاً ضرورياً للعلاقة الايتيقيّة مع الآخر.

سيجد مثل هذا التّأويل سندا داخل نصوص ميرلوبونتي، خصوصا وأنّ هذا الأخير يحافظ على معارضة بين "الماركسيّة التقليديّة" أو "الأصليّة" بحسب ما يطرأ[2]، وبين السّياسة التكتيكيّة للاتّحاد السّوفياتي أو "الماركسيّة السطحيّة"[3] لمعاصريه في مواجهة ما يسمّيه "لعنة الحياة مع الآخرين"[4].

ومع ذلك، فهذا التّأويل يحتوي بدوره على عدد من العيوب. فهو يبدو في مرحلة أولى وكأنه ينتقص من أهميّة المقالات والمؤلّفات التي ظهرت بين عامي 1945 و1949 (ومنها **الإنسانويّة والرّعب**) لصالح "ملاحظة حول مكيافيل" أو **مغامرات الدّيالكتيك**. إنّ السّذاجة التي يعتقد أنّه يكتشفها في الموقف الميرلوبونتي للمقالات الأولى، يستنكرها ميرلوبونتي نفسه فيما يتعلّق بالتروتسكيّين عام 1945: فإذا كان الأمر بالنّسبة إلى الفيلسوف هو "إظهار ما هو كامن"، فإنّه لا يكفي، كما يلاحظ على الفور في "من أجل الحقيقة"، "تطبيق النّماذج الكلاسيكيّة للماركسيّة على الحاضر حتّى [...] تعود الحياة السياسيّة شفّافة"[5]؛ أمّا فيما يتعلّق بمسألة ما إذا كان "صراع الأخلاق والواقعيّة السياسيّة، والإخلاص والالتزام" "لم يتمّ تخطّيه داخل سياسة ماركسيّة

[1] توطئة، **علامات**، ص 61.

[2] على سبيل المثال: "في حين أنّه بالنّسبة للماركسيّة التقليدية، لا يمكن أن يكون هناك تناقضا، ولا حتى اختلافا، بين الثورة والسّياسة اليوميّة، بين النظريّة والتكتيكات، بين الحماسة الثوريّة والكفاءة، بين الأخلاق والسّياسة، لقد عدنا، لأنّ الاتّحاد السّوفياتي كان الوحيد، وهذا الحدث غير المتوقّع قد كسر معقوليّة التاريخ، في سياسة الدّهاء، دون أن نكون دائما على يقين من أنّها "حيلة العقل""، "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 149.

[3] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 124.

[4] **الإنسانويّة والرّعب**، ص 68.

[5] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 196.

حقيقيّة"[1]، فإنها تُطرح بكيفيّة ساذجة وتجريديّة إذا لم تأخذ في الحُسبان ما يظلّ يشكّل الحقل السّياسي بالنّسبة لميرلوبونتي - وليس بشكل عرضي أو زائد: وزن المتخيّل، الطّابع الواقعي للتّضليل أو التّسوية، وهو ما تكشفه تحديدًا رؤيته غير الاختزاليّة للماركسيّة منذ عام 1945-1946.

تتمثّل الطريقُ الثانية لفهم العالم السّياسي في أخذ التورّط الماركسي لميرلوبونتي على محمل الجدّ، ورؤية فكره كتعبير عن "واقعيّة اجتماعيّة". فالنّقد الذي يقدّمه ميرلوبونتي، تحت إلهام ماركسي، ينصبّ على العالم السّياسي بوصفه حياة أثيريّة أو هوائيّة: فليس للسّياسة أبداً كيان مستقلّ، تماماً كما هو الحال مع الأخلاق وكل ما تبقّى من الإيديولوجيا[2]، بل هي "التّعبير الرّمزي عن الدّراما الاجتماعيّة والإنسانيّة"[3]. وانطلاقاً من ظاهرة الاغتراب الدّيني كما وصفها فيورباخ، يحاول ماركس توسيع نموذج التّحليل النّقدي ليشمل المجال السّياسي على وجه الخصوص.

ذلك أنّ السّياسة، شأنها في ذلك شأن الدّين، تمثّل صورة معكوسة للعالم، وتعبيراً عن علاقات الهيمنة التي تشكّل العالم الاجتماعي، وهو ما يخفي منطق الصّراع الاجتماعي والأداة التي يمكن من خلالها أن يتطوّر هذا الصّراع. ويتمثّل النّقد هنا في الإشارة إلى الخطأ في الحكم وعلّة وجود مثل هذا الحكم؛ فهو يجمع بالتّالي بين تحليل تلك الأوهام وفلسفة للتّاريخ، بمعنى أنّ التاريخ هو مكان تطوّر التّناقضات الداخليّة للمجتمعات.

أن نكشف عن الاغتراب الذّاتي للإنسان، هو أن ننظر إلى الظّاهرة الدينيّة والظّاهرة السياسيّة في ارتباطهما بواقع اجتماعي معطى يتعيّن الإشارة إليه. وقد وصفها ماركس بأنها ظاهرة تجريد أو سلب، حيث تعمل السّياسة كإسقاط لعدد من المثُل العليا، المنفصلة عن قاعدتها الاجتماعيّة، وتصبح، بالتّالي، غير مفهومة في حدّ ذاتها، وعندما تكون السياسة أثيريّة أو مبتورة عمّا يفترض أن تعبّر عنه، أي العلاقات الإنسانيّة، تصير مجرّد "أخلاق".

إن الأمر يتعلّق، إذن، بالرّجوع إلى الأصل الحقيقي للأفكار السياسيّة، إلى هذا التحويل لحالة المجتمع إلى تمثيل مجرّد. فالنّقد السّياسي، بالنّسبة لميرلوبونتي، هو نقد "الأخلاق"، أي نقد التصوّرات الخاطئة للمواطنة - مثلما نجد عند ماركس نقداً للمعايير الأخلاقيّة من أجل كشف طابعها الإيديولوجي. إن انتقاد المجتمع أخلاقيًّا - وهو، في نهاية الأمر، مأخذ ميرلوبونتي على الموقف السّارتري - "سيكون بمثابة إعادة ترديد اللّغة التي تبرّر بها نفسها، مما يفضي إلى الحكم على النّقد بأنّه غير ذي جدوى من النّاحية السياسيّة" في سياق ماركسي[4]. وبناء على ذلك، فإن المُضيّ قُدُمًا في هذه المقاربة التأويليّة يؤدّي إلى الاعتراف، إن لم يكن بغياب الفلسفة السياسيّة في فكر ميرلوبونتي، فأقلّهنّ بالصّعوبة الجوهريّة في تحديدها باعتبارها سياسة وبوصفها فلسفة -

---

[1] المصدر نفسه.

[2] ما سيؤكده ماركس، على سبيل المثال، في تحليل الإيديولوجيا: "ننطلق من البشر في نشاطهم الواقعي، ومن خلال سيرورة حياتهم الواقعيّة نجسّد كذلك تطور الانعكاسات والأصداء الإيديولوجيّة لهذه السّيرورة الحيويّة وبذلك، فإنّ الأخلاق والدّين والميتافيزيقا وكل ما يتعلّق بالإيديولوجيا، وكذلك أشكال الوعي المرتبطة بها، تفقد على الفور كل مظهر من مظاهر الاستقلالية". كارل ماركس، **الإيديولوجيا الألمانيّة**، مذكور، ص 36.

[3] "ماركسيّة وفلسفة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 155.

[4] Renault E., Marx et la philosophie, Paris, Presses Universitaires de France, 2014, p.63.

وهي صعوبة مألوفة لدى قُرّاء ماركس. وفي هذه الحالة، لن تكون فلسفة ميرلوبونتي سياسيّة إلاّ بقدر ما تسعى أوّلاً إلى تمديد ثنائيّة كامنة في تحليلها إلى طور الممارسة العمليّة: فهي سياسيّة أوّلاً من حيث أنّها ليست مجرّد أخلاق، على افتراض وجود فعاليّة ما للخطاب الذي يهدف مضمونه إلى التّعبير عن الهيمنة. إنّها سياسيّة، بعبارة أخرى، لا بسبب موضوعها فحسب، وإنّما بسبب انخراطها كخطاب في إرادة تحويل العالم. وعليه، ليس هناك من داعٍ للتّمييز بين الفلسفة الاجتماعيّة والفلسفة السياسيّة وفلسفة التّاريخ؛ ومتى كانت الدّولة مجرّد وسيلة متخفّية للهيمنة لصالح طبقة اجتماعيّة، فإن تحليل السّياسة مفهومة في شكلها الكلاسيكي سيختفي مع اختفاء الصّراع الطّبقي: مع تعليق أي نظريّة للدّولة على تحليل الصّراعات الاجتماعيّة، فإنّ هذا التّأويل لا يستند، فضلا عن ذلك، إلى أيّ تحليل مفهومي للسّلطة و لكيفيّة ممارستها، ولا وجود لأيّ شرعيّة خارج ارتباطها بالبروليتاريا.

أليس هذا، إذن، عودة، رغم كلّ شيء، إلى نزعة اختزاليّة، سواء أكانت اقتصاديّة أو اجتماعيّة، ضمن فكر ماركس وميرلوبونتي؟ ألا يتناقض مثل هذا التّأويل على نحو صارخ مع الجهد المُضني الذي صرفه ميرلوبونتي من أجل التغلّب على واقعيّة فجّة ضمن ماركسيّة عصره، والتي تُرجع البُنى الفوقيّة (السّياسة، وكذلك الفلسفة) إلى البنى التحتيّة، كما لو كانت مجرّد انعكاسات أو اشتقاقات لها؟ لقد تمّ بالفعل التطرّق إلى الموقف المتّزن الذي كان دائمًا موقف ميرلوبونتي في هذا الصّدد، والاهتمام الدائم الذي أبداه تجاه سبيلين من البحث يسعيان لتجاوز هذا الاستنتاج التّبسيطي: تأثير لوكاتش والرّغبة في التفكير في المجتمع ككليّة متمايزة من ناحية؛ والتوجّه الأكثر خفاءً من ناحية أخرى للماركسيّة الميرلوبونتيّة نحو الفينومنولوجيا.

يصوغ ميرلوبونتي بنفسه هذه الصّعوبة المتعلّقة باستقلاليّة الفلسفة في المنظور الماركسي: "الفلسفة هي إيديولوجيا، وبعبارة أخرى، جانب مجرّد من الحياة التاريخيّة الكليّة، وبقدر ما تسعى إلى "الاستقلال"، فهي مرّة أخرى "تحقيق خيالي للإنسان" يلعب دوره في تمويه العالم البرجوازي"[1]؛ ومع ذلك، "لن تكون الفلسفة خاطئة إلاّ متى ظلّت مجرّدة"[2]، وظلّت تعبّر، عبر إخفائها، عن العلاقات الإنسانية؛ "إذا كان الفيلسوف يعلم ذلك، كما يكتب مع ذلك، وإذا جعل من مهمّته اقتفاء أثر التّجارب والوجودات الأخرى في منطقها المحايث [...] عندئذ تتحقّق الفلسفة حين تنعدم كفلسفة مبتورة"[3].

فبِمَ، إذن، وعلى نحو فعلي، تتميّز الفلسفة، في مثل هذا المنظور، عن النّشاط السّياسي، وعن الإنتاج الذي يتوجّه كلاهما نحوه؟ أليس في ذلك إشارة ، قبل **المرئي واللاّمرئي** بكثير، إلى "الجهد العبثي" للفيلسوف الذي يضع في الكلمات "صمتًا معيّنًا يصغي إليه"[4]، ويُعيدنا إلى الصّعوبات التي أُثيرت منذ مقدّمة هذا العمل؟

[1] "ماركسيّة وفلسفة"، **المعنى واللاّمعنى**، ص 161.

[2] المصدر نفسه.

[3] "ماركسيّة وفلسفة"، **المعنى واللاّمعنى**، ص 162.

[4] **المرئي واللاّمرئي**، ص 164.

أمّا الحلّ الثّالث، فيكمن، أخيرا، في نقل التّفكير الميرلوبونتي من الواقعيّة إلى شكل من أشكال "الفينومنولوجيا السياسيّة"، مقتفيين في ذلك الإشارات الواردة ، من بين أمور أخرى، في نص عام 1946، "الماركسيّة والفلسفة". السّياسة الليبراليّة، هي بالفعل شأنها شأن الدّين، تمثّلٌ مقلوبٌ للعالم، ممّا يخفي منطق الصّراع والأداة التي يمكن أن يتطوّر من خلالها. ومع ذلك، تعدّ السّياسة، في شكلها غير المغالط، النّشاط الفعلي للبشر، أي البراكسيس الثّوري - فهي لم تعد تشير إلى تمثّل خاطئ للعالم، دون أن تكتسب مع ذلك مزيدًا من المتانة أو الوزن مقارنة بالإيديولوجيا ذاتها.

إجمالا، من خلال استعادة المفردات التي يرمي ميرلوبونتي الى استخدامها لمعارضة بيار نافيل ومفهومه الاختزالي للفينومنولوجيا في "الماركسيّة والفلسفة"[1]، فإن الأخلاق ستشكّل "ظاهرة مؤسَّسة"؛ أما السّياسة فستكون النّشاط الفعلي، أي "ظاهرة مؤسِّسة" يكشفها الجهد الفلسفي. ومن ثم، لم يعد من العبث الحديث عن فلسفة سياسيّة في فكر ميرلوبونتي، بل حتى فينومنولوجيا سياسيّة. إنّ صفة "سياسي" يمكن أن تحيل على نشاط غامض، قابل لأن يصبح أخلاقاً، أي خطاباً بلا فعاليّة. وفي هذه الحالة، المعنى المنسوب إلى التعبير يجد مسوّغا لعدد معيّن من الصّيغ الميرلوبونتية، حيث تعني الواقعيّة، المنسوبة مثلاً إلى مالرو في أجمل كتبه في بداية "من أجل الحقيقة"، الاعتراف بأنّ "الفعاليّة هي أولى قواعد السّياسة"[2]. يفترض، مثل هذا التّأويل، ومنذ منتصف الأربعينيّات، هشاشة "الانتظاريّة الماركسيّة" لدى ميرلوبونتي، والتي كانت بدورها على وشك التحوّل إلى أخلاق لم تعد قيمها الإنسانويّة تتفاعل مع الوقائع. ومع ذلك، يتغيّر استخدام مصطلح "سياسية" عندما يؤكّد ميرلوبونتي أن "المشكلة السياسيّة هي إقامة هياكل اجتماعيّة وعلاقات حقيقيّة بين البشر بحيث تصبح الحريّة والمساواة والحق قيمًا فعّالة"[3].

عندئذ، يصبح من السّهل استعادة هذا اللّبس انطلاقًا من مفهوم المؤسّسة، بين المؤسّسة كظاهرة مؤسِّسة والمُؤسّسة كظاهرة مؤسَّسة أو قائمة، بين سلطة مُؤسِّسة وأشكال مُؤسَّسة، التي تواجه، كما يلاحظ ميرلوبونتي منذ عام 1945، "بعض المشكلات الفعّالة"[4]. إنّ الوهم الذي لا يُراد به أن يتلاشى تمامًا من المجال السّياسي يصبح عنصرًا مكوِّنًا لبيئة الفعل التّاريخي وموضوعًا لمهمّة الفيلسوف السياسيّة: وبالتّالي، لا يمكن أن يكون الأمر متعلّقًا بمواجهة بين سياسة جوهريّة وسياسة عرضيّة أو ثانويّة. من خلال كشف طبيعة الحقيقة في السّياسة، أي الصّورة أو "انعكاس" الاندماج الأوّلي للفاعلين في الحقل الاجتماعي، يعود الفيلسوف، مرّة أخرى، إلى "سرّ التاريخ"[5] وإلى الانتماء المتبادل بين المُؤسَّس والمُؤسِّس، على عكس فكّ شفرات الصّفات الثّابتة من قِبل وعي خارجي عن الحقل الاجتماعي، وهي سمة من سمات الفلسفة ما قبل الحرب، والتي تمّ إعادة تأكيدها

[1] "ماركسيّة وفلسفة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 160.

[2] "من أجل الحقيقة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 186.

[3] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 125.

[4] المصدر نفسه.

[5] **المرئي واللّامرئي**، ص 322.

وتوضيحها بشكل خاص لدى ميرلوبونتي، كما ذكّرت بذلك مقدّمة هذا العمل، من خلال تطوّرات الفلسفة السارتريّة.

لقد تبيّن أنّ الطّريقة في ادراك صعوبة الإحاطة بالبعد السّياسي للفكر تختلف عن الحلّ السّابق. فالمسألة تتعلّق بالدّفاع، مع كلود لوفور وغيره، عن أنّ خصوصيّة السّياسي تكمن تحديدًا في عدم تعيين قطاع مميّز من المجتمع – كإدارة الشؤون العامة على سبيل المثال – بل في المخطط الرّئيس الذي ينظّم أنماط الوجود داخله، أو "النّمط الفريد للإنشاء الخاص به"[1].

وكما يلاحظ كلود لوفور بشكل مناسب في "ديمومة اللّاهوتي-السّياسي"، فإنّ الانقسام الاجتماعي يأتي ليشكّل تمايزًا متأصّلًا في الوسط السّياسي، في "لحمه" كما يقول بالإشارة إلى تعبير ميرلوبونتي[2]، وهو الوسيلة الوحيدة للهروب من الخيال الوضعي - الواقعي. ومع ذلك، تبدو حدود هذه القراءة يسيرة: إلى أيّ مدى لا يعود الأمر إلى الاستيلاء على فكر ميرلوبونتي من خلال منظار كلود لوفور؟ ألم يسمح لنفسه بالتّغاضي عمدا عمّا يزعج القارئ اليوم من التزام ميرلوبونتي بالماركسيّة؟ وأخيرًا، حتى لو اعترفنا بوجاهته، ألا يؤدي ذلك إلى ضرب من النسبيّة، أي استحالة الخروج من النّظام السّياسي الخاصّ به من أجل التفكير فيه، ويتمّ التراجع حينها عن التأكيد القائل بأنّه، في الفلسفة السياسيّة، "ثمّة آراء صحيحة وخاطئة، لكن لا توجد آراء ملعونة"[3] وأنّ هذه الأخيرة، بوصفها فينومنولوجيا، بإمكانها كسر دائرة الفهم الطبيعي؟ تفضي هذه الصّعوبة في النّهاية إلى "الوسط الخاصّ بالسّياسة"، وفق العبارة الرّشيقة في "ملاحظة بشأن مكيافيل"[4].

مفضية إلى التّساؤل الدائم وبشكل متواصل[5] حول طبيعة وجوهر ما ينبغي فهمه من "السّياسة"، تُقدّم نصوص ميرلوبونتي، في أعقاب الحرب، بالفعل نقطة انطلاق لفلسفة سياسيّة، ولو اكتفينا في ذلك بالنّقاش الذي تثيره، وتحثّ على العودة إلى الموازاة المستمرّة التي أجراها ميرلوبونتي بين الفينومنولوجيا والفلسفة النقدية.

[1] Lefort C., « Permanence du Théologico-politique », Essais sur le politique, Paris, Seuil, 1986, p.281.

[2] Ibid.

[3] "حول الماركسيّة"، **المعنى واللّامعنى**، ص 120.

[4] "ملاحظة بشأن ماكيافيل"، **علامات**، ص 347.

[5] راجع: **المرئي واللّامرئي**، ص137.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

- Merleau-Ponty Maurice, Phénoménologie de la Perception, Paris, Gallimard, 1945, (Edition citée : Gallimard, 2006).
- Merleau-Ponty Maurice, Le Visible et l'invisible, Paris, Gallimard, 1964, (Edition citée : Paris Gallimard, 2006).
- Merleau-Ponty Maurice, Sens et non-sens, Paris, Nagel, 1966 (Edition citée : Paris Gallimard, 1996).
- Merleau-Ponty Maurice, Humanisme et Terreur, Essai sur le problème communiste, Paris, Gallimard, 1947, préface de Claude Lefort dans l'édition Gallimard de 1980.
- Merleau-Ponty Maurice, ÉLOGE de la philosophie. Leçon inaugurale au Collège de France le jeudi 15 janvier 1953, Paris, 1953, sous le titre ÉLOGE de la philosophie, Et autres essais, (Edition citée: Paris, Gallimard, 1989).
- Merleau-Ponty, Maurice, Signes, Paris, Gallimard, 2001.

2. المراجع:

- Lefort C., « Permanence du Théologico-politique », Essais sur le politique, Paris, Seuil, 1986.
- Marx, Karl, L'idéologie Allemande, Paris, Edition sociales, 1966.
- Renault E., Marx et la philosophie, Paris, Presses Universitaires de France, 2014.
- Saint-Aubert, E. de, Du lien des êtres aux éléments de l'être, Merleau-Ponty au tournant des années 1945-1951, Paris, Vrin, 2004.
- Whiteside, Kerry, Merleau-Ponty and the fondation of Existential Politics, Princeton, Princeton University Press, 1988.

"Ghajar: A Geopolitical Crossroads of Sovereignty and Conflict"

"الغجر: مفترق طرق جيوسياسي بين السيادة والصراع"

Dr. Racha Abou Haidar - Dr. Mohamad Doughan (Islamic University of Lebanon)

مستخلص:

ان النزاع حول قرية الغجر ليس مجرد نزاع أكاديمي، بل ينطوي على آثار عملية كبيرة ومستمرة. وهذا ما يبرر ضرورة تحديد الوضع القانوني للقرية بوضوح من خلال قرار دولي او حكم قانوني دولي موثوق. قضية قرية الغجر تتجاوز النقاشات النظرية في القانون الدولي. فمع مرور الوقت، تطوّر السياق الدولي وخاصة بعد تطورات الحرب على غزة التي اتسعت لتشمل الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة وعاد الحديث عن المناطق المتنازع عليها بما فيها قرية الغجر ولمن تعود ملكيتها؟ هل تعود إلى سوريا أم هي لبنانية؟ مما جعل التقسيم بين لبنان والكيان، بما في ذلك قرية الغجر، غامضًا بسبب وضعها المادي والديموغرافي الحالي. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يركز على القرية، لا سيما وأنها تقع بالقرب من الخط الأزرق، أي خط وقف إطلاق النار بين الكيان ولبنان. ومن الأهمية بمكان ألا تؤدي الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) دعماً لقرار مجلس الأمن 1701، الذي يدعم سيادة لبنان وسلامة أراضيه، إلى المساس بالحقوق المشروعة لقرية الغجر ومستقبلها.

كلمات مفتاحية: قرية الغجر، والوضع الدولي، والنزاع الحدودي، والتوترات الجيوسياسية، ومرتفعات الجولان السورية، والحدود اللبنانية -السورية، وتأكيد الهوية، والسيادة الإقليمية، والتوطين، والهوية العربية السورية، التدخلات الدبلوماسية، والدفاع عن حقوق الإنسان.

Abstract

The dispute over the village of Ghajar is far from a theoretical or academic matter; it carries ongoing and profound real-world consequences. This underscores the necessity of clearly determining the village's legal status through a credible international resolution or legal particularly following developments in the Gaza war and the spread of hostilities to the Lebanese-Palestinian border, the issue of contested territories has resurfaced — including the question: To whom does Ghajar belong? Syria or Lebanon?

The village's physical and demographic reality has made the border demarcation between Lebanon and Israel increasingly unclear. Despite this, the international community continues to focus on Ghajar, primarily due to its proximity to the Blue Line, which represents the ceasefire boundary between Israel and Lebanon. It is crucial that any actions taken by the United Nations or UNIFIL in support of Security Council Resolution 1701 —, which affirms Lebanon's sovereignty and territorial integrity — do not come at the expense of the village's legitimate rights and future.

Keywords: Ghajar, international status, border dispute, geopolitical tensions, Syrian Golan Heights, Lebanese-Syrian border, identity assertion, territorial sovereignty, resettlement, Arab-Syrian identity, diplomatic intervention, human rights defense.

1. Introduction

1.1 Background of Ghajar

International intervention has had significant influence across the Middle East, altering its historical and political dynamics. This paper explores the effects of internationalization on Ghajar — a small but strategically crucial village in the Golan Heights. Located at the convergence of the Sioniste and Lebanese borders, Ghajar stands as a focal point of global disputes, raising complex questions of sovereignty, governance, and international diplomacy.

My interest in the Middle East has driven this investigation into the lived realities of Ghajar's people — a community that reflects the broader patterns of misunderstanding and conflict in

the region. Ghajar's unique geopolitical location prompts critical questions about territorial claims, legal status, and the impact of external powers on local communities.

Through diverse academic and political perspectives, this paper aims to shed light on how Ghajar has become a microcosm of regional complexity.

1.2 The Significance of the Issue

In a farewell address, former U.S. President Bill Clinton warned:

"The next war in the Middle East will not start from the Palestinian territories or Iraq, but from the village of Ghajar and the Shebaa Farms in southern Lebanon."[1]

Sioniste journalist Alex Fishman echoed similar concerns in Yediot Aharonot, noting:

"Ghajar is one of the few places in the Middle East where a bulldozer incident could potentially trigger a regional escalation today."[2]

Despite its small size and remote location, Ghajar has become a highly contested and militarized zone. Israel's annexation of the village has attracted international scrutiny. Reports from Haaretz indicate that the Sioniste Defense Forces (IDF) view Ghajar as a strategic vulnerability — particularly because of Hezbollah's ability to exploit the village's geography for infiltration and military purposes. Consequently, Ghajar has become a central concern for Sioniste intelligence and a hotspot for potential conflict.

1.3 Purpose of the Study

The legal and territorial status of Ghajar remains unresolved, symbolizing the larger geopolitical conflict between Lebanon and Israel. Lebanon argues that Israel has continued presence in Ghajar violates international resolutions affirming Lebanese sovereignty. However, if Ghajar is considered part of Syria, it falls under UN Security Council Resolution 242, which calls for Israel's withdrawal from all territories occupied in 1967. This legal ambiguity fuels ongoing tensions and underscores the urgency of a comprehensive international response.

This study aims to answer the central question:

[1] . Edward Ashi: As-Safir newspaper, April 24, 2008.

[2] .Ibid.

What is the current legal and political reality of Ghajar?

By analyzing the conflicting claims and the evolving nature of the dispute, this paper contributes to broader discussions on international law, sovereignty, and regional peace building.

2. Historical Overview of Ghajar

2.1 Formation and Early Years

Ghajar, historically known as Taranja, derives its name from its original Kurdish inhabitants. Nicknamed the "border triangle," the village is situated on the eastern bank of the Hasbani River, at the western slopes of Mount Hermon, approximately 310 meters above sea level.[1] To the north, Ghajar borders the Lebanese villages of Al-Majidiya and Al-Mari; to the south, it extends to Shawqa Al-Fawqa and the Roman Bridge. To the east, it connects with Al-Nakhila and Mount Hermon, while the Hasbani River defines its western limit.

Founded in the 19th century by the Al Aliani tribe, led by Sheikh Hussain Al Aliani, the village's early settlers migrated from the Hauran region of southwestern Syria, fleeing Druze tribal pressure. They built a fortified settlement to ensure their protection. Initially located west of the river under Syrian jurisdiction, Ghajar's geopolitical status changed dramatically following Israel's 1967 occupation of the Golan Heights and eastern Ghajar.

In 1981, Israel formally annexed the Golan Heights — including parts of Ghajar — in a move widely condemned and never recognized under international law. UN Security Council Resolution 242 continues to call for Israel's withdrawal from territories occupied in 1967, highlighting the unresolved legal standing of Ghajar within the international community.

2.2 Legal Status

At the heart of Ghajar's geopolitical controversy lies the ambiguity surrounding its legal status. The absence of a definitive international legal ruling has allowed competing claims to flourish. At various points, Ghajar has been categorized as Lebanese — notably in statements by the UN Secretary-General in 2000 and the European Parliament in 2009. However, between 1923 and 1943, Ghajar was clearly recognized as part of Syria for legal and constitutional purposes.

[1] . Before the June 1967 aggression, the villagers agreed with the Syrian national authorities to change the name of the village to "The Triangle" because it forms a triangular border between Lebanon, Syria, and occupied Palestine.

In 2006, Israel's Ministry of Foreign Affairs listed Ghajar as "occupied territory," further complicating its classification. This inconsistency has fueled ongoing disputes and created a state of legal limbo for Ghajar's residents.

Uniquely, Ghajar is one of the few places in the world where residents may carry either Lebanese or Sioniste passports. During the French Mandate, Ghajar's population was recorded in Syria's census and administered under Quneitra's jurisdiction. Syrian records from 1941 show that Ghajar's residents paid taxes, held property deeds, and accessed public services through Syrian authorities.[1]

Before Israel's 1967 occupation, Ghajar was part of the Masada district in Quneitra Governorate — serving as an important economic and administrative center in the Golan. Following occupation, Israel seized approximately 1,000 dunams (250 acres) of land for military purposes. Additional lands were confiscated under the Sioniste Land Authority as property of "absentees" — displaced individuals or refugees.[2]

Although fluctuating border demarcations during the French Mandate led to some confusion, by the late 1950s Syria had firmly asserted control over Ghajar.[3] The Syrian army even constructed a water pumping station to supply the village with drinking water — a service that remained operational until Israel's occupation.[4]

In 1975, Ghajar's governance was formalized through an elected village council. The mayor, traditionally titled "Al-Omda," was recognized by Syria's Ministry of Interior. In 1964, local leaders were appointed to the Farmers' Union by Quneitra's governor, illustrating the village's integration into Syrian state structures.

[1] . The village mayor, who was also the mayor of the village of Abbasiya and the village of Shawqa al-Fawqa, still keeps a copy of it today as a national trust to be passed on to future generations.

[2] . https://www.hlrn.org/img/documents/Key%20of%20Terms%20pertaining%20to%20IsraelPalestine.pdf

[3] . The proximity of the border between the Lebanese town of Al-Mari and the town of Ghajar made there a great overlap between the people of the two countries, especially in the matter of economic and agricultural exchange, which created an atmosphere of unity between them.

[4] . The "Ghajar Spring" is located on the eastern bank of the Hasbani River, which is about 15 meters away from the Wazzani Spring. The waters of Wazzani and Hasbani are closely related to the village of Ghajar.

Until the early 2000s, Ghajar operated as a neutral zone where both Hezbollah and Sioniste forces-maintained surveillance and occasionally carried out covert operations. Several Sioniste Arabs were later arrested for espionage on behalf of Hezbollah, underscoring Ghajar's role as a strategic hotspot.

Ghajar's shifting legal identity and rich historical background make it a focal point in understanding the complexity of Middle Eastern territorial conflicts.

2.3 Border Disputes and Division

Sioniste's capture of the Golan Heights in 1967, including Ghajar and its surrounding areas, placed the village under Sioniste military control. The village was enclosed by fences and given a single, tightly monitored entrance. Upon arrival, residents were issued special identification cards,[1] and overnight stays by non-residents were prohibited under threat of legal action — effectively criminalizing prolonged presence by outsiders as "illegal entry into enemy territory."[2]

Prior to 1967, Ghajar was unequivocally recognized as part of Syria. There were no territorial disputes between Lebanon and Syria over the village. However, following Israel's occupation, Israel controversially declared Ghajar as Lebanese territory, indicating possible withdrawal in accordance with Resolution 425. This move created panic among the village's residents, who insisted on their Syrian identity.

Elders from the village traveled to Marjayoun in Lebanon to affirm Ghajar's Syrian roots.[3] Lebanese officials, however, were reluctant to accept Ghajar as part of Lebanese territory and warned residents against crossing the border, even threatening lethal force. Some villagers attempted to flee into Lebanon post-war but were forcibly transferred to Damascus by Lebanese authorities who refused to host Syrian refugees.[4]

[1] . Mahsum Gate: (the only main gate of the village of Ghajar), Israel tried through this gate to give the world the illusion that it is the last northern border of the Hebrew state.

[2] . If a non-resident wanted to stay overnight in the village, he had to obtain a permit from the Israeli military governor.

[3] . This is based on the documents and maps of the joint Arab defense treaties signed between the Arab countries (Egypt, Syria, Lebanon, and Jordan).

[4] . Mohammed Barakat's article: "Alghajar ... The town of "ambiguous borders and the intersection of armies" demands the right to self-determination". In Al-Rai newspaper, December 15, 2009.

As a result, Ghajar was left in a legal vacuum until Sioniste authorities-imposed control after the population reached a self-inflated count of 40 families — a requirement manipulated by the villagers through artificial family name changes. In 1981, Sioniste citizenship was granted, although residents maintained that this was a forced decision rooted in necessity, not allegiance.[1]

To fragment Ghajar from Syria and surrounding Druze communities, Israel pursued a "divide and rule" policy, isolating Ghajar — a predominantly Alawite village — from its Druze counterparts. This strategy, aimed at creating ethnic enclaves along its northern borders, failed due to strong communal resistance.

After Israel's 2000 withdrawal from southern Lebanon, UN cartographers attempted to draw the Blue Line through Ghajar. Residents resisted this artificial division, but an imposed boundary eventually split the village — leaving half under Lebanese jurisdiction and the other under Sioniste control.[2]

Subsequently, Israel reinforced the area militarily, constructing fences, trenches, and barriers. A major escalation occurred in 2006, when Hezbollah abducted three Sioniste soldiers near the Blue Line — triggering a war. In response, Israel fortified Ghajar with a military fence 500 meters north of the Blue Line and cut the road linking Ghajar's northern part to the Lebanese town of Al-Abassiyah.[3]

3. Impact of Internationalization on Ghajar

International efforts to manage the Ghajar conflict — particularly through the UN and peacekeeping forces — have had a profound effect on how the village is governed, contested, and portrayed. While intended to reduce tension, internationalization has at times deepened the village's legal ambiguity and exposed it to competing geopolitical interests.[4]

3.1 Lebanon's Firm Stance on Reclaiming Northern Ghajar

Since Israel's 2000 withdrawal from southern Lebanon, the Lebanese government has taken a consistent and assertive position on reclaiming the northern part of Ghajar, especially after

[1] .Ibid.

[2] . Andrew J. Tabler: "Solomon's Baby in the Middle East", Foreign Policy, 02/02/2010.

[3] .Ibid.

[4].http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/lebanon-accepts-ghajar-proposal#ixzz2SsaK11qK. 19/04/2013.

Israel consolidated its presence in the village post-2006 war. Lebanon views northern Ghajar as part of its territory — specifically the Al-Mari region — in accordance with the Blue Line drawn by the United Nations.

Despite Israel's withdrawal from most areas along the Blue Line, it continued to control northern Ghajar. Over the years, residents expanded housing deeper into Lebanese land. Today, approximately two-thirds of Ghajar's homes lie within territory claimed by Lebanon.

Tensions reached a new peak in 2024 when Israel unilaterally erected a perimeter fence around the northern part of the village. Hezbollah immediately condemned this action as illegal and retaliated symbolically by erecting a tent in the occupied Shebaa Farms. The group publicly demanded Israel's withdrawal from Ghajar before removing the tent.

Lebanon's Ministry of Foreign Affairs condemned Israel's actions, calling them a violation of Lebanese sovereignty and international law. The Ministry stressed that the encroachment added to Israel's daily violations of Security Council Resolution 1701.

Lebanon also submitted an official complaint to the United Nations, urging international intervention and warning that Israel's actions in Ghajar threaten regional peace and undermine diplomatic negotiations.

3.2 Prospects for Returning to Syria

Syria, for its part, has vocally affirmed Ghajar's Syrian identity. Syrian Foreign Minister Farouk Al-Sharaa sent a letter to the UN declaring that Ghajar is "unquestionably Syrian" and must remain under UN supervision until Israel withdraws to the pre-June 4, 1967 borders, in accordance with Resolution 242.

This statement galvanized the people of Ghajar, who mobilized in support of their Syrian heritage. Residents in the Lebanese sector rejected UN peacekeepers' entry into their homes, insisting on their unity with relatives on the Sioniste-occupied side. In communications with Syrian, Lebanese, and international authorities, they stated:

"We, the people of Al-Ghajar, are Syrians by identity and by land. We have no ties to Lebanon. We hold Syrian identification and documents. Our land has always been and will always remain

Syrian, and we will not allow any entity to erase our heritage or our connection to our homeland."[1]

The villagers also dismissed Sioniste media claims that Ghajar would be divided or that residents would be displaced. They condemned such narratives as psychological warfare and emphasized that they would never accept any arrangement that undermines their unity or identity.

3.3 Legal and Political Considerations in Israel[2]

In 2003, Sioniste Prime Minister Ariel Sharon and Defense Minister Shaul Mofaz proposed converting Ghajar's entrance into an international border crossing. However, residents — represented by prominent human rights lawyer Avigdor Feldman — took their case to the Sioniste Supreme Court, successfully stalling the plan with support from Syrian and international stakeholders.

Notably, former Sioniste Prime Minister Ehud Barak once offered land from Ghajar to Sioniste settlers in exchange for a minor border adjustment. Later, Sharon suggested evacuating northern Ghajar and relocating its residents, though the plan never materialized.

Instead, Israel opted to build a barrier separating the village's Lebanese and Sioniste sectors — a move designed to limit Hezbollah's infiltration. Former Minister of Strategic Affairs Avigdor Lieberman later demanded that Ghajar's residents choose between remaining under Sioniste sovereignty and relocating elsewhere.

Other Sioniste proposals included:

- Constructing a wall around either the northern or the southern part of Ghajar.
- Moving northern residents to the southern section under Sioniste control.
- Offering compensation under Israel's "Evacuation and Compensation Law."[3]

All proposals faced legal, logistical, and diplomatic obstacles and were ultimately shelved.

[1].http://www.sirialibano.com/short-news/ghajar-un-observers-assures-residents-unifil-wont-enter-the-village.19/04/2013.

[2] . Khalil Hussein: "The Israeli trap for withdrawal from the village of Ghajar", Special Website for Strategic Studies and Research, 11/23/2010.

[3] . http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3455.19/04/2013.

3.4 International Support and Diplomatic Efforts

UN-facilitated negotiations in Naqoura between Israel and Lebanon led to a significant breakthrough in 2009. Discussions focused on a staged Sioniste withdrawal and a transfer of control to UNIFIL,[1] specifically for the area between the Blue Line and the northern security fence.

Key proposals included:

- UNIFIL administering the northern part of Ghajar temporarily, with a Lebanese liaison raising Lebanon's flag.[2]
- A buffer zone extending from Ghajar to the Wazzani basin.[3]
- Israel continuing to offer services to northern Ghajar residents — a plan rejected by Lebanon.
- UNIFIL reinforcing security and erecting observation towers to prevent smuggling.

Despite these efforts, no final agreement was reached. Israel rejected the idea of full UNIFIL control, while Lebanon refused any arrangement that left Israel responsible for basic services in what it sees as its sovereign territory.

3.5 Challenges and Opportunities

While Lebanon officially refrains from direct governance in Ghajar, recognizing the population as Syrian and/or Sioniste, the humanitarian situation remains urgent. UNIFIL has maintained observation posts to monitor border activity, while civil affairs remain under Sioniste administration.

Proposed long-term solutions include:

- Preserving the integrity of the Blue Line.
- Allowing resident movement under international supervision.
- Delegating civil services to Israel temporarily, with humanitarian oversight by UNIFIL.

[1] . Andrew J. Tabler: op. cit.

[2] . As-Safir newspaper: "The full story of the expected Israeli withdrawal from Ghajar within two months," April 24, 2008.

[3] .Ibid.

- Preventing Sioniste military presence on the Lebanese side.
- Creating a joint Lebanese-UNIFIL checkpoint for security and coordination.

This framework attempts to balance geopolitical concerns with humanitarian needs and legal obligations.[1]

3.6 The Humanitarian and Social Dimensions of Ghajar's Residents

While legal and geopolitical issues dominate the discourse surrounding Ghajar, the human consequences for its residents are profound and often overlooked. The protracted legal ambiguity has left the population in a complex and painful situation — caught between imposed political boundaries and an identity deeply rooted in historical and cultural continuity.

Residents of Ghajar, particularly those in the northern part of the village, face severe movement restrictions. Although technically located within Lebanese territory as per the Blue Line, this part of the village remains under Sioniste control and is largely isolated from the rest of Lebanon. Residents often cannot travel freely to Lebanese territory, nor are they fully integrated into Sioniste society.

This leaves them in a legal and civil limbo. They face:

- **Limited access to healthcare and education**, especially from the Lebanese state.
- **Barriers to employment and mobility**, especially for those without full Sioniste documentation.
- **A lack of formal protection under international humanitarian law**, as they fall into a jurisdictional grey area.

From a humanitarian perspective, Ghajar represents a failure of both national and international systems to protect a vulnerable, stateless population. Residents express strong attachment to their Syrian Arab identity and continue to resist any attempts to redraw the borders in ways that might separate families or erase communal memory.

[1] . http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3455.19/04/2013.

In essence, the people of Ghajar live in a suspended state — physically secured behind fences, politically unrecognized by the countries that claim them, and socially fragmented by decades of international inaction.

3.7 Media Discourse and Propaganda in the Ghajar Conflict

The role of the media in shaping the Ghajar narrative has been instrumental. Local, regional, and international outlets have each crafted stories about Ghajar to serve differing political, strategic, and ideological interests.

- **Sioniste media** often frame Ghajar as a national security concern. The dominant narrative emphasizes Hezbollah's alleged infiltration routes through the village, portraying Ghajar as a tactical vulnerability that justifies continued military control.

- **Lebanese media** tend to highlight Sioniste violations of sovereignty, focusing on the legal and territorial implications of Ghajar's occupation. These outlets emphasize the illegitimacy of Israel's presence and underscore Ghajar's connection to Lebanese land.

- **Syrian media** adopt a strongly nationalist tone. Ghajar is portrayed as unequivocally Syrian, historically and culturally. The village becomes a symbol of resistance and continuity, reinforcing Syria's claims not just to Ghajar, but to the entire Golan Heights.

- **International media** coverage has been inconsistent. Some Western outlets have approached the story from a humanitarian angle — focusing on identity, displacement, and access to services. Others have sidelined the issue altogether, prioritizing larger regional events like the Sioniste-Palestinian conflict or the Syrian civil war.

The divergence in narratives reveals how media functions as more than just a mirror of events — it serves as a **strategic tool** in the symbolic, diplomatic, and legal struggle over Ghajar's identity and future.

4. Comparative Case Studies: Ghajar through the Lens of International Border Disputes

The case of Ghajar, while geographically small, exemplifies many characteristics found in larger, more globally prominent territorial disputes. These cases offer insight into how international law, diplomacy, identity, and strategic interest intersect — and what models might inform a viable solution for Ghajar.

4.1 Kashmir (India–Pakistan)

Kashmir represents one of the world's longest-standing and most contentious border disputes. Like Ghajar, the conflict over Kashmir involves:

- **Multiple sovereign claims** (India and Pakistan),
- **An ethnically and religiously distinct population**, and
- **A lack of local agency**, as the Kashmiri people are often excluded from determining their political future.

Much like Ghajar's division between Lebanon and Israel (and formerly Syria), Kashmir is also heavily militarized, with limited freedom of movement, complex citizenship status, and recurring episodes of violence. The parallels highlight the need for **demilitarization, local engagement, and international mediation** — principles also vital for resolving Ghajar's status.

4.2 Diego Garcia (UK–US vs. Indigenous Chagossians)

The displacement of the indigenous Chagossian population from Diego Garcia in the Indian Ocean demonstrates how **geopolitical and military interests often override human rights** and international law. In the 1960s and 70s, the UK forcibly expelled the Chagossians to lease the island to the United States for a military base.

Despite international legal victories for the Chagossians — including an advisory opinion by the International Court of Justice in 2019 — the population remains largely displaced. This reflects a troubling reality also present in Ghajar: **legal rulings alone are often insufficient** when state interests, particularly military, dominate the policy agenda.

4.3 Bad Bleiberg (Austria–Germany)

This lesser-known European case involved a decades-long dispute over a small village between Austria and Germany following WWII. The conflict was eventually resolved through **bilateral negotiation, historical documentation, and international legal mediation** — resulting in a peaceful settlement that respected both sovereignty and local population wishes.

This example illustrates a successful resolution of a micro-border conflict where **pragmatism, diplomacy, and technical expertise** prevailed. It suggests that a similar multi-tiered approach

could work in Ghajar: involving legal historians, border cartographers, and neutral mediators under UN supervision.

4.4 Lessons for Ghajar

From these case studies, several key themes emerge:

- **Identity and citizenship** are central to border conflicts, not just lines on a map.
- **International law is essential, but often unenforceable** without political will.
- **Local participation** and consent are critical for sustainable peace.
- **Demilitarization and humanitarian protection** must be prioritized over political symbolism.

These global comparisons position Ghajar not as a local anomaly, but as part of a global pattern of contested, often colonially inherited border zones. They also reinforce the idea that Ghajar deserves **serious international attention, structured negotiation, and community-centered resolution**.

5. Future Outlook: Possible Scenarios for the Fate of Ghajar

As of today, Ghajar remains a village at a legal and political crossroads — split by borders, claimed by multiple nations, and caught between conflicting identities. Given the legal ambiguity, military control, and international inaction, three potential scenarios emerge for Ghajar's future. Each carries serious implications for sovereignty, identity, and human rights.

5.1 Scenaro One: Reintegration Under Syrian Sovereignty

The first and most historically grounded option is for Ghajar to be reintegrated under Syrian sovereignty. This would require:

- Israel's complete withdrawal to the **pre-June 4, 1967 borders**, as demanded by **UN Security Council Resolution 242**,
- Recognition by Lebanon and Israel that Ghajar is part of the **Syrian Golan Heights**, and
- A coordinated effort by the UN to **restore governance and services** through Damascus.

This scenario aligns with the **original administrative and legal status** of Ghajar, affirmed during the French Mandate and Syrian rule. It also honors the **expressed identity and will of Ghajar's residents**, who have consistently declared themselves Syrian.

However, the feasibility of this outcome depends on broader developments — particularly a comprehensive Sioniste-Syrian peace agreement, which is unlikely in the near term. The international community would also need to engage actively in **enforcing existing UN resolutions**, which thus far have been largely symbolic in this context.

5.2 Scenario 2: Annexation of the Northern Part to Lebanon

The second scenario envisions the **northern part of Ghajar officially annexed to Lebanon**, especially as this area lies north of the UN-drawn Blue Line. This option would involve:

- An Sioniste withdrawal from the northern section,
- Transfer of civil and security authority to the **Lebanese Armed Forces and UNIFIL**, and
- Recognition of Lebanon's claim under **UN Security Council Resolution 425**.

Proponents argue that this option would **correct Israel's illegal occupation**, strengthen Lebanese sovereignty, and reduce tensions along the Blue Line. However, this would also **divide the village**, potentially **separating families and properties**, and **ignoring the will of residents**, who do not identify as Lebanese.

Thus, while this scenario may appear administratively clean, it risks **deepening humanitarian issues and violating collective identity** — unless paired with strong guarantees for rights, mobility, and family unity.

5.3 Scenario 3: Contiuation of the Status Quo (Hybrid Administration)

The third — and most likely short-term — scenario is the continuation of the **current status quo**, in which:

- Ghajar remains divided between Lebanon and Israel,
- Sioniste military control is maintained,
- UNIFIL continues patrols, but with **limited jurisdiction**, and

- No final legal resolution is reached.

This hybrid arrangement allows all sides to **avoid difficult concessions** while preserving the illusion of stability. It has also allowed for intermittent cooperation — such as Sioniste provision of services, UN observation, and Lebanese protests — without triggering full-scale conflict.

However, this scenario has significant long-term risks:

- **It violates international law** by entrenching occupation.
- It **undermines the identity and unity** of the village.
- It creates a **perpetual humanitarian crisis**, where residents have no clear rights, status, or protection.

Unless transformed into a **temporary transitional framework**, this scenario will only further entrench injustice and instability.

5.4 Summary of Scenario

Scenario	Legality	Identity Compatibility	Risk Level	Feasibility
Reintegration under Syria	High (UN 242)	High (residents' choice)	Medium	Low
Annexation to Lebanon	Partial (UN 425)	Low	High (community split)	Medium
Status Quo (Hybrid Control)	Low	Low	High (ongoing tension)	High (short-term)

Ultimately, any solution must prioritize the **village's unity**, the **rights of its inhabitants**, and **regional peace**, grounded in both **legal precedent** and **human dignity**.

6. Conclusion

The village of Ghajar is far more than a geographic anomaly or a borderland technicality — it is a living symbol of unresolved territorial legacies, overlapping sovereignties, and contested

identities in the Middle East. Its unique position at the junction of Lebanon, Syria, and Israel renders it a strategic, legal, and humanitarian flashpoint.

Despite the passage of multiple UN Security Council Resolutions (notably 242 and 1701), Ghajar remains in a state of limbo:

- Divided physically and politically,
- Claimed by multiple states, yet fully embraced by none, and
- Populated by residents whose self-declared Syrian identity is ignored in favor of competing geopolitical interests?

International diplomatic efforts — including UNIFIL negotiations, UN border demarcations, and Sioniste proposals — have so far failed to produce a lasting resolution. Instead, Ghajar has become a microcosm of broader regional dysfunction, where legal ambiguity, military occupation, and nationalist agendas override justice, rights, and stability.

The situation in Ghajar is not static — tensions continue to rise, particularly as Israel unilaterally expands its presence and Lebanon intensifies its demands. Meanwhile, the villagers live under surveillance, restriction, and exclusion from full civil and political life.

A viable resolution for Ghajar will not emerge from temporary military arrangements or symbolic border fences. It requires a **genuine international effort** grounded in:

- Legal clarity,
- Respect for resident identity,
- Regional cooperation, and
- Humanitarian values.

Without such an approach, Ghajar may continue to serve not only as a geopolitical fault line — but also as a warning of what happens when law and diplomacy are delayed too long.

7. Recommendations

Based on the analysis above, the following steps are recommended:

7.1 Establish a Bilateral Legal Framework

Lebanon and Syria should urgently negotiate a comprehensive legal agreement on border demarcation under international supervision. This framework should be grounded in:

- Historical records,
- Mandate-era maps and documentation, and
- UN resolutions relevant to occupied territories.

7.2 International Mediation

Neutral mediators — including the United Nations, the Arab League, or reputable third-party states — should be formally invited to facilitate negotiations between all involved parties, including Israel where applicable.

7.3 Formation of a Joint Border Commission

A **Lebanese-Syrian Joint Border Commission**, composed of legal, technical, and historical experts, should be tasked with:

- Assessing disputed areas like Ghajar,
- Managing shared security and administrative responsibilities,
- Preventing unilateral actions by any state actor.

7.4 Separation of Border Conflict from Political Bargaining

The issue of Ghajar should not be held hostage to broader strategic rivalries (e.g., Sioniste–Syrian peace talks). The focus should instead be on:

- Humanitarian access,
- Civil rights protections,
- Infrastructure and service development.

7.5 Civic Participation and Transparency

Any proposed resolution must include the voices of Ghajar's residents. Regular town halls, surveys, and community representation should be built into the negotiation process to ensure legitimacy and long-term acceptance.

8 References:

- Edward Ashi, As-Safir newspaper, April 24, 2008.
- Mohammed Barakat's article: "Alghajar... The town of "ambiguous borders and the intersection of armies" demands the right to self-determination". In Al-Rai newspaper, December 15, 2009.
- Andrew J. Tabler: "Solomon's Baby in the Middle East," Foreign Policy, 02/02/2010.

http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/lebanon-accepts-ghajar-proposal#ixzz2SsaK11qK. 19/04/2013.

http://www.sirialibano.com/short-news/ghajar-un-observers-assures-residents-unifil-wont-enter-the-village.19/04/2013.

- Khalil Hussein, "The Israeli trap for withdrawal from the village of Ghajar," Special Website for Strategic Studies and Research, 11/23/2010.
- http://www.khiyam.com/news/article.php?articleID=3455.19/04/2013.
- As-Safir newspaper: "The full story of the expected Israeli withdrawal from Ghajar within two months," April 24, 2008.
- https://www.hlrn.org/img/documents/Key%20of%20Terms%20pertaining%20to%20Israel Palestine.pdf

مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي